مفتاح القاري

شرح سراج البخاري

للحافظ عبد الله بن فودي

بتحقيق وتعليق

محمد المنتقى الكشناوي

دار العربية
للطباعة والنشر والتوزيع

مِفتَاح القَاري
شَرح سِرَاج البُخَاري
في
عِلمِ الحَدِيث

للحَافِظ عَبْدالله بْن فُودِيو

بتَحقِيق وتَعلِيق

مُحمَّد المُنتقى الكشنَاوي

دار العربية
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

هذا كتاب

سراج البخاري

تأليف الإمام العلامة الشيخ أبو محمد عبد

الله بن فودي رحمه الله تعالى

وإيانا والمؤمنين آمين

حققه وأخرجه

الفقير إلى الله تعالى محمد المنتقى بن محمد الثاني
الفلاني الكشناوي كما علق عليه المحقق المذكور
وسماه مفتاح القاري علي سراج البخاري،
نفعنا الله تعالى بالفرع والأصل آمين
اللهم يا رب لك الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك ولعظيم
قدرتك

،،،،،،،،،،

،،،،،،،،

،،،،

،

صلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وذرياته وسلم تسليما. وبالله تعالى أستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال الشيخ العلامة أبو محمد عبدالله بن فودي شقيق المجدد عثمان بن فودي الفلاني رحمه الله تعالى وأيانا والمؤمنين آمين:-

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدِ اْصَطفَى
بِالنُّورِ خُدَّامَ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
هُمْ خُلَفَاؤُهُ الْمُبَلِّغُونَ
عَنْهُ إِلَى الْأُمَّةِ مَا يَرْوُونَ
أَهْلُ صَلاَتِهِ هُمُ الْعُدُولُ
لِلْعِلْمِ سَمَّاهُمْ بِذَا الرَّسُولُ
يَنْفُونَ تَحْرِيفَ الْغُلاَةِ عَنْهُ
لَهُمْ نُضَارَةٌ بِدَعْوى مِنْهُ
وَذَاكَ آيَةٌ لَهَا إِحْكَامُ
وَسُنَّةٌ قَائِمَةٌ تُدَامُ

فَـــرِيضَـــةٌ عَـــادِلَـــةٌ وَغَيْـــرُ ذَا
فَضِيلَـــةٌ عَـــنِ الرَّسُـــولِ أَخِـــذَا
صَلَّـــى عَلَيْـــهِ اللَّـــهُ مَـــا الْاِسْلاَمُ
يَعْلُـــوُ عَلَـــى الْأَدْيَـــانِ وَالسَّلاَمُ
وَبَعْـــدُ فَـــالقَصْـــدُ بِـــذِي الأَسْطَـــارِ
تَعرِيفُ مَـا فِـي جَـامِـعِ البُخَـارِي
مِـنْ شَـرطِـهِ وَالفَضْـلِ وَالمَوْضُـوعِ
تَـرَاجُـمٍ مَـعْ سَبَـبِ التَّقطِيـعِ
فِيـــه أَحَـــادِيـــثَ والاِخْتِصَـــارِ
وَحُكْـــمِ مَـــا عَلَـــقَ والتَّكْـــرَارِ
عَـدَالأَحَـادِيـثَ مَـعَ الأَبْـوَابِ
وَالكُتْـــبِ والأَلْقَـــابِ وَالأَنْسَـــابِ
عَـــدَشُيُـــوخِـــهِ مَـــعَ الرُّوَاةِ
وَشَـارِحِيـهِ شَـرْحُ كُـلِّ يَـأتِـي
وَهُـوَ سِـرَاجُ جَـامِـعِ البُخَـارِي
مُقْتَبِساً مِـن ضَـوْءِ فَتْـحِ البَـارِي
وَشَـــرْطُـــهُ أَن يُخْـــرِجَ المُتَّفَقَـــا
عَلَـى وُثُـوقِ نَـاقِلِيـهِ مُنْتَقَـا
مِـنْ شَيْخِـهِ لِصَـاحِـبٍ مَشْهُـورِ
مُتَّصِـلَ الرِّجَـالِ كَـالشُّهُـورِ
عَلَـى اتِّفَـاقِهِـمْ وَزَيْـدُ الحَاكِـمِ
تَعَـــدُّدَ الرُّوَاةِ لَـــمْ يُسَلَّـــمِ

فَصْلٌ - فِي فَضْلِ هَذَا الجَامِعِ

صَحِيحُهُ بَعْدَ القُرَانِ أَفْضَلُ
كُلِّ كِتَابٍ وَبِهِ المُعَوَّلُ

كِتَابُ سَيِّدِ الوَرَى وَالذَّابُ
عَنْهُ بِمَا يَقُولُهُ الْكَذَّابُ

صَنَّفَهُ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ
عِنْدَ مَكَانِ مَوْلِدِ الكِرَامِ

وَأَحْسَنَ التَّرتِيبَ لِلأَبْوَابِ
لَكِنَّهُ يَخْرُجُ بِالكِتَابِ

إِلَى البِلَادِ حَيْثُمَا سَارَا
قَبْلَ التَّمَامِ يَحْبُكَ الأَخْبَارَا

أَقَامَ فِي تَأْلِيفِهِ سِنِينَ
أَيْ سِتَّ عَشْرَةَ فَجَا مَصُونَا

بَيَّضَهُ فِي طَيْبَةِ المُنَوَّرَة
يُحَوِّلُ التَّرَاجِمَ المُصَوَّرَةْ

مَـا بَيْـنَ قَبْـرِ المُصْطَفَـى وَمِنْبَـرِه
يَلْقَـاهُ فِـي المَنَـامِ مَـعَ تَطَهُّـرِه
مَـا كَتَـبَ الحَدِيـثَ إلاَّ اغْتَسَلاَ
قَبْـلُ وَصَلَّـى وَالنَّبِـيَّ سَـأَلاَ
فَهُـوَ أَصَـحُّ مِـنْ كِتَـاب مُسْلِـم
إِذْ شَـرْطُـهُ فِـي الإِتِّصَـال فَـاعْلَـم
أن يَثْبُـتَ اللِقَـا وَفِـي العَـدَالَة
رِجَـالُـهُ فَـاقَـتْ بِهَـا رِجَـالَـه
إذ الكَلاَمُ فِـي رِجَـال مُسْلِـمِ
أَكْثَـرُ مِـن رِجَـالِ ذَا المُقَـدَّمِ
وَهَكَـذَا فِـي عَـدَمِ الإِعْلاَل
وَعَـدَمِ الشُّـذُوذِ فِـي الرِّجَـالِ
مَـا انْتَقَـدُوا عَلَيْهِمَـا لاَ يَقْـدَحُ
إِذْ مِـن طَـرِيـقِ غَيْـرِهِ يُصَـرَّحُ
وَأَنَّ الإِجْمَاعَ عَلَـى تَلَقِّـي
مَـا صَحَّحَـاهُ بِـالقَبُـولِ الحَقِّ
وَقُـدِّمَـا أيضـاً عَلَـى غَيْـرِهِمَـا
فِـي صَحَّـةٍ وَعِلَّـةٍ عِلْمِهِمَـا
قَـالَ الفَـرَبْـرِي عَنـهُ مَـا أَدْخَلْـتُ
فِيـه سِـوَى الصَّحِيـح واسْتَخَـرْتُ
وَقَـالَ مَكِّـيٌّ يَقُـولُ مُسلِمُ
مَـا فِيـهِ إلاَّ مَـا الثِّقَـاتُ سَلَّمُـوا

فَصلٌ - فِي مَوضُوعِهِ فِيهِ

مَوْضُوعُهُ أنْ يُورِدَ الصَّحَاحَ
ٱلْمُسْنَدَاتِ مُخْرِجَاً مَا لاَحَ
لَهُ مِنَ الفَوَائِدِ الفِقْهِيَّة
وَغَيْرِهَا مِن نُكَتٍ حِكْمِيَّة
فَأَسْتَخْرَجَ المَعَانِيَ الكَثِيرَة
مِنَ المُتُونِ ثَاقِبَ البَصِيرَة
فَرَّقَهَا بِحَسَبِ المُنَاسَبَة
فِي أَبْوابِهِ عَلَى مَا رَتَّبَه
وَيُورِدُ الآيَاتِ لِلأَحْكَامِ
دِلاَلَةً بِهَا عَلَى المَرَامِ
وَفِي الاِشَارَاتِ إِلَى التَّفْسِيرِ
يَسْلُكُ فَجًّا وَاسِعَ المَسِيرِ
مِنْ ثَمَّ أَخْلَى بَعْضَ ذِي الأَبْوَابِ
مِن ذِكْرِ إِسْنَادِ حَدِيثِ البَابِ
مُقْتَصِراً فِيهِ عَلَى فُلاَنِ
عَنِ النَّبِيِّ تَارِكَ البَيَانِ
وَرُبَّمَا يُورِدُهُ مُعَلَّقَاً
لِكَوْنِهِ مَعْلُوماً أَوْقَدْ سَبَقَا
قَصْدَ احْتِجَاجِهِ لِمَا تَرْجَمَ لَه
جَمَّ أَحَادِيثَ بِبَابٍ شَمَلَه

لِبَعْضِ الأَبْوَابِ حَدِيثٌ وَاحِدُ
وَآيَةٌ فَقَطْ بِبَعْضٍ تَرِدُ
وَبَعْضُهَا لاَ شَيءَ فِيهِ وَيُضَم
بَابٌ خَلاَ إِلَى حَدِيثِ مَا انْعَدَم

فَصْلٌ - فِي تَرَاجُمِهِ

فِقْهُ البُخَارِي لاَحَ فِي التَّرَاجِمِ
مُنَاسِبَاتِ الوَضْعِ كَالبَرَاجِمِ
ظَاهِرَةً تَكُونُ أَوْ خَفِيَّةً
تُدْرِكُهَا القَرَائِحُ الزَّكِيَّةً
ظُهُورُهَا تَدُلُّ بِالْمُطَابَقَةْ
لِمَا أَتَى فِي ضِمْنِهَا مُوَافَقَةْ
تَعْرِيفُ مَا يُورِدُ فِي البَابِ بِلاَ
عِبْرَةِ مِقْدَارِ مُفَادٍ حَصَّلاَ
وَقَدْ تَجِي بِلَفْظِ مَا تُرْجَمَ لَه
أَوْ بَعْضِهِ كَذَا بِمَعْنَى شَمَلَه
يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ لِمَعْنَيَيْنِ
يُعَيِّنُ الحَدِيثَ أَحَدُ ذَيْنِ
وَقَدْ يَجِيءُ عَكْسُهُ فَالتَّرْجَمَةْ
إِذْ ذَاكَ تَأْوِيلُ الحَدِيثِ فَافْهَمَه

نَـائِبَـةً مَنَـابَ قَـوْلِ المُجْتَهِـد
مُـرَادُ ذَا العَـامِّ الخُصُـوصُ إِذْ يَـرِد

مُـرَادُ ذَا الخَاصِّ العُمُـومُ مُشْعِـرَا
بِـالْعِلَّـةِ القِيَـاسُ فِيـهِ ظَـاهِـرَا

أو ذَلِـكَ الخَاصُ بِـهِ المُرَادُ مَـا
مِـن مَـدْلُـولِـهِ أَعَـمُّ إِذْنَمَـا

بِـالْأَوْلَـوِيِّ دَلَّ أَوْ بِـالْأَدْوَنِ
وَفِـي مُقَيَّـدٍ وَمُطْلَـقٍ عُنِـي

تَفْسِيرِ غَـامِـضٍ وَشَـرْحِ المُشْكِـلِ
تَـأْوِيـلِ ظَـاهِـرٍ بَيَـانِ المُجْمَـلِ

وَمِـن هُنَـا قَـدْ حَيَّـرَتْ أَفْكَـارَا
فُحُـولِهِـمْ وَأَدْهَشَـتْ أَبْصَـارَا

غَـالِـبُ ذَا إِذَا حَـدِيثـاً لَـمْ يَجِـدْ
بِشَرْطِـهِ فِـي البَـابِ وَفْـقَ مَـا قُصِـد

وَتَـارَةً لِلشَّحْـذِ بِـالأَذْهَـانِ
فِـي اسْتِخْـرَاجِ غُيَّـبِ المَعَـانِـي

غَـالِبُـهُ حَيْـثُ حَـدِيثـاً يَـذْكُـرُ
مِـنْ قَبْـلُ أَوْ بَعْـدُ لِـذَا يُفَسِّـرُ

كَـأَنَّـهُ يُحِيـلُ ذَا عَلَيْـهِ
بِـالـرَّمْـزِ مَـعْ إِشَـارَةٍ إِلَيْـهِ

كَـمْ تَـرْجَـمَ البَـابَ بِـالاِسْتِفْهَـامِ
كَهَـلْ كَـذَا فِـي عَـدَمِ انجِزَامِ

أَحَدَ احْتِمَالَيْنِ لَدَيْهِ كَيْ يُرِي
أَنَّ هُنَا تَعَارُضاً لِنَّاظِرِ

وَرُبَّمَا تَرْجَمَ مَا فِي الظَّاهِرِ
قَلِيلُ جَدْوَى عِنْدَ غَيْرِ النَّاظِرِ

كَبَابِ قَوْلِ الرَّجُلِ مَا صَلَّيْنَا
لِرَدِّ مَنْ يَكْرَهُ ذَاكَ عَنَّا

وَرُبَّمَا بِلَفْظَةٍ يُتَرْجِمُ
تُومِئُ مَعْنىً لِحَدِيثٍ يُعْلِمُ

مَا صَحَّ أَيْ بِشَرْطِهِ وَرُبَّمَا
أَتَى بِلَفْظِهِ إِذَا مَا تَرْجَمَا

يُورِدُ فِي البَابِ حَدِيثاً يُفْهِمُ
مَعْنَاهُ بِالظَّاهِرِ أَوْ مَا يُبْهِمُ

وَذَا كَبَابٍ مِنْ قُرَيْشِ الأَمَرَا
فَهْوَ حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ يُدْرَى

ثُمَّ أَتَى حَدِيثَ لاَ يَزَالُ
وَالٍ مِّنَ القُرَيْشِ ذَا مِثَالُ

وَرُبَّمَا اكْتَفَى بِلَفْظِ التَّرْجَمَةِ
مَعَ أَثَرٍ أَوْ مَعَ آيٍ مُحْكَمَةِ

كَأَنَّهُ يَقُولُ لَمْ يَصِحَّ أَيْ
عَلَى شُرُوطِ عِنْدَ هَذَا البَابِ شَيءْ

وَغَفْلَةٌ عَنْ هَذِهِ المَقَاصِدِ
تُفِيتُ عِلْمَ هَذِهِ الفَوَائِدِ

فَصْلٌ - فِي تَقْطِيعِ الحَدِيثِ وَاخْتِصَارِهِ وَتَكْرَارِهِ

كَمْ كَرَّرَ الحَدِيثَ فِي الأَبْوَابِ
مُخْتَلِفَ الإِسْنَادِ فِي الكِتَابِ
يَسْتَخْرِجُ المَعْنَى الَّذِي يَرَاهُ
فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهُ مَا اقْتَضَاهُ
فَيُخْرِجُ الحَدِيثَ عَنْ صَحَابِي
وَعَنْ صَحَابِيٍّ سِوَى الصَّحَابِي
لِيُخْرِجَ الحَدِيثَ مِن غَرَابَة
كُلِّ طَبَاقَةٍ بِذِي المَثَابَة
مِنْ قَيْدِهِ تَصْحِيحُهُ الأَخْبَارَا
وَفِي الرُّوَاةِ مَن رَوَى اخْتِصَارَا
أَخْبَارُهُ وَالبَعْضُ فِيهَا تَمَّمَا
يَرْوِي عَنِ الْكُلِّ بِمَا لَهُ أَنْتَمَا
يَخْتَلِفُونَ فِي عِبَارَةٍ وَكَم
يُفِيدُ مَعْنَى مَنْ رَوَى بَعْضَ كَلِم

فَيُفْـــرِدُ البَـــابَ لِكُـــلِّ لَفْـــظِ
أَرَادَ فِقْهَـــهُ بِـــهِ لِلْحِفْـــظِ
وَمِنْـــهُ فِـــي تَعَـــارُضِ الإِرْسَـــالِ
وَالوَصْـــلِ تَـــرْجِيحٌ لِـــذِي اتِّصَـــالِ
إِذْ يُـــورِدُ الإِرْسَـــالَ تَنْبِيهـــاً عَلَـــى
فُقْـــدَانِـــهِ التَّـــأْثِيرَ فِيمَـــا وَصَلاَ
كَـــالـــرَّفْـــعِ وَالوَقْـــفِ وَبَعْـــضٌ زَادَا
مَـــا بَعْضُهُـــمْ يَنْقُصُـــهُ إِسْنَـــادَا
فَيُـــورِدُ الْحَـــدِيـــثَ بِـــالْـــوَجْهَيْـــنِ
يُعْلِـــمُ أَن رواهُ عَـــنْ رَجُلَيْـــنِ
وَالْبَعْـــضُ فِـــي حَـــدِيثِـــهِ يُعَنْعِـــنُ
وَبِـــالسَّمَـــاعِ بَعْضُهُـــمْ يُبَيِّـــنُ
يَـــأْتِيهِمَـــا لِيُثْبِـــتَ اللِّقَـــاءَ
مِـــنَ الْمُعَنْعَنِينَ مِمَّـــا جَـــاءَ
وَالْمَتْـــــنُ الْمُرْتَبِـــــطُ القَصِيرُ
وَفِيـــــهِ حُكْمَـــــانِ أَوِ الكَثِيرُ
يُعِيـــدُهُ بِقَـــدْرِ ذَاكَ رَاعِيَـــا
تَبَـــدُّلَ الشُّيُـــوخِ فِيـــهِ ثَـــانِيَـــا
وَرُبَّمَـــا ضَـــاقَ عَلَيْـــهِ حَيْـــثُ لاَ
لَـــهُ طَـــرِيـــقَ غَيْـــرِهِ فَـــأَعْمَلاَ
فِـي مَـوْضِـعٍ إِخْـرَاجَـهُ مَـوْصُـولاَ
وَتَـــارَةً مُعَلَّقـــاً ذُيُـــولاَ

وَتَـــارَةً تَـــامّـــاً وَأُخْـــرَى يَقْتَصِـــرْ
عَلَـــى الَّذِي احْتَـــاجَ لَـــهُ فَيَخْتَصِـــر

وَإِن يَكُـــن مُشْتَمِلاً عَلَـــى جُمَـــل
تَعَـــدَّدَتْ بِلاَ تَعَلُّـــقٍ حَصَـــل

فَـــإِنَّـــهُ يُخْـــرِجُ كُـــلَّ جُمْلَـــة
مِنْهَـــا بِبَـــابٍ ذَا اتِّقَـــاءٍ طُـــولَـــهُ

وَرُبَّمَـــا نَـــالَ نَشَـــاطـــاً سَهَّلاَ
سِيَـــاقَـــهُ جَمِيعَـــهُ فَـــأَكْمَلاَ

وَرُبَّمَـــا قَـــد تَـــرَكَ المَحْـــذُوفَـــا
وَلَـــمْ يُعِـــدْهُ إِن يَكُـــنْ مَـــوْقُـــوفَـــا

وَلاَ يُعِيـــدُ الْمَتْـــنَ قَصْـــداً مِنْـــهُ مَـــع
إِسْنَـــادِهِ لَكِنَّـــهُ سَهْـــواً وَقَـــع

آلْقُسْطَلاَنِـــي بَعْضُهُـــم قَـــد أَحْضَـــرَا
لِـي وَرَقَـــةً قَـــدْ حَطَّهَـــا ابْـــنُ حَجَـــرَا

فِيهَـــا الأَحَـــادِيـــثُ الَّتِـــي كَـــرَّرَهَـــا
بِـــالْمَتْـــنِ وَالإِسْنَـــادِ مَـــنْ حَـــرَّرَهَـــا

وَهْـــيَ حَـــدِيـــثُ ابْـــنِ مُغَفَّـــلٍ رَمَـــى
فِـــي خُمُسٍ وَفِـــي ذَبَـــائِـــحٍ نَمَـــى

كَـــرَّرَ بَعْـــضُ مَتْـــنِ نَحْـــرِ الْبُـــدُنِ
عَـــنِ ابْـــنِ بَكَّـــارٍ بَحَـــجٍ فَـــأَفْطِـــنِ

أُصِيـــبَ حَـــارِثَـــةُ ذَا اتِّفَـــاقِ
عَـــنْ أَنَسٍ فِـــي الْبَـــدْرِ وَالرِّقَـــاقِ

حَـــدِيثُـــهُ أَيْضـــاً لَـــدَى رَجُلَيْـــنِ
قَـــدْ خَـــرَجَـــا بِمِثْـــلِ مِصْبَـــاحَيْـــنِ
كُـــرِّرَ فِـــي بَـــابِ انْشِقَـــاقِ الْقَمَـــرِ
وَقَبْـــلُ فِـــي بَـــابِ مَسَـــاجِـــدِ دُرِي
وَعَنْـــهُ أَيْضـــاً عُمَـــراً اسْتَسْقَـــا
بِـــالْعَـــمِّ فِـــي مَنَـــاقِـــبٍ وَاسْتَسْقَـــا
إِنْهَـــزَمَ النَّـــاسُ بِـــأُحـــدٍ فِـــي الجِهَـــاد
وَفِـــي الْمَنَـــاقِـــبِ وَفِـــي أُحُـــدٍ يُقَـــاد
وَعَـــنْ نُفَيْعِهِـــمْ إِذَا الْتَقَـــى آتِ
كِتَـــابَ الإِيمَانِ وَفِـــي الدِّيَـــاتِ
وَعَـــنْ أَبِي جُحَيْفَـــةٍ قَـــدْ سَـــأَلاَ
هَـــلْ عِنْـــدَكُـــمْ شَـــيءٌ عَلِيـــاً بَـــابَ لاَ
يُقْتَـــلُ مُسْلِـــمٌ بِكَـــافِـــرٍ وَفِـــي
بَـــابِ الْمُقَـــاتَلاَتِ قَبْلَـــهُ يَفِـــي
وَعَـــنْ حُـــذَيْفَـــةَ حَـــدِيثَيْـــنِ النَّبِـــي
حَـــدَّثَنَـــا لَـــدَى الرِّقَـــاقِ وَحُبِـــي
بَـــابـــاً إِذَا حُثَـــالَـــةٌ قَـــدْ بَقِيَـــا
وَعَـــنْ أَبِـــي هُـــرَيْـــرَةٍ قَـــد رَوَيَـــا
حَـــدِيـــثُ لَسْنَـــا مِـــن صَحَـــابِ زَرْعِ
فِـــي الحَرْثِ وَالتَّـــوْحِيـــدِ عَنْـــهُ مَـــرْعِ
حَـــدِيـــثُ بَيْنَـــا عِنـــدَ الأَنْبِيَـــاءِ
كَـــذَاكَ فِـــي التَّـــوْحِيـــدِ عَنْـــهُ جَـــاءِ
وَكَّلَنِـــي الزَّكَـــاةَ فِـــي الْوَكَـــالَـــة
وَفِـــي فَضَـــائِـــلِ الْقُـــرَانِ قَـــالَـــه

وَعَنْـهُ فِـي الْجِهَـادِ جَـالاَ يَقْسِـمُ
وَرَتَّبَـي وَفِـي الخَمِيسِ يُعلَـمُ
عَـنْ عُمَـرٍ فِـي المَالِ لِلنَّضِيرِ
فِـي مِحَـنِ الجِهَـادِ وَالتَّفْسِيرِ
عَـن ابْـن عَمْـرو فِـي الدِّيَـاتِ مَـن قَتَـلْ
مُعَـاهَـداً وَقَبْـلُ فِـي الحَرْبِ نَـزَل
فِـي وَصْـفِ إبْلِيسَ وَفِـي الصَّلاَةِ
حَـدِيـثُ سِتْـرَةٍ لِسَعْـدٍ يَـأتِـي
مَتْـنُ عَـدِيٍّ جَـاءَ رَجُلاَنِ لَـدَى
نُبُـوَّةٍ فِـي الصَّـدَقَـاتِ قَـدْ بَـدَا
وَعَـنْ ابْـنِ مُـوسَى لَـدَى النُّبُـوَّةِ
وَالْغَـزْوِ وَالتَّفْسِيرِ رُؤْيَـا الهِجْـرَةِ
عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ بِـأُحُـدٍ وَبَـدْرْ
حَـدِيـثُ هَـذَا جَبْـرَئِـيـلُ يَسْتَقِـر
عَـن جَـابِـرٍ فِـي الحَجِّ وَالْغَـزْو آمَـر
عَلِيـاً أن يُقِيمَ مُحْـرِمـاً يُقَـر
حَـدِيـثُ عَـائِشَـةَ كَـانَ يُـوضَـعُ
طَهَـارَةً وَفِـي إعْتِصَـامٍ يَقَـعُ
هَـذَا وَزَادَ القُسْطَلاَنِـي عَـن أَبِـي
هُـرَيْـرَةٍ قَـد كَـانَ أَهـلُ الكُتُـبِ
فِـي الإعْتِصَـامِ ثُـمَّ فِـي التَّـوْحِيـدِ
كَـذَاكَ فِـي التَّفسِيرِ ذُو تَـرديـدِ
فَهَـذِهِ إثْنَـانِ مَـعَ عِشرِيـنَ
فِـي بَعْضِهَـا نَصِيـبُ نَـاقِـدِيـنَ

فَصْلٌ - فِي مُعَلَّقَاتِهِ

مَـرْفُـوعَـةً تَكُـونُ أَوْ مَـوْقُـوفَـة
صِحَّـةُ مَجْـزُومٍ بِهَـا مَعْـرُوفَـة
لاَ غَيْـرِهِ المرفُـوعُ إمَّـا مُـوصَـلٌ
فِـي مَـوْضِـعٍ آخَـرَ أَوْلاَ الأَوَّلُ
شَـامِـلُ أحكَـامٍ وَقَـد تَضَيَّقَـا
مَخْـرَجُـهُ لِلإِختِصَـارِ عَلَّقَـا
وَالثَّـانِ ذُو الجَزْمِ صَحِيـحٌ مُلْحَـقُ
بِشَـرْطِـهِ وَمِنْـهُ مَـالاَ يُلْحَـقُ
يُعَلِّـقُ الأَوَّلَ أن أَخْـرَجَ مَـا
قَـامَ مَقَـامَـهُ اختِصَـاراً عُلِمَـا
أَوْ فَقْـدِ سَمْعِـهِ بِشَيْـخٍ عَـاصَـرَه
أَوْ سَمْعَـهُ مِنْـهُ لَـدىَ المُذَاكَـرَة
ثَـانِيهِمَـا بِشَـرْطِ غَيْـرِهِ يَصِـح
وَمِنْـهُ ذُو حُسْـنٍ وَضُعْـفٍ يَتَّضِـح
بِنَـوْعِ قَطْـعٍ حَـلَّ فِـي الإِسْنَـادِ
لاَ قَـدْحَ فِـي رِجَـالِـهِ الزُّهَّـادِ
وَغَيْـرُ مَجْـزُومٍ بِـهِ يُصَحَّـحُ
بِشَـرطِـهِ بِقِلَّـةٍ إِذْ يُـوضِـحُ
مَعْنَـى حَـدِيـثِ لَفْظِـهِ فِـي مَـوْضِـعِ
يُعْلَمُ هَـذَا لَفْظُـهُ لَـمْ يُـرْفَـعِ

وَغَيْرُ مُورَودٍ بِمَوْضِعٍ يَصِح
بِغَيْرِ شَرْطِهِ وَحُسْنُهُ يَصَح

وَضُعْفُهُ لَكِن عَلَيْهِ العَمَلُ
يُجْبِرُهُ وَغَيْرُهُ يُقَلَّلُ

مَوقُوفُهَا مَا صَحَّ مِنهُ يُجْزِمُ
وَلَوْ أَخَلَّ الشَّرْطَ أو مَا يَعلَمُ

مَجِيئُهُ مِن وَجهٍ مُنْجَبِرَه
أو شَاعَ عَن مَّنْ قَالَهُ مُشْتَهِرَه

إِيرَادُهُ المَوْقُوفَ مِن فَتَاوِي
صَحَابَةٍ وَالتَّابِعِينَ يَأوِي

لِلأُنْسِ مَع تَقْوِيَةٍ لِمَا اعْتَمَى
فِيمَا الخِلَافُ فِيهِ عِندَ العُلَمَا

كَذَاكَ فِي التَّفْسِيرِ لِلأَصْحَاب
وَغَيْرِهِم فَمَا بِذَا الكِتَاب

مُتَرجَمٌ لَهُ وَمَا تُرْجَمَ بِه
فَالأَوَّلُ المَقْصُودُ بِالذَّاتِ انْتَبِه

وَهوَ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي
أَسْنَدَهَا وَالثَّانِ مِثلُ الفَضْلَةِ

وَذَاكَ آثَارٌ مُعَلَّقَاتُ
أو وُقِفَتْ وَمِثْلُهَا الآيَاتُ

أَتَى بِهَا مُسْتَأنِساً مُسْتَشْهِدَا
لَكِنَّمَا مَوْضُوعُهُ مَا أَسْنَدَا

فَصلٌ - فِي عَدَدِ أَحَادِيثِ البُخَارِي

عَـدُ أَحَـادِيـثَ الصَّحِيـحِ الجَامِـعِ
مُشْتَهِـرٌ عَلَـى خِلاَفٍ شَـائِـعِ

فَـابْـنُ الصَّلاحِ سَبْعَـةٌ آلاَفُ
مَـع مِـأَتَيْـنِ خَمْسَـةٌ تُضَـافُ

مَـع سَبعِينَ وَسِـوَى مَـا كَـرَّرَا
أَربَعَـةُ الآلاَفِ وَابـنُ حَجَـرَا

سَبَعَـةُ آلاَفٍ يَلِي مِئُـونَ
ثَلاَثَـةٌ مَـع سَبعَـةٍ تِسعُـونَ

وَغَيْـرُ مَـا كَـرَّرَهُ الْفَـانِ
سِـتٌّ مِئُـونَ بَعْـدَهَـا إِثْنَـانِ

مُتُـونُـهُ الْمَـرْفُـوعَـةُ المُعَلَّقَـة
وَلَـمْ تُصَـل فِـي مَـوْضِـعٍ مُحَقَّقَـة

فِـي مِـأَئَـةٍ مَـع تِسْعَـةٍ خَمْسُـونَ
فَجُمْلَـةُ الخَالِـصِ قُـلْ سِتُّـونَ

وَوَاحِـــدٌ وَسَبعَـــةٌ مِئُـــونَ
وَقَبْلَهَـــا آلْفَـــانِ لَـــوْ تَعُـــونَ

عَلَـــــقَ وَاحِـــــداً وَأَرْبَعِينَ
وَالالـــفَ مَـــع ثَلاَثَـــةٍ مِئِينَ

لِجُلِهَـــا قَـــد أَخْـــرَجَ المُتُـــونَ
وَغَيْـــرُهُ مَـــع مِـــائَـــةٍ سِتُّـــونَ

مُتَـــابَعَـــاتُـــهُ عَـــنِ التَّنبِيـــهِ
عَلَـــى اخْتِلاَفٍ لِلـــرُّوَاةِ فِيـــهِ

أَرْبَعَـــةٌ يَلِيـــهِ أَرْبَعُـــونَ
وَبَعْـــدَهُ ثَلاَثَـــةٌ مِئُـــون

فَفِـــي الكِتَـــابِ تِسعَـــةٌ آلاَلاَفِ
وَمَـــع ثَمَـــانِينَ حَـــدِيـــثَ الصَّـــافِـــي

بِلاَ اعْتِبَـــارِنَـــا لِمَـــوْقُـــوفَـــاتِ
صَحَـــابَـــةٍ وَعَـــدٌ مَقْطُـــوعَـــاتِ

ثُـــمَّ لَـــهُ إِثْنَـــانِ تَلِـــي عِشْـــرِيـــنَ
مِـــنَ الثَّلاَثِيَّـــاتِ لِلـــرَّاوِيـــنَ

فَصْلٌ - فِي عَدَدِ كُتُبِهِ وَأَبْوَابِهِ

تَـــزِيـــدُ شَيْئـــاً كُتُبُـــهُ عَلَـــى الْمِـــائَـــة
وَالأَبْـــوَابُ عَـــدَّهَـــا عِنـــدَ الفِئَـــة

ثَلاَثَـــــةٌ الآلاَفِ مَـــــع مِئِينَ
أَرْبَعَـــةٌ بِـــالخُلْـــفِ مَـــعَ خَمسِينَ

فَصْلٌ - فِي أَلْقَابِهِ

أَلْقَـــابُـــهُ الأَزْرَقُ أَيْ إِسْحَـــاقُ
وَذُو اليَـدَيْـــنِ إِسْمُـــهُ الخِرْبَـــاقُ

كَمَـــا الأَغَـــرُّ إِسْمُـــهُ سَلْمَـــانُ
سَعِيـدُهُـــمْ حَيْـــثُ أَتَـــى سَعْـــدَانُ

كَـذَلِـكَ الأَحْـوَلُ فَهْـوَ عَـامِـرُ
مُحَمَّـــدٌ نَجْـــلُ عَلِـــيٍّ بَـــاقِـــرُ

وَأَعْـــرَجٌ فِـــي عَـــابِـــدِ الرَّحْمَـــنِ
كَـــذَا دُحَيْـــمُ عَبْـــدَةٌ مِثْلاَنِ

وَالبَحْـــرُ عَبْـــدُ اللهِ صِنْـــوُ الفَضْـــلِ
وَعَـــارِمٌ مُحَمَّـــدُ بْـــنُ الفَضْـــلِ

فُلَيْـــحُ مَـــعَ مُسَـــدَّدٌ عَبْـــدُ المَلِـــكِ
ذَاتُ النِّطَـــاقَيْـــنِ لِأَسْمَـــاءَ سُلِـــكْ

سُنَيْـــدُ إِسْمُـــهُ هُـــوَ الحُسَيْـــنُ
مُسْلِـــمُ عِمْـــرَانَ هُـــوَ البَطِينُ

نَبِيـــلُ الضَّحَّـــاكُ نَجـــلُ مُخْلِـــدِ
حَـــذَّاؤُهُ جَـــالَقَبَـــاً لِخَـــالِـــدِ

قُتَيْبَـــةٌ يَحْيَـــى عُبَيْـــدُ اللهِ
عُبَيْـــدُ عَبْـــدَانُ لِعَبْـــدِ اللهِ

كَـــذَا أَبُـــو الزَّنَـــادِ وَالسَّلْمُـــوَيْـــه
بِـــاسْـــمِ سُلَيْمَـــانَ لَهُـــم مَعْنِيَّـــه

وَرَّادُ إِسْـــمُ كَـــاتِـــبِ المُغِيرَة
رِشْـــكُ يَـــزِيـــدُ قَـــدَ رَاقَـــط ذَكَـــرَه

وَفِـــي سُلَيْمَـــانَ وَلَـــدْ مِهْـــرَانَ
أَعْمَشُ وَالأَسْـــوَدُ فِـــي شَـــاذَانَ
بَهَـــاءُ عَبْـــدُ اللهِ وَالْبُنْـــدَارُ
مُحَمَّـــدٌ أَبُـــوهُمَـــا بَشَّـــارُ
عُـوَيْمِـــرٌ لِعَـــامِـــرِ فِـــي غُنْـــدَرُ
حَيْـــثُ أَتَـــى مُحَمَّـــدُ بْـــنُ جَعْفَـــرِ

فَصْلٌ - فِي أَنْسَابِهِ

وَفِيـــهِ الأَنْسَـــابُ فَمُلاَئِـــيٌّ
أَبُـــو نُعَيْـــمٍ صُغْـــرَ الأَوْسِـــيٌّ
عَبْـــدُ العَـــزِيـــزِ ثُـــمَّ الأَنْصَـــارِي
مُحَمَّـــدٌ كَـــذَاكَ فِـــي البَـــدَرِيِّ
عُقْـــبَ سُلَيْمَـــانَ لَـــدَا التَّيْمِـــيِّ
وَعَـــابِـــدُ الوَهَّـــابِ فِـــي الثَّقَفِـــيِّ
كَـــذَا سُلَيْمَـــانَ لَـــدَى الشَّيْبَـــانِـــي
مُحَمَّـــدُ بْـــنُ يُـــوسُـــفَ الفَـــرْيَـــابِـــي
وَالشَّعْبِـــيِّ عَـــامِـــرٌ وَالزُّهْـــرِي
مُحَمَّـــدُ بْـــنُ مُسْلِـــمٍ وَالمَقْبُـــرِي
كَيْسَـــانَ وَابْنُـــهُ سَعِيـــدُ ٱلْمَعْمَـــرِي
مُحَمَّـــدٌ نُعَيْمُ فِـــي المُجَمِّـــرِي
ثُـــمَّ عُبَيْـــدُ اللهِ فَهُـــوَ العَمَـــرِي
يَعقُـــوبُ القُمِّـــي وَسَعْـــدُ الخُدرِي

عَمْـرو بْـنِ عَبْـدِ اللهِ فِـي السَّعِيـدِ
مُحَمَّـدُ الوَلِيـدِ فِـي الزَّبَيْـدِي
وَعَـابِـدُ المَلِـكِ هُـوَ العَقَـدِيُّ
وَعَـابِـدُ الرَّحْمٰنِ مَسْعُـودِيُّ
عَمْـرُو بْـنُ يَحْيَـى فَهُـوَ السَّبِيعِـي
كَـذَا عُبَيْـدُ اللهِ فَهُـوَ الأَشْجَعِـي
وَالفَـرَوِي إِسحَـاقُ وَالصُّنَـابِـحُ
فِي عَابِـدِ الرَّحْمَـنِ عَبْـدٌ صَـالِـحٌ

فَصلٌ - فِي عَدَدِ شُيُوخِهِ فِيهِ

شُيُـوخُـهُ فِيـهِ ثَمَـانُـونَ تَلِـي
تِسعَتُهُـم مَـعَ مَـائَتَينِ فَـاشمُـلِ
مُنفَـرِداً عَـن مُسلِـمٍ بِـأَربَعَـة
مَـع مـائَـةٍ بَعـدَ ثَلاثِينَ فِئَـة
أَمَّـا شُيُـوخُـهُ عَلَـى الإِطْلاَقِ
فَحَصْـرُهُـم فِـي خَمْسَـةِ الطِّبَـاقِ
أَعْلاَهُـمُ عَـن تَـابِعِـيٍّ يُسنَـدُ
فَعَـن حُمَيْـدٍ شَيْخُـهُ مُحَمَّـدُ
مَكِّـيٌّ وَالنَّبِيـلُ عَـن يَـزِيـدِ
ألتَّـابِعِـيّ ابْـنِ أَبِـي عُبَيْـدِ
كَـذَا عُبَيْـدُ اللهِ نَجْـلُ مُـوسَـى
عَـن اسمَـاعِيـلَ كَمَـا عَـن عِيسَـى

خَلاَّدُهُـــم كَمَـــا أَبُـــو نُعَيم
عَـــن أَعْمَشٍ وَدُونَهُـــم كَـــآدَمِ

إِبـــن أَبِـــي إِيَـــاسٍ أو مِثـــلِ أَبِـــي
مُنْهِـــرٍ أَوْ سَعِيـــدٍ أَوْ أَيُـــوبِ

لَـمْ يَـرِوِ فِـي صَحِيحِـهِ عَـن شَـافِعِـي
خَـوفَ النُّـزُولِ مَـع عُلُـوٍّ رَافِـعِ

وَدُونَ مَـن لَـمْ يَلْـقَ بِـالأَتْبَـاعِ
بَـلْ عَـنْ كِبَـارِ تُبَّـعِ الأَتْبَـاعِ

مِثْـلُ سُلَيمَـانَ قُتَيبَـةٍ عَلِـي
وَابْـنُ مَعِينٍ أَحْمَـدَ بْـنِ حَنبَـلِ

إِسْحَـاقُ مَـع عُثْمَـانَ مَـع نُعَيمِ
وَعَـن أُولاَء اشْتِـرَاكُ مُسلِـمِ

وَدُونَهُـم فِـي طَلَـبِ رُفَقَـاءُ
لَـهُ وَقَبْـلُ سُمَّـعٌ أَدَبَـاءُ

كَـابْـنِ أَبِـي حَـاتِـمِ الرَّازِيِّ
وَشَيْخِـهِ مُحَمَّـدِ الذُّهْلِـيِّ

صَـاعِقَـةٍ وَأَحْمَـدِ بْـنِ النَّضْـرِ
كَـذَاكَ عَبْـدُ بْـنُ حُمَيْـدٍ فَـادْرِ

وَدُونَهُـمْ مَـنْ كَـانَ فِـي عِـدَادِ
طُلاَّبِـهِ فِـي المَتْـنِ وَالإِسْنَـادِ

مِثْـلُ بْـنِ حَمَّـادٍ هُـوَ الأَيْلِـيّ
وَابْـنِ أَبِـي العَـاصِي الْخَـوَارَزِيّ

إِذ لاَ يَكُـونُ عَـالِماً إِلاَّ اللَّـذَا
عَـن مَّـن عَلاَهُ أَوْ دَنَـاهُ أَخَـذَا

فَصْلٌ - فِي عَدَدِ رُوَّاتِهِ

تِسْعُونَ أَلْفاً قَدْ رَوَى البُخَارِي
عَنِ الَّذِي أَلَّفَهُ لِلْبَارِي

أَخِرُهُمْ تَحدِيثُهُ الفَرَبْرِي
وَالْبَزْدَوِيُّ قَالَهُ بْنُ حَجَرِ

حَدَّثَ بِالحِجَازِ وَالعِرَاقِ
وَمَا وَرَاءَ النَّهرِ بِاتِّفَاقِ

فَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنَ أَصْحَابِ السُّنَنْ
التِّرْمِذِيُ لاَ النَّسَائِي فَاعْرِفَنْ

وَمُسْلِمٌ فِي غَيْرِ ذَا الصَّحِيحِ قَر
وَصَالِحٌ وَالمَرْوَزِيُّ ابْنُ نَصَرْ

وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ أَيْ أَبُو بَكَر
يَحْيَى. مُحَمَّدُ بْنُ جُمْعَةَ الأَبَرْ

كَذَاكَ إِبْرَاهِيمُ وَالمَطِينُ
صُهَيْبٌ أَوْ حَمَّادُ وَالحُسَينُ

مَع حَسَنٍ أَحمَدُ. وَابْنُ عَنبَرِ
وَسَهلُهُم مُحَمَّدُ بْنُ جَعفَرِ

وَالبَزْدَوِي مَنْصُورُ وَالفِرَبْرِي.
سِرَاجُ عَبدُ اللهِ هُم فِي زُمَرِ

وَاتَّصَلَت لَنَا إِلَى الفَصِيحِ
مُحَمَّدٍ رِوَايَةُ الصَّحِيحِ

أَعنِي بِهِ ابن يُوسُفَ الفِرَبْرِي
سُيُولُهُ فِي كُلِّ رَوْضٍ تَجْرِي

الرَّوَاةُ عَنِ الفِرَبْرِي وَهُمُ الأُصُولُ

عَنِ الفِرَبْرِيّ رَوَى ابْنُ السَّكَنِ
سَعِيدُ مَعْ مُحَمَّدِ الكُشْمَيْهَنِي
كَذَاكَ مُسْتَمْلِيهِ إِبْرَاهِيمُ
وَالمَرْوَزِي مُحَمَّدُ العَلِيمُ
وَأَحْمَدُ الأَخْسِيكَتِيُّ الأَوْحَدُ
كَذَاك جَرْجَانِيهِمُ مُحَمَّدُ
وَالسَّرْخَسِيُّ وَهُوَ عَبْدُاللهِ
مَعَ ابْنِ شَبُّوَيْهَ عَالِي الجَاهِ
مُحَمَّدٍ كَذَاكَ إِسْمَاعِيلُ
وَهُوَ الكُشَانِي الآخِرُ النَّبِيلُ

الرُّوَاةُ وَهُمُ الفُرُوعُ

رَوَى عَنِ الحَافِظِ ابْنِ السَّكَنِ
ذُو الحِفْظِ عَبْدُاللهِ وَهْوَ الجُهَنِي
رَوَى أَبُو ذَرٍّ عَنِ الكُشْمَاهَنِي
كَذَا كَرِيمَةٌ وَحَفْيمِيٌّ عُنِي
رَوَاهُ مُسْتَمْلِيهِمُ إِثْنَانِ
هُمَا أَبُو ذَرٍّ مَعَ الهَمْدَانِي
عَنِ السَّرَخْسِيِّ رَوَى الدَّاوُودِي
وَالهَرَوِيُّ ذُو الْعُلاَ وَالجِدِّ

رَوَى عَـــنِ الأَخْسِيكَتِـــي الصَفَّـــارُ
عَـــنِ ابْـــنِ شَبَّـــوَيْـــهَ العَيَّـــارُ

مَـــع عَـــابِـــدُ الرَّحْمٰنِ أَلْهُمْـــدَانِـــي
عَـــن مَّـــرْوَزِيٍّ وَعَـــنِ الْجَـــرجَـــانِـــي

أَلقَـــابِسُ مَـــعَ أَبِـــي نُعَيمٍ
لِلمَـــروَزِي قَـــط أَصِيلِـــي يَنْمِـــي

ثُـــمَّ عَـــنِ الكُشَّـــانِـــيَ المُتَـــأَخِـــرِ
رِوَايَـــةٌ لِجَعْفَـــرِ المُسْتَغْفِـــرِي

فَهَـــؤُلَاءِ هُـــم رُوَاةُ الجَامِـــعِ
وَهُـــم أُصُـــولُـــهُ بِـــرَسمِ شَـــايِـــعِ

إِنْ نَقَـــصَ البَعـــضُ حَـــدِيثـــاً كَمَلاَ
لِبَعْضِهِـــم يُعَـــدُّ فَـــوْتـــاً حَصَلاَ

أَوْ قَـــدَّمَ البَعْـــضُ عَلَـــى انْقِلاَبِ
أَوْرَاقِـــهِ يُحْمَـــلُ فِـــي الكِتَـــابِ

أَوْ خَـالَفُـوا فِـي ضَبْـطِ لَفـظٍ فَعَلَـى
شَـــكٍّ البُخَـــارِي أَوْرُوَاةٍ حَصَلاَ

كَـــذَا اخْتِلاَفُهُـــم بِـــزَيْـــدٍ كَلِمَـــه
أَو جُمْلَـــةٍ وَكَـــوْنِهَـــا مُقَـــدَّمَـــه

قَـــدْ يُسْقِـــطُ النَّـــاسِـــخُ وَهْمـاً أَوْ عَفَـــتْ
حَـــاشِيَـــةٌ بِمَـــا بِهَـــا فَـــانْهَـــزَمَـــتْ

وَإِنَّ فِـــي الإِعـــرَابِ لِـ الصَّـــوَابِ
لِغَيرِهِ تَكَلُّـــــفُ الإِعـــــرَابِ

قَـــدِ اعْتَنَـــى الحَافِـــظُ شَـــرَفُ الدِّيـــنِ
أَلْحَنْبَلِـــي عَلِـــيٌّ أَلِيُـــونِينِـــي

بِضَبْطِـــهِ رِوَايَـــةَ الصَّحِيحِـــي
قَـابَـلَ أَصْلَـهُ لَـدَى التَّصْحِيحِـي

أَرْبَعَـةً مِـنَ الأُصُـولِ مَـا سُمِـع
عَلَـى الأَصِيلِـي وَأَبِـي ذَرٍّ تُبِـع

وَابـنِ عَسَـاكِـرَ الدِّمَشقِـي وَأَبِـي
الوَقـتِ وَفْـق السُّمَيْسَـاطِـي يَجْتَبِـي

صَ لِلأَصِيلِـي فِيـهِ هَـ لِلهَـرَوِي
شَ لِلـدِّمَشقِـي أَبُـو الوَقـتِ نُـوِي

بِلاَ لِسَقطِهِـم وَجَـر جَـرجَـانِـي
قَـع أَبُـو وَقْـتٍ وَابـنِ السَّمعَـانِـي

وَحَ لِحَمَـوِي وَلِمُستَمِلِي سَـت
كُشفَيْهَنِـي مَنِـي وَجَمعُهُـم ثَبَـت

مَـا خَـالَـفَ الثَّلاَثَـةَ الفُـرَّ وَصَـم
لَـدَيْـهِ رَقْـمُ لا عَلَيْـهِ تَحـتَ صَـح

لَـهُ فُـرُوعٌ مِـن أَجلِهَـا الَّذِي
لِلْعَـالِـمِ المِزِّيِّ بَحْـرٍ ذِي أَذِي

فَـالقُسطَلاَنِـي شَـرحُـهُ عَلَيـهِ
بَنَـاهُ رَاجِعـاً بِـهِ إِلَيـهِ

فَصلٌ - فِي شُرَّاحِهِ

قَـــد شَـــرَحَ الجَامِـــعَ لِلبُخَـــارِي
أَئِمَّـــةُ الأُمَّـــةِ فِـــي الأَقطَـــارِ

كَمحَمَّـــدِ الخَطَّـــابِ وَالتَّيْمِـــيّ
وَصَـاحِـبِ القَـامُـوسِ اللُّغَـوِي

مُهَلَّـــبٍ تِلمِيـــذِهِ مُحَمَّـــدِ
أَبِـــي الزِّنَـــادِ وَالْفَقِيـــهِ أَحمَدِ

مَـعَ ابـنِ بَطَّـالٍ مَـعَ الْكِـرْمَـانِـي
وَمُغلَطَـائِـيٍّ مَـعَ التِّبيَـانِـي

وَالشَّيـخِ عَبـدِ الوَاحِـدِ ابـنِ التِّينِ
وَابـنِ مُلَقِّـنٍ وَبَـدرِ الدِّيـنِ

وَابـنِ أَبِـي جَمـرَةَ فِـي مُختَصِـرِه
لَـهُ كَـرَامَـاتٌ أَتَـتْ فِـي ذِكـرِه

كَـذَا أَبُـو الفَضـلِ بِفَتـحِ البَـارِي
وَغَيرِهِ مِصبَـاحَ كُـلِّ قَـارِي

مَـع وَلَـدِ الكَـرْتَـانِ وَالبُلقِينِـي
وَالحَلَبِـيِّ وَهـوَ ذُو تَبيِينِ

وَالزَّيـنِ وَالعَيْنِـي وَالبَـرمَـاوِي
مَـعَ النَّـوَيْرِي كَـذَا النَّـوَاوِي

وَالزَّرْكَشِـي وَالبَـدرِ الدَّمِيَـاطِـي
وَالقُسطلاَنِـيّ مَـعَ السُّيُـوطِـي

وَهَكَـذَا عَبـدُ الرَّحِيمِ الشَّـافِعِـي
وَغَيرِهِـم مِـنْ شَـارِحِـي ذَا الجَامِـع

جَـــزَاهُـــمُ رِضـــوَانَـــهُ السَّلاَمُ
فِـــــي جَنَّـــــةِ السَّلاَمِ وَالسَّلاَمُ
هُنَـــا انتَهَـــى بِـــرَحمَةِ المَنَّـــانِ
عَـــامَ بَشِيرٍ مَنْصِـــفَ الشَّعبَـــانِ
سِـــرَاجُ هَـــذَا الجَامِـــعِ البُخَـــارِي
مُقتَبِســاً مِـــن ضَـــوءِ فَتـــحِ البَـــارِي
وَالحَمـــــــدُ للهِ عَلَـــــى الإِتمَامِ
ثُـــمَّ صَلاَتُـــهُ مَـــعَ السَّلاَمِ
عَلَـــى نَبِيِّـــهِ العَلِـــيِّ الأَمجَدِ
سَيِّـــدِنَـــا خَيرِ الوَرَى مُحَمَّـــدِ
وَآلِـــــهِ وَصَحبِـــــهِ الأَعلاَمِ
وَمَـــن تَلاهُـــمُ عَلَـــى الإِسلاَمِ

كملت هذا الكتاب وصلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما آمين.

اللّهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافيء مزيده. اهـ.

حققه وأخرجه محمد المنتقي بن محمد الثاني الفلاني الكشناوي.

ويليه الشرح المسمى بمفتاح القاري على سراج البخاري للمحقق المذكور أيضاً.

مِفتَاح القَاري
شَرح سِرَاج البُخَاري
في
عِلمِ الحَدِيث

للحَافِظ عَبْدالله بْن فُودِيو

بتحقيق وتعليق

محمد المنتقى الكشناوي

المقدمة

الحمدلله ربّ العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين اللّهم صلي وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وتابعيهم وتابعي التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين. أما بعد:

فيقول الفقير المضطر لرحمة ربه الغني محمد المنتقى بن محمد الثاني الفلاني الكشناوي عامله الله تعالى بلطفه الجلي والخفي. « هذا تعليق لطيف يخف حمله ويعم إن شاء الله تعالى نفعه على سراج البخاري للأستاذ الأكبر، والوزير الأشهر أمير الجيش وشيخ الاسلام أبي محمد عبدالله بن فودي تغمدنا الله تعالى وإياه برحمته آمين..

« عملته لنفسي وللاخوان القاصرين مثلي » تذكرة عسى أن ينفعنا الله تعالى به كما نفع بالأصل وذلك بعد أن أشار عليَّ به من في إشارته غُنم وهو شيخنا وصهرنا قاضي أرض سوكوتو سابقاً الحاج يحي النووي ابن الوزير المتبحر في العلوم عبدالقادر مثط بن الوزير الصالح أمير المصالح محمد البخاري بن أحمد بن غداد بن ليم رحم الله الجميع. والوزير البخاري المذكور هو

الوالد للوزير الحاضر الحالي العلامة الماهر الشيخ الصنديد [1] الترتب [2] جنيد أطال الله تعالى بقاءه في نفع المسلمين. آمين. فأستخرت الله تعالى فيه لما رغبته لنفسي وللإخوان من ثواب في نشر علم دين الله تعالى لا سيما علم الحديث الذي هو أفضل العلوم بعد كتاب الله تعالى، وجعلت مواده ومقتبسه من إرشاد الساري شرح صحيح البخاري بل نقلته عنه كما كان من غير زيادة ولا نقصان حرفاً بحرف اللهم إلا ما ندر من ذكر كلام العلماء تتميماً للفائدة ومزيداً للاهتمام. وما فعلته عن أمري، بل لما ذكره الناظم بنفسه رحمه الله تعالى من أنه اقتبس هذه المنظومة من ضوء فتح الباري بواسطة إرشاد الساري حيث قال صاحب الإرشاد إنه إقتبسه من سيح فتح الباري. قال الناظم « فتبعناه » انتهى..

قلت: ثم تبعتها أنا أيضاً في وضع هذا الشرح بنقل ما في الارشاد برمته الى هنا لأنه كالأصل لهذه المنظومة بشهادة الناظم نفسه وذلك تسهيلاً للطالب والقارىء من قبيل تطبيق الأصل على الفرع تقريباً للفهم إذ ليس كل الناس يقدر على تحصيل مقدمة فتح الباري أو الارشاد فربما يحصل على هذا التعليق فيعم النفع بذلك وهو المطلوب بل المقصود في وضع هذا الكتاب وهو إيصال الخير الى قلوب الاخوان المسلمين ولم أجعله كشرح من الشروح فأنا لست شارحاً من الشراح في الاستحقاق والمناسبة وإنما أنا مَن بضاعته مزجاة. ومَنْ أنا حتى أُنْسَبَ بالتأليف وقد صرحتُ لك ولكل من وقف عليه بأنه ليس لي عمل في هذا الكتاب إلا النسخ والكتابة فقط وإلا الترتيب والنقل رغبة في

---

(١) الصنديد السيد وقال في مختار الصحاح ص ٣٩٤ الصنديد بوزن القنديل السيد الشجاع. الصندد والصنديد بمعنى.

(٢) أي الثابت الراسخ في الأمور قال في لسان العرب ص ٢٢٤ الجزء الأول الترتب: الشيء الثابت.

الأجر من الباري تعالى رجاء الفوز بالجنة وقد أشتُهِر بأن لكل ساقط لاقطاً وأقول تحدثاً بنعمة الله تعالى إنه في غالب ظني لم يسبقني أحد إلى وضع مثل هذا الشرح لهذه المنظومة المباركة سوى الطرر المنسوبة للناظم رحمه الله تعالى، ولو أن أحداً فعل ذلك في هذا العصر غيري لكنت دللت الأخوان على مطالعة مؤلفه ولما أتعبت نفسي في تأليف هذا الكتاب لأنه يصير حينئذ عملاً معاداً لا فائدة فيه. وقد كان الباعث الأعظم أيضاً في تأليف هذا الكتاب قلة الشراح على كتب علماء أرضنا هذه (نيجيريا) لا سيما كتب المهاجرين من أصحاب المجدد الشيخ عثمان بن فودي مع كثرتها وشمول نفعها شرقاً وغرباً وفي فنون العلوم المعتبرة كلها قد أجادوا وصنفوا فيها بما يشفي العليل وخصوصاً تآليف المجدد نفسه الذي يتولى الطرفين وتآليف أخيه البحر الشيخ عبدالله بن فودي مؤلف هذه المنظومة الذي يتولى الاشتغال بعلم الظاهر غالباً وتآليف أمير المؤمنين ابن الشيخ المجدد محمد بلّ الذي يتولى الاشتغال بعلم السياسة الشرعية غالباً كما قال الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه نجم الاخوان. ونصه رحمه الله تعالى:

فأدعوكم يا أخواني إلى قراءة تآليف علماء زمانكم لأنهم هم العالمون بما هو الأهم في زمانكم ولأن تآليفهم تفصيل لما أجمل من تآليف العلماء المتقدمين لأن تآليف كلّ دور تفصيل لِتَوالِيفِ من قبله ولذلك اعتنى كلّ عامل بالتصنيف في زمانه مع أنه وجد كل ما يحتاج اليه في الدين في تواليف من قبله والى ذلك أشار محمد بن صالح في نافعة الطلاب بقوله:

وكـــل عـــالم بكـــل قـــرن مصنـــف وغيره ذو ذهـــن

والى ذلك أيضاً أشار الأوجلي في دليل العقائد بقوله:

ولم نجد مختصـــراً يفـــوز ومـــا بـــه كفـــايـــة يحوز

أي باعتبار أهل زمانه مع أنه وجد ذلك باعتبار أهل الزمان المتقدم. فاشتغلوا بقراءة تواليف أخي عبدالله لأنه مشتغل غالباً بحفظ ظاهر الشريعة وأشتغلوا بقراءة تواليف ولدي محمد لأنه مشتغل غالباً بحفظ علم سياسة الأمة بحسب الأشخاص والمقاصد والأزمان والأمكنة والأحوال وأشتغلوا بقراءة تواليفي لأنّي مشتغل بحفظ الطرفين غالباً وتواليفنا كلها تفصيل لما أجمل في تواليف العلماء المتقدمين، وتواليف العلماء المتقدمين تفصيل لما أجمل في الكتاب والسنة. قال عبدالوهاب الشعراني في اليواقيت سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول ما تم لنا قول إلا وأصله مجمل في الكتاب والسنة ولولا ذلك ما قال الله تعالى لنبينا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ لتبين للناس ما نزّل اليهم﴾ بل كان يكتفي بتبليغه القرآن من غير بيان قال: وَلَمَّا كان من المعلوم أنه لا يُفَصِلُ إلاَّ العبَارَةُ فقد نابت الرسل عليهم الصلاة والسلام عن الحق تعالى في تفصيل ما أجمله تعالى في كتابه العزيز وناب المجتهدون[1] مناب الرسل عليهم الصلاة والسلام في تفصيل ما أجملوه في كلامهم وهكذا القول يستمر لذلك في كلام أهل كل دور ممن بعدهم الى وقتنا هذا، يُفَصِلُ كُلَّ دَورٍ ما أجمله الدور الذي قبله ولولا أن حقيقة هذا الاجمال سارية في العالم ما شرحت الكتب الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع الناس على تفسير بعضهم وشروحه حواشي بل ربما وضعوا على الحواشي حواشي. والسر في ذلك ان غير الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا تكلم على شيء شرعي لا يمكنه ان يستحضر جميع ما يرد على تلك العبارة من الأسئلة والأحكام حتى يفصح عنها في تلك العبارة بل ينسى أكثر الأحكام حتى يفصح عنها في تلك العبارة بل ينسى أكثر الأحكام بخلاف

---

(١) قوله المجتهدون الخ اي بمعناه الشامل من الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين رضوان الله تعالى عليهم. لا بمعناه الاصطلاحي المتبادر في الذهن من الأئمة الأربعة وغيرهم. محمد المنتقي الكشناوي.

الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإنه لا يتكلم إلا بوحي من ربه معصوم من الخطأ ونقص المعاني وصحة الايرادات عليه وما كان ربك نسياً وغير الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعكس قال تعالى ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ فأعلم أن أهل كل دور رحمة لمن بعدهم كما أن للتابع من الخَلْقِ منة على متبوعه. من السلف من حيث عمله بعلم متبوعه وكتاب ثواب ذلك في صحائفه، فعلوم جميع الأمة المحمدية وعملهم في صحائف سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بخلاف غيره من المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة باعطائهم المادة التي يستنبطون منها الاحكام، وليس للمجتهد منة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وإنما لهم المنة على من قلدهم، الى يوم القيامة ولولا بيان الشارع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أجمل في القرآن بأحاديث شريعته لبقي القرآن على إجماله إلى وقتنا هذا وما كنا عرفنا كيفية تأدية الصلاة ولا الطهارة ولا كنا عرفنا نواقض الطهارة ولا كنا عرفنا أنصبة[1] الزكاة ولا شروطها ولا واجبات الصوم ولا الحج ولا مفسداتهما ولا كيفية العقود والمعاملات ولا غير ذلك مما هو معلوم. وكذلك لولا بيان المجتهدين ما أجمل في الشريعة لمقلديهم لبقيت السنة على اجمالها وهكذا الكلام في كل دور بعدهم الى يوم القيامة يفصل كل دور ما أجمل في كلام من قبله. ومن زعم ان المجتهدين عرفوا المجمل من القرآن بلا واسطة بيان السنة فليأتنا بمثال ذلك ولعله لا يجده.

وإيضاح ذلك أنه ليس لِتَابعٍ عِلْمٌ من غير علم متبوعة أبداً كما ان كشف الأولياء لا يتعدى كتاب نبيهم وسنته أبداً وبتقدير انه يأتينا بعلم من طريق كشفه لا يجوز لنا العمل به إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة وموافقته لهما اهـ. ثم ذكر ان هناك أموراً أربعة تنور القلوب فقال: ـ

---

(١) جمع نصاب.

وأما الأمور الأربعة التي ينوّر الله بها القلوب فأعلموا يا أخواني أن من أراد أن ينوّر الله قلبه بأنوار الايمان فليلزم أربعة أمور:

الأول الاشتغال بتقوى الله الذي هو امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه.

والثاني الاشتغال بقراءة القرآن.

والثالث الاشتغال بقراءة أحايث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسيرته

والرابع الاشتغال بأخبار السلف.

وكل من أشتغل بهذه الأمور الأربعة نوّر الله قلبه بأنوار الأيمان ولا يحتاج ذلك الى الاستدلال لكونه معلوماً بالضرورة: «وليس يصح في الأذهان شيء. اذا أفتقر النهار الى دليل». اللهم أرزقنا الأشتغال بهذه الأمور الأربعة وأرزقنا خاتمة السعادة. اهـ الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

(فدونك) مكتوباً قد أشرقت عليه من إشراقات هذه المنظومة بل من إشراقات الجامع البخاري أضواء نوره اللامع وصدع خطيبه على منبره السامي بالحجج القواطع لقلوب المسامع فأضاءت بهجته وأختفت منه كواكب الدراري، وكيف لا وقد فاض عليه من النور من إرشاد الساري عن فتح الباري، ثم من سراج البخاري. وأقول كما قال الحافظ أبو بكر البرقاني:

ومالي فيه سوى أنني أراه هوى وافق المقصدا
وأرجو الثواب بكتب الصلاة على السيد مصطفى أحمدا

انتهى. صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

وهذه درة نفيسة أدخرت لي على وفق قول الناظم رحمه الله تعالى في الحصن - كم ترك الأول أي للآخر.

وبالجملة فإنما أنا من لوامع أنوارهم مقتبس ومن فواضل فضائلهم ملتمس وخدمت به الأبواب النبوية والحضرة المصطفوية وليس لي من ذلك شيء إلا الكتابة فقط راجياً أن يتوجني الله تعالى بتاج القبول والاقبال ويجزني بجائزة الرضى في الحال والمآل وسميته (مفتاح القارىء لشرح سراج الجامع البخاري).

والله تبارك وتعالى أسأل التوفيق والارشاد الى سلوك طرق السداد وأن يعينني على التكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. عونك اللّهم وأنت المسؤول، بفضلك أن تجعله خالصاً لوجهك الكريم وأن تنفع به من قرأه أو حمله أو سعى فيه وأن تجعلنا في زمرة خدام حديث المصطفى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وخلفائه وأن تنفع به النفع العميم كما نفعت بأصوله من الجامع البخاري وفتح الباري وإرشاد الساري وسراج البخاري بلطفك يا رب العالمين إنك قريب مجيب.

وقد آن الشروع في المقصود مستعيناً بالله تعالى ومتوكلاً عليه ومفوضاً جميع أموري اليه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الناظم رحمه الله تعالى «بسم الله الرحمن الرحيم».

الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدِ اصْطَفَى
بِالنُّورِ خُدَّامَ حَدِيثِ المُصطَفَى
هُمْ خُلَفَاؤُهُ المُبَلِّغُونَا
عَنْهُ إِلَى الأُمَّةِ مَا يَرْوُونَ
أَهْلُ صَلاَتِهِ هُمُ العُدُولُ
لِلعِلْمِ سَمَّاهُم بِذَا الرَّسُولُ

يَنْفُـــونَ تَحْـــرِيـــفَ الغُلاَةِ عَنـــهُ
لَهُـــم نُضَـــارَةٌ بِـــدَعْـــوىً مِنـــهُ
وَذَاكَ آيَـــةٌ لَهَـــا إحكَـــامُ
وَسُنَّـــةٌ قَـــائِمَـــةٌ تُـــدَامُ
فَـــرِيضَـــةٌ عَـــادِلَـــةٌ وغَيرُ ذَا
فَضِيلَـــةٌ عَـــنِ الرَّسُـــولِ أخِـــذَا
صَلَّـــى عَلَيـــهِ اللهُ مَـــا الإسلاَمُ
يَعلُـــو عَلَـــى الأَديَـــانِ وَالسَّلاَمُ

الشرح: أقول وبالله تعالى التوفيق.. ابتدأ الناظم رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر.» وفي رواية فهو أقطع وفي أخرى فهو أجذم. انتهى. ومعناه ناقص قليل البركة وذي بال أي شرف وقدر عظيم. أو ذي حال يهتم به.

وقد بدأ المصنف بالبسملة لأن التصنيف بالبسملة من الأمور المهمة التي ينبغي تقديمها عليه. ولقول عكرمة إنها أول ما كتب القلم في اللّوح فجعلها الله تعالى أماناً للخلق ما داموا عليها.

والابتداء ببسم الله الرحمن الرحيم ابتداء حقيقي. وأما الابتداء بالحمد لله بعد البسملة فهو إبتداء إضافي إذ المقصود بالحمد الثناء على الله تعالى والبسملة من أبلغه.

قوله « الحمدلله.. الخ » ابتدأ الناظم بالحمد لله بعد البسملة عملاً بالحديثين حديث الابتداء بالبسملة ابتداء إضافي بعد الابتداء الحقيقي كما تقدم آنفاً.

والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري مع التبجيل والتعظيم

سواء كان في مقابلة نعمة أو لا. فمثال الأول ما إذا أكرمك زيد بشيء فقلت زيد كريم فإنه في مقابلة نعمة. ومثال الثاني ما اذا وجدت زيداً يصلي صلاة تامة فقلت زيد رجل صالح فإنه ليس في مقابلة نعمة. ولا يجعل الحمد إلا بخمسة دعائم. حامد ومحمود وهما معلومان، ومحمود به كثبوت العلم والصلاح مثلاً ومحمود عليه وهو الاحرام، وأما الحمد إصطلاحاً فهو فعل شيء ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره كولده وزوجته. سواء كان ذكراً باللسان أو محبة بالجنان أو عملاً وخدمة بالأركان التي هي الأعضاء.

واعلم ان الحمد بجميع أقسامه يعود الى الله تعالى لأنه ينقسم الى أربعة أقسام. حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث. وقال الامام الطبري في تفسير الفاتحة الحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه وفي ضمنه أمر عبيده أن يثنوا به عليه فكأنه قال قولوا الحمد لله وقال الفاكهي في شرح الرسالة ويستحب الابتداء بها لكل مصنف ومدرس وخطيب وخاطب ومزوج، وبين يدي سائر الأمور المهمة، وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قوله الذي قد اصطفى بالنور خدام... الخ.

القسطلاني وفي حديث أسامة بن زيد رضى الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وإنتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وهذا الحديث رواه من الصحابة علي وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وجابر بن سمرة ومعاذ وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهم. وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة كما صرح به الدارقطني وأبو نعيم وابن عبدالبر، لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه ويكون حسناً كما جزم به ابن كيكلدي

العلائي، وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية، وتعظيم لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين وعلو مرتبتهم في العالمين، لأنهم يحمون مشاريع الشريعة ومتون الروايات من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة، لرد المتشابه اليها. انتهى.

قلت: وهو المراد في قول الناظمَ ـ ينفون تحريف الغلات عنه ـ أي العلم الذي هو مشارع الشريعة. والغلاة جمع غال المجاوز الحد. (فائدة) كان شيخنا العلامة الشريف محمد المنتصر الكتاني دائماً يبدأ بهذا الحديث عند افتتاح دروسه في تفسير القرآن في الحرم المكي حيث يفسر القرآن في الحرم المكي، ويحدث في المسجد النبوي بالمدينة المنورة بمسند الامام أحمد رضي الله تعالى عنه، وجعله ذلك إشارة وإعلاناً منه بصيانة هذا العلم وحفظه، وعدالة ناقليه، وإن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف، فلا يضيع وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد. وهو من أعلام النبوة، ولا يضير كون بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث فإن الحديث إنما هو أخبار بأن ـ العدول يحملونه لا إن غيرهم لا يعرف شيئاً منه. اهـ

على أنه قد يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقة، لعدم عملهم به، كما أشار إليه المولى سعدالدين التفتازاني في تقرير قول التلخيص وقد ينزل العالم منزلة الجاهل، وصرح به الامام الشافعي في قوله: ولا العلم إلا مع التقي، ولا العقل إلا مع الأدب، ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين، وأوثق عرى اليقين، لا يرغب في نشره إلا صادق وتقي، ولا يزهد فيه إلا كل منافق شقي. قال ابن القطان: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث. وقال الحاكم: لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد، لدرس منار الاسلام ولتمكن أهل الالحاد والمبتدعة من وضع الاحاديث وقلب الاسانيد.

قوله رحمه الله تعالى - لهم نضارة بدعوى منه - أي بسبب دعوى النبي، أي دعوة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأهل الحديث، وذلك كما في الارشاد أقول مستمداً من الله تعالى الاعانة على التوفيق للايضاح والانابة. روينا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه» رواه الشافعي والبيهقي وكذا أبو داود والترمذي بلفظ «نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع» وقال الترمذي حسن صحيح وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال في حجة الوداع «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فرب حامل فقه ليس بفقيه». الحديث.. ورواه البزار بإسناد حسن وابن حبان في صحيحه من حديث زيد بن ثابت. وكذا روى من حديث معاذ بن جبل، والنعمان بن بشير، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأبي قرصافة وغيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم. وبعض أسانيدهم صحيح كما قاله المنذري، وقوله نضر الله بتشديد الضاد المعجمة وتخفف، والنضرة الحسن والرونق، والمعنى خصه الله تعالى بالبهجة والسرور لأنه سعى في نضارة العلم، وتجديد السنة، فجازاه في دعائه له بما يناسب حاله في المعاملة. وأيضاً فإن من حفظ ما سمعه وأداه كما سمعه من غير تغيير كأنه جعل المعنى غضاً طرياً، وخص الفقه بالذكر دون العلم إيذاناً بأن الحامل غير عار من العلم، إذ الفقه علم بدقائق العلوم المستنبطة من الأقيسة، ولو قال غير عالم لزم جهله.. انتهى.

(لطيفة) قال مالك رضي الله تعالى عنه كما في ترتيب المدارك للقاضي عياض إن ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه.

قلت: وفي قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين.

قال سفيان بن عيينة: ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث. وقال الحافظ السندي في تعليقه على سنن بن ماجة ما نصه:

« وقال القاضي أبو الطيب الطبري رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المنام فقلت يا رسول الله أنت قلت نضر الله امرأ وتلوت عليه الحديث جميعه ووجهه يتهلل فقال لي نعم: أنا قلته انتهى. وفيه أيضاً وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اللّهم أرحم خلفائي قيل ومن خلفاؤك؟ قال الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي ويعلمونها الناس». رواه الطبراني وغيره.

واليه عنى الناظم رحمه الله تعالى بقوله - هم خلفاؤه المبلغون الخ. وكأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث. وقد قيل في قوله تعالى ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾ ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه لا إمام لهم غيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذا في التدريب والآية من سورة الاسراء آية (٧١).. انتهى.

وفي إرشاد الساري أيضاً وقوله رب - وضعت للتقليل فأستعيرت في الحديث للتكثير. وقوله الى من هو أفقه منه صفة لمدخول رب المستغنى بها عن جوابها أي رب حامل فقه أداه إلى من هو أفقه منه لا يفقه ما يفقهه المحمول اليه.

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اللّهم أرحم خلفائي قلنا يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس» رواه الطبراني في الأوسط، وقد تقدم الاشارة إليه في النظم بقوله هم خلفاؤه - البيت. والحمد لله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله، ولا ريب أن أداء السنن الى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أجمعين. فمن قام بذلك كان

خليفة لمن يبلغ عنه كما لا يليق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحونهم: كذلك لا يحسن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه، فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همه نشر الحديث، فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتبليغ عنه، حيث قال «بلغوا عني ولو آية» الحديث. رواه البخاري رحمه الله تعالى.

قال المظهري: أي بلغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة، قال البيضاوي رحمه الله تعالى: قال ولو آية ولم يقل ولو حديثاً، لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية فإن الآيات مع انتشارها وكثرة حملتها تكفل الله تعالى بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف. انتهى.

وقال إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى: بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء عليهم والصلاة والسلام، وقال سفيان الثوري: لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى، إن الناس يحتاجون اليه حتى في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام لأنه فرض كفاية.

وقوله رحمه الله تعالى ـ وذاك آية لها أحكام ـ الى قوله ـ فريضة عادلة وغير ذا فضيلة ـ الخ.

قلت: قال القسطلاني رحمه الله تعالى في الإرشاد عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «العلم ثلاثة، آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل» رواه أبو داود. وابن ماجه. انتهى. وهذا هو المراد في النظم بقوله ـ وغير ذا فضيلة ـ أي فضل انتهى.

وقال الامام البغوي في كتاب شرح السنة ج ١ ص ٢٩١ بإسناده عن

عبدالله بن عمرو أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال. « العلم ثلاثة: آية محكمة وسنة قائمة، وفريضة عادلة، وما كان سوى ذلك فهو فضل »[1].

قال أبو سليمان الخطابي: في هذا حث على تعلّم الفرائض، والآية المحكمة: هي كتاب الله، وأشترط فيها الاحكام، لأن من الآي ما هو منسوخ لا يعمل به، وإنما يعمل بناسخه.

والسنة القائمة: هي الثابتة مما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من السنن المروية. وقوله: فريضة عادلة فإنه يحتمل وجهين من التأويل. أحدهما: أن يكون من العدل في القسمة، فتكون معدلة على السهام والأنصباء المذكورة في الكتاب والسنة. والوجه الآخر: أن تكون مستنبطة من الكتاب والسنة ومن معناهما، فتكون هذه الفريضة تعدّل بما أخذ من الكتاب والسنة، اذا كانت في معنى ما أخذ عنهما نصاً والله تعالى أعلم.

قال أبو الدرداء: لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة، ولن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات الله، ثم تقبل على نفسك فتكون لها أشد مقتاً منك للناس.

قال مالك: المراء في العلم يقسّي القلب، ويورث الضغن.

فائدة: قال في لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ما يلي:

وعن عبدالله بن عمرو، (العلم ثلاثة) أي علم الدين والشريعة وهو العلم النافع المراد بقوله تعالى ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾

---

(١) ورواه ابو داود رقم (٢٨٨٥) في الفرائض: باب ما جاء في تعليم الفرائض وابن ماجة رقم (٥٤) في المقدمة: باب اجتناب الرأي والقياس وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافريقي، ضعيف وكذا عبدالرحمن ابن رافع.

علوم الدين بل ربما يستعاذ منه حينا كقوله ﴿أعوذ بك من علم لا ينفع﴾.. انتهى.

هذا هو مراد الناظم بقوله ـ وذلك أية ـ .. الخ وقوله ـ وذاك ـ فالإشارة للعلم (المذكور في قوله ـ هم العدول للعلم ـ أي علم الشريعة كما في الحديث المتقدم. أي العلم ثلاثة ـ أية محكمة ـ الخ. وفي الإرشاد أيضاً، ومن شرف أهل الحديث ما رويناه من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة » قال الترمذي حسن غريب. وفي سنده موسى بن يعقوب الزمعي قال الدارقطني إنه تفرد به. وقال ابن حبان في صحيحه، في هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في القيامة أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم. وقال غيره المخصوص بهذا الحديث نقلة الأخبار الذين يكتبون الأحاديث ويذبون عنها الكذب آناء الليل وأطراف النهار. وقال الخطيب في كتابه شرف أصحاب الحديث قال لنا أبو نعيم: هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها، لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكثر ما يعرف لهذه العصابة نسخا وذكرا. وقال أبو اليمن بن عساكر: لِيَهْنَ أهل الحديث كثرهم الله تعالى هذه البشري فقد أتم الله تعالى نعمته عليهم بهذه الفضيلة الكبرى. فانهم أولى الناس بنبيهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وأقربهم، إن شاء الله تعالى وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإنهم يخلدون ذكره في دروسهم ويجددون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات في مجالس مذاكرتهم وتحديثهم ودروسهم، فهم إن شاء الله تعالى الفرقة الناجية. جعلنا الله تعالى منهم وحشرنا في زمرتهم آمين. والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد رسول الله.

قوله رحمه الله تعالى ـ صلى عليه الله ـ أي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ ما الإسلام يعلو على الأديان والسلام ـ وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وكذا العكس كما قيل، وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً وذلك كاف. أو أن محل الكراهة فيمن اتخذه عادة كما قيل. وتنفى الكراهة أيضاً بذكر أحدهما أول الكتاب والآخر آخر الكتاب، كما فعل الناظم بقوله ـ آخر الكتاب ـ والحمد لله على الإتمام ـ ثم صلاته مع السلام على نبيه. وكما فعل الحريري في كتابه النحوية ملحة الإعراب في النحو حيث قال في أول الكتاب ـ : وبعده فافضل السلام على النبي سيد الأنام ثم اختتم بقوله:

ثم الصلاة بعـــد حمد الصمـــد على النبي المصطفـــــى محمد

وذلك كاف سائغ، فلله در الناظم رحمه الله تعالى.

أقول قد أتى الناظم بالصلاة لخبر «من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب: وفي نسخة: لا تزال إلخ..ا هـ والحديث غير قوي كما قيل لكن معناه صحيح واصح الحديث من صلى عليَّ مرة الحديث: كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً. وفي نسخة [1]، وجمع بين الصلاة وبين السلام عملا بآية ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ فإن الظاهر منها طلب الجمع بينهما لذلك كره إفراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين، وهو عند المتقدمين خلاف الأولى، كما صرح به ابن الجوزي. وقولنا فان الظاهر.. الخ تبعنا فيه بعضهم وهو متعقب بأن ظاهرها طلب فعلهما ولو متفرقين كما في النظم لأن الواو لا تدل إلا على مطلق الجمع، فهي كآية ﴿أقيموا الصلاة وآتو الزكاة﴾. والصلاة بالنسبة لله تعالى الرحمة وبالنسبة للملائكة وغيرهم الدعاء. وأما السلام فمعناه لغة الأمان، والمعنى صل يا الله عليه، أي أرحمه، وسلم عليه أي آمنه، مما يخافه على أمته، فان قيل

(١) قلت بل قد جمع الناظم بينهما بقوله صلى عليه الله والسلام: انتهى. محمد المنتفى.

والمطلوب زيادته لقوله تعالى ﴿وقل رب زدني علما﴾ بمراتبه ودرجاته، وأما ما سواه فمستعاذ منه بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسم «أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع» كالفلسفيات ونحوها أعاذ الله المؤمنين من ذلك. آية محكمة إشارة إلى الكتاب، وإنما خص بالآية المحكمة، لأنها أم الكتاب وأصله، حفظت من الإحتمال والإشتباه، ويحمل ما سواها من المتشابهات عليها، ولا بد في ذلك من علوم هي مباديها، والمراد بالسنة القائمة الثابتة بحفظ متونها وأسانيدها. فريضة عادلة إشارة إلى الإجماع والقياس لأنهما يعدلان الكتاب والسنة مساويتان لهما للإستثناء والإستنباط منهما، وسميا بالفريضة، للإشارة إلى أن العمل بها فرض واجب كما بالكتاب والسنة. فصار الحاصل أن أدلة الشرع أربعة، الكتاب، والسنة والاجماع، والقياس، وأما حمل الفريضة العادلة على سهام الفرائض المذكورة في الكتاب والسنة برعاية العدالة في قسمتها فلا يناسب تخصيصها المقام، إلا أن يكون أيضاً إشارة إلى الإهتمام بها كما قيل في تسميتها بنصف العلم، والوجه هو الأول كما لا يخفى، وما قيل إن المراد بالفريضة العادلة ما اتفق عليه المسلمون فهو أيضاً إشارة إلى الإجماع والقياس. (ما كان سوى ذلك فهو فضل) في القاموس الفضل ضد النقص، والجمع فضول، والفضيلة: الدرجة الرفيعة في الفضل، والفضولى بالضم المشتغل بمالا يعنيه. إنتهى. وتحقيقه: كما حكاه الطيبي من المغرب، أن الفضل الزيادة، وقد غلب جمعه يعني الفضول على ما لا خير فيه، ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه فضولي، وقد وقع في عبارة إحياء العلوم: الفضل: في مثل هذا القدر الضروري والحاجي منه، ثم قال وأما إحاطة أقسام العلوم والتبحر فذلك فضل، أي زيادة فضيلة، ومع ذلك يجب أن لا يكون من العلوم البدعية المحرمة. وأما سوق الحديث فليس في ذلك، بل المراد منه أن علم الدين هو الكتاب والسنة، وما استنبط منهما، ويشمل هذا كل ما يتعلق بها من غير اقتصار على قدر الكفاية وما سوى ذلك فضول، وقد اتفق

الشراح على تفسيره بما لا يعنيه وهو الأنسب بالمقام. اهـ قلت: قوله فيما سبق رواه أبو داود الخ قال في مرآة المفاتيح ص ١٩٩ إلى ٢٠٠ ج ١ كما في هامش لمعات التنقيح أي ما نصه: أي رواه أبو داود وسكت عنه وأخرجه أيضاً الحاكم، وفيه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وقد تكلم فيه غير واحد، وكان البخاري يقوى أمره وقال هو مقارب الحديث، ولم يذكره في الضعفاء، وفيه أيضاً عبدالرحمن بن رافع التنوخي وقد غمزه البخاري وأبو حاتم.

قوله ـ عن الرسول أخذا ـ أي أخذ وروى هذا الحديث عن الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، قال القسطلاني أيضاً وفي شرح المشكاة و ألـ التعريف في العلم للعهد، وهو ما علم من الشارع، وهو العلم النافع في الدين، وحينئذ العلم مطلق، فينبغي تقييده بما يفهم منه المقصود فيقال: علم الشريعة: معرفة ثلاثة أشياء، والتقسيم حاصر وبيانه أن قوله آية محكمة يشتمل على معرفة كتاب الله تعالى وما يتوقف عليه معرفته، لأن الحكمة هي التي أحكمت عبارتها بأن حفظت من الإحتمال والإشتباه، فكانت أمّ الكتاب، فتحمل المتشابهات عليها، وترد إليها، ولا يتم ذلك إلا للماهر الحاذق في علم التفسير والتأويل، الحاوي لمقدمات يفتقر إليها من الأصلين وأقسام العربية، وقوله سنة قائمة ـ معنى قيامها ثباتها ودوامها بالمحافظة عليها. من قامت السوق إذا نفقت لأنها إذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرغبات ويتنافس فيه المخلصون بالطلبات ودوامها. أما أن يكون بحفظ أسانيدها من معرفة أسماء الرجال والجرح والتعديل، ومعرفة الأقسام من الصحيح، والحسن، والضعيف، المتشعب منه أنواع كثيرة وما يتصل بها من المتممات مما يسمى علم الإصطلاح.

وقوله ـ أي فريضة عادلة ـ أي مستقيمة مستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع، وقوله ـ وما سوى ذلك فهو فضل ـ أي لا مدخل له في أصل

الرحمة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حاصلة، فطلبها تحصيل حاصل، فالجواب أن المقصود بصلاتنا عليه، طلب رحمة لم تكن، فإنه ما من وقت إلا وهناك رحمة لم تحصل له، فلا يزال يترقى في الكمالات إلى مالا نهاية له، فهو ينتفع بصلاتنا عليه على الصحيح، لكن لا ينبغي أن يقصد المصلي ذلك، بل يقصد التوسل إلى ربه في نيل مقصوده، ولا يليق الدعاء للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، بغير الوارد كرحمة الله، بل المناسب واللائق في حق الأنبياء الدعاء بالصلاة والسلام، وفي حق الصحابة والتابعين والأولياء والمشائخ بالترضي، وفي حق غيرهم أي دعاء كان.. إنتهى. من الكفراوي.

قال الصاوي في حاشيته على الجلالين: وحكمة صلاة الملائكة والمؤمنين على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تشريفهم بذلك، حيث اقتدوا بالله تعالى في مطلق الصلاة، وإظهار تعظيمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ومكافأة لبعض حقوقه على الخلق، لأنه الواسطة العظمى في كل نعمة وصلت لهم، وحق على من وصلت له نعمة من شخص أن يكافئه، فصلاة جميع الخلق عليه مكافأة لبعض ما يجب عليهم من حقوقه اهـ.

وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «من صلى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه». وفي نسخة «تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب». وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «من صلى على صلت عليه الملائكة ما دام يصلي علي فليقلل عند ذلك أو يكثر» اللّهم صلي على سيدنا محمد وعلى آله وسلم عدد معلوماتك. آمين.

وحكم الصلاة على النبي عند الإمام مالك رحمه الله تعالى الوجوب عَيْناً في العمر مرة كغيرها من الأذكار، إلا أنه يستحب تكرارها في كل وقت بلا حد، بل بقدر الطاقة والإمكان لأنها عبادة.. انتهى.

قلت: وفي فواكه الدواني تتمة ـ الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم مشتمرة على بيان فوائدها، وهي أنها مقبولة من كل مؤمن لما

ورد من أن جبريل عليه السلام قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: إن من الأعمال مقبولا ومردودا إلا الصلاة عليك فإنها مقبولة غير مردودة. وقد روي أن الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى يبدأه الداعي ويختمه بالصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. وسئل الشيخ السنوسي عما تقدم من كون الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مقبولة غير مردودة هل هو صحيح؟ فأجاب بأنه مشكل، إذ لو قطع بقبولها لقطع للمصلي عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بحسن الخاتمة. ويجاب بأن معنى القطع بقبولها إذا ختم للمصلي بالإيمان، وجد حسنتها قطعا مقبولة من غير ريب، بخلاف سائر الحسنات لا وثوق بقبولها. وإن مات صاحبها على الإيمان. ويحتمل أن قبولها على القطع إذا صدرت من صاحبها محبة في المصطفى فيقطع بانتفاعه بها في الآخرة، ولو بتخفيف العذاب عنه إن قضي عليه به ولو على سبيل الخلود لعظم محبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. وانتفاع أبي لهب بسقيه في نقرة إبهامه وتخفيف عذابه يوم الإثنين لعتقه مبشرته بولادته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.. انتهى. من كفاية المحتاج.

ولها فضائل لا يحصى، فمنها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «من سره أن يلقى الله تعالى وهو عنه راض فليكثر من الصلاة عليَّ» صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وقال أيضاً «أكثروا الصلاة عليَّ فإنها تحل وتكشف الكرب» والكثرة كما قال بعض أقلها ثلاثمائة. وفضلها مشهور حتى ورد أنها أمحق للذنوب من الماء البارد للنار. وورد أن السلام عليَّ أفضل من عتق الرقاب.

وحكم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم «الوجوب في العمر مرة وكذلك» «الحمد لله» وما زاد على ذلك فهو مستحب أو سنة.

ومما هو واجب في العمر مرة، الإستغفار، والتهليل والتسبيح، والتكبير، والتعوذ، والحوقلة، هكذا قال بعض شراح أم البراهين، واستدل عليه أي

على ذلك بورود المذكورة بصيغة الأمر نحو فسبح وكبر فاستعذ بالله. ويتأكد الحث عليها يوم الجمعة وليلتها لأنها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من نفسها في غيرهما، أنظر بقية الكلام في النفراوي تزدد علما. «رب زدني علما».. آمين.

(تنبيه) أتى الناظم بالسلام آخر الكتاب كما تقدم، فِرَاراً من كراهة الأفراد، كما نقلها النووي عن العلماء. والحمدلله وحده.

«قوله رحمه الله تعالى والسلام» أي على من إتبع الهدى كما قرره الناظم قلت: ويمكن تقريره أيضاً بالابتداء بمعنى صلى عليه الله ما دام الإسلام يعلو على الأديان.. انتهى. والأول أنسب وأوضح كما قرره الناظم رحمة الله تعالى عليه آمين.

وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِذِي الْأَسْطَارِ
تَعْرِيفُ مَا فِي جَامِعِ الْبُخَارِي
مِنْ شَرْطِهِ وَالْفَضْلِ وَالْمَوْضُوعِ
تَرَاجُمٍ مَعْ سَبَبِ التَقْطِيعِ
فِيهِ أَحَادِيثَ وَالإِخْتِصَارِ
وَحُكْمِ مَا عَلَّقَ وَالتَكْرَارِ
عَدِّ الْأَحَادِيثَ مَعَ الأَبْوَابِ
وَالْكُتُبِ وَالْأَلْقَابِ وَالْأَنْسَابِ
عَدِّ شُيُوخَهُ مَعَ الرُّوَاةِ
وَشَارِحِيهِ شَرَحُ كُلٌّ يَأْتِي
وَهْوَ سِرَاجُ جَامِعِ الْبُخَارِي
مُقْتَبِساً مِن ضَوْءِ فَتْحِ الْبَارِي

شرح: قوله وبعد فالقصد بذي الأسطار.. الخ والسطر كما في الصحاح الصف من الشيء يقال بنى سطراً، وغرس سطراً، والسطر أيضاً الخط، والكتابة، وهو المراد هنا والله تعالى أعلم.

وهو في الأصل مصدر وبابه نصر ـ وسطراً أيضاً بفتحتين والسطر أيضاً بفتحتين أي أن السطر والسطر يطلقان على الخط. هكذا قال بعضهم في التقرير على الهامش. والجمع أسطار كسبب وأسباب، وجمع الجمع أساطير. وجمع السطر أسطر وسطور كأفلس وفلوس، والأساطير، والأباطيل، الواحد أسطورة بالضم، وإسطارة بالكسر. واستطر كتب مثل سطر والمسيطر والمصيطر المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله. قال الله تعالى ﴿لست عليهم بمسيطر﴾.. انتهى. الحمد لله حمدا كثيراً طيباً مباركاً فيه اللهم صلى على محمد وسلم.

قوله رحمه الله تعالى وبعد: باسقاط أما وذلك جائز سائغ مشهور، فإن قلت كان المناسب أن يقول أما بعد بدل وبعد لأنه الوارد في السنة كما نقله الحافظ الرهاوي عن أربعين صحابياً، ولذا قال سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب: لا أدري كيف يعدلون عن أما إلي الواو مع أن أما هي الواردة في السنة.

(فالجواب) أن الناظم تابع كغيره من العلماء في تعبيرهم بالواو لأنهم نزَّلوا (وبعد) منزلة أما بعد، فأعطوها حكمها اعطاء للفرع ما ثبت للاصل، (فأن قلت فعلى هذا الأتيان بالواو محمل للسنة) قلت (نعم) ودليل ذلك الإجماع من المؤلفين على الأتيان بالواو ودليلهم قياس الواو على أما.. انتهى. من حاشية الخرشي مع زيادة من تقرير شيخنا فتدبر. قاله الصفتي والحمد لله رب العالمين.

قـلت: وفي المسألة والأجوبة الأصولية معناها مهما يكن من شيء، ويؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب بعد البسملة، والحمدلة، والصلاة والسلام على الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. ويستحب الأتيان بها في الخطب والمكاتبات لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته للملوك وغيرهم.

ففي حديث البخاري في كتاب هرقل (أما بعد أسلم تسلم) الحديث وقد عقد لها البخاري بابا في كتاب الجمعة وذكر فيه أحاديث كثيرة كلها بلفظة أما بعد على الأصل اللهم إلا ما ندر.

قلت: وقد بسطت الكلام في ذلك بحمد الله تعالى في حاشيتي على أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقه المالكي التي أنا فيها الآن والله تعالى المسؤل أن يوفقنا لإتمامها بأحسن التمام أنه قريب مجيب.

وأختلف في أول من نطق بها كما أشار إلى ذلك الميداني:

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّـا بَعْـدُ مَـنْ كَـانَ بَـادِئـاً
بِهَـــا عُـــدَّ أَقْـــوَالاً وَدَاوُدُ أَقْـــرَبُ
وَيَعْقُـــوبُ أَيَّـــوبُ الصَّبُـــورُ وَآدَمٌ
وَقُسٌّ وَسَحْبَـــانُ وَكَعْـــبٌ وَيَعْـــرُبُ

وقال غيره:

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّـا بَعْـدُ مَـنْ كَـانَ بَـادِئـاً
بِهَـــا خَمْسُ أَقْـــوالٍ وَدَاوُدُ أَقْـــرَبُ
وَكَـانَـتْ لَـــهُ فَضْـــلَ الْخِطَـــابِ وَبَعْـــدَهُ
فَقُسٌّ فَسُحْبَـــانُ فَكَعْـــبٌ فَيَعْـــرُبُ

(أما الفاء) بعدها فإن قلنا إن الواو عاطفة فالفاء زائدة على توهم وجود

أما، وإن قلنا إنها نائبة عن أما، فالفاء رابطة للجواب. وفي هذا القدر كفاية، ومن أراد الوقوف على أكثر من هذا فليطالع حاشيتي المذكورة آنفاً على أسهل المدارك شرح الارشاد، للاستاذ الكبير أبي بكر الكشناوي المكي فقط بسطت الكلام هناك كما تقدم آنفاً والحمد لله تعالى وصلواته وسلامه على رسول الله، عونك اللهم على إتمام تلك الحاشية بمنك وكرمك. آمين.

وقد صرح الناظم رحمه الله تعالى بأن مقصوده بهذه المنظومة، هو تعريف ما في جامع البخاري من شروطه، وفضله، وموضوعه، وتراجمه البديعة، وبيان سبب تقطيعه الأحاديث فيه، أي في الجامع، واختصار أحاديث الأصول، والمكرر، وحكم ما علق، والتكرار، وعدة أحاديث الجامع، وعدد ابوابه، وعدد كتبه، والقابه، وأنسابه، وعدد شيوخه، وعدد رواته عن المؤلف، بمعنى عدد من روى الجامع عن البخاري نفسه، وبيان شراحه، ثم قال وشرح كل يأتي أي أنه سيأتيك بشرح كل واحد منها، أي التراجم المذكورة، وغيرها في محل كل فيذكر كلا بمحله مفصلا بفصله إن شاء الله تعالى، وهو أي النظم المفهوم من قوله - فالقصد بذي الأسطار - قوله سراج جامع البخاري ولقب كتابه بالسراج تفاؤلا، إن الله يحب الفأل الحسن، وصرح بأن مقتبسه من ضوء فتح الباري شرح ابن حجر على الجامع البخاري وذلك كما قال الناظم في طرره أي اقتبسه القسطلاني في شرحه على الجامع البخاري، المسمى بارشاد الساري من ضوء فتح الباري، فتبعناه في النظم، هذا ما قاله الناظم في الطرر. فالذي اقتبسه من ضوء فتح الباري هو القسطلاني، ثم الناظم بالمتابعة، ثم أنافي هذا التعليق. إن شاء الله بمتابعتهما أي الناظم والقسطلاني في الاقتباس من ضوء فتح الباري حرفا بحرف، لأن القسطلاني صرح بأنه اقتبسه من ضوء فتح الباري. والله سبحانه وتعالى يجازينا وإياهم أحسن الجزاء. آمين.

وصل الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

(فصل في شرطه فيه)

وَشَرْطُهُ أَنْ يُخْرِجَ الْمُتَّفَقَا عَلَى وُثُوقِ نَاقِلِيهِ مُنْتَقَا
مِنْ شَيْخِهِ لِصَاحِبٍ مَشْهُورِ مُتَّصِلَ الرِّجَالِ كَالشُّهُورِ
عَلَى اتِّفَاقِهِمْ وَزَيْدُ الْحَاكِمِ تَعَدُّدَ الرُّوَاةِ لَمْ يُسَلَّمِ

شرح: أقول وبالله التوفيق، قوله وشرطه، الأبيات بصيغة الإفراد وإن كان المقصود البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات ويكون إسناده متصلا غير مقطوع.

قلت: شبه الناظم رحمه الله تعالى اتصال الإسناد من غير قطع بالشهور في اتصالها وتتابعها بعضا لبعض، هذا بعد هذا من غير قطع. هذا ما ظهر لي وجه التشبيه بذلك والله تعالى أعلم بمراد الناظم. والحمد لله رب العالمين.

(تنبيه) قال الشيخ أحمد بن محمد القسطلاني في إرشاد الساري ملخصاً من مقدمة فتح الباري ومستمداً من سيح فضله الجاري بعد كلام: إعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا بعدهما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم. فشرط البخاري ومسلم أن يخرجا المتفقا.. الخ

كما تقدم البيان آنفاً. ثم ان كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وان لم يكن له إلا راو واحد إذا صحّ الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه.

(أما الحاكم) فقد زاد شرطا آخر على شرطهما وهو تعدد الرواة ورده الناظم بقوله - وزيدُ الحاكمِ تَعَدُّدَ الرواةِ لَم يُسَلَّمِ - أي لم يقبل قوله. قال في الارشاد أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الأديب الشيرازي بنيسابور قال: قال أبو عبدالله محمد بن عبدالله يعني الحاكم في كتابه المدخل إلى الاكليل القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من إتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون البخاري ومسلم وحافظاً متقناً بالعدالة فهذه الدرجة من الصحيح.. انتهى.

وتعقب ذلك الحافظ ابن طاهر فقال إن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك. والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن، ولعمري إنه لشرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعاً، فمن ذلك في الصحابي أن البخاري أخرج حديث قيس ابن أبي حازم عن مرداس الأسلمي (يذهب الصالحون أولا فأولا) وليس لمرداس راو غير قيس.

(وأخرج) مسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد، وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو ابن تغلب «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إليّ» الحديث، ولم يرو عن عمرو غير الحسن في أشياء عند البخاري على هذا النحو.

وأما مسلم فانه أخرج حديث الأغر المزني «إنه ليغان على قلبي» ولم يرو عنه غير أبي بردة في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر ليعلم أن القاعدة التي أسسها الحاكم لا أصل لها ولو اشتغلنا بنقض هذا الفصل الواحد في التابعين وأتباعهم بمن روى عنهم إلى عمر الشيخين لَأَرْبَى على كتابه المدخل الا أن الاشتغال ينقص كلام الحاكم لا يفيد فائدة.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة لدعواه. انتهى.

(قلت) هذا الذي ذكرناه كله هو دليل الناظم رحمه الله تعالى بقوله - وزيد الحاكم تعدد الرواة لم يسلم - أي لم يسلم له مقالته بل رد عليه بهذه الدلائل المذكورة والله تعالى أعلم.

قلت: لكن ردّ على هذا الاعتراض الامامُ مَجدُ الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الأثير الجزري في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول في الجزء الأول صفحة ١٦٠ وأقره حيث قال:

النوع الأول من المتفق عليه اختيار الامامين أبي عبدالله البخاري وأبي الحسين مسلم وهي الدرجة العليا من الصحيح وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من اتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور. وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة العليا من الصحيح.

والأحاديث المروية بهذه الشروط لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث، وكان مسلم أراد تخريج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة، فلما فرغ من القسم الأول أدركته المنية وهو في حد الكهولة.

وكيف يجوز أن يقول إن أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تبلغ عشرة آلاف حديث وقد روى عنه من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة صحبوه نيفا وعشرين سنة بمكة والمدينة، حفظوا عنه أقواله وأفعاله ونومه ويقظته وحركاته وسكناته وكل حالاته من جده وهزله، وقد كان الحافظ من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث وستمائة ألف وسبعمائة ألف. وهذا الشرط الذي ذكرناه قد ذكره الحاكم أبو عبدالله النيسابوري وأقره وقد قال غيره إن هذا الشرط غير مطرد في كتابي البخاري ومسلم، فانهما قد أخرجا فيهما أحاديث على غير هذا الشرط، والظن بالحاكم غير هذا فإنه كان عالما بهذا الفن، خبيراً بغوامضه، عارفاً بأسراره، وما قال هذا القول وحكم على الكتابين بهذا الحكم إلا بعد التفتيش والاختبار والتيقن لما حكم به عليهما.

ثم غاية ما يدعيه هذا القائل، إنه تتبع الأحاديث التي في الكتابين فوجد فيهما أحاديث لم ترد على الشرط الذي ذكره الحاكم. وهذا منتهى ما يمكنه أن ينقض به، وليس ذلك ناقضاً ولا يصلح أن يكون دافعاً لقول الحاكم، فإن الحاكم مثبت، وهذا ناف، والمثبت يقدم على النافي، وكيف يجوز له أن يقضي بانتفاء هذا الحكم لكونه لم يجده، ولعل غيره قد وجده، ولم يبلغه وبلغ سواه

وحسن الظن بالعلماء أحسن والتوصل في تصديق أقوالهم أولى، على أن قول الحاكم له تأويلان.

أحدهما أن يكون الحديث قد رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان، ورواه عن ذينك الراويين أربعة، عن كل راو راويان، وهكذا إلى البخاري ومسلم.

والتأويل الثاني: أن يكون للصحابي راويان، ويروي الحديث عنه أحدهما، ثم يكون لهذا الراوي راويان، ويروي الحديث عنه أحدهما، ثم يكون لهذا

الراوي راويان، ويروي الحديث عنه أحدهما، وهكذا لكل واحد ممن يروي ذلك الحديث راويان، فيكون الغرض من هذا الشرط تزكية الرواة، وإشتهار ذلك الحديث بصدوره عن قوم مشهورين بالحديث والنقل عن المشهورين بالحديث والرواة، لا أنه صادر عن غير مشهور بالرواية والرواة والأصحاب.[1]

فإن كان غرض الحاكم من قوله التأويل الأول فقد سبق الاحتجاج له على من رام نقضه، على أن هذا الشرط قد ذهب إليه قوم من العلماء، ولم يحتجوا بحديث خرج عن هذا الشرط، ولا اعتدوا به، وقد سبق ذكره فيما سبق، وقد تقدم في هذه المقدمة وبينا أنه ليس شرطا في الاحتجاج عند الأكثرين، على أنا نعلم يقينا أنه لم يقصد إلى إثبات الصحيح، وتخريجه، والاحتياط فيه، مثل البخاري ومسلم، وهذا الطريق هو الغاية في إثبات الصحيح، فمن يكون أجدر من البخاري ومسلم؟.. على أنهما إن كانا قد اخرجاه كذلك فانهما لم يجعلا لذلك شرطا لا يجوز قبول حديث لم يتصف به، وإنما فعلا الأحوط وراما الأعلى والأشرف، وإن كان غرض الحاكم التأويل الثاني، فقد اندفع النقض وكفينا هذه الكلفة.

النوع الثاني من المتفق عليه:

الحديث الذي ينقله العدل عن العدل، ويرويه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد. مثاله: حديث عروة بن مضرس الطائي قال: «أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو بالمزدلفة فقلت يا رسول الله: أتيتك من جبلي طيء، أتعبت فرسي[2] وأكلت

---

(١) انظر رد ابي عبدالله بن المواق على هذا التأويل الذي ذهب اليه ابو علي الغساني وتبعه عليه عياض وغيره في تدريب الراوي ص٦٦.

(٢) في الأصل نفس وهو خطأ.

مطيتي والله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه فهل لي من حج؟ »[1]
هذا حديث من أصول الشريعة مقبول بين الفقهاء، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرجه البخاري ومسلم في كتابيهما، إذ ليس له راو عن عروة بن مضرس غير الشعبي، وشواهد هذا كثيرة، في الصحابة نحو قيس بن أبي غرزة الغفاري على كثرة روايته عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس له راو غير أبي وائل شقيق بن سلمة. وأبو وائل: من كبار التابعين بالكوفة أدرك عمر وعثمان وعلياً ومن بعدهم من الصحابة، وأسامة بن شريك وقطبة بن مالك على أشتهارهما في الصحابة ليس لهما راو غير زياد بن علاقة، وهو من كبار التابعين وغيرهم من الصحابة ممن يجري مجراهم لم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع في كتابيهما، وأحاديثهم متداولة بين الفقهاء محتج بها في الاسانيد.

قال القسطلاني في الارشاد وقد اتفق الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول وأختلف في أيهما أرجح فأشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

---

(١) اخرجه داود ٢٦٦/٢ باب من لم يدرك عرفة، والترمذي رقم ٨٩١ والنسائي ٢٦٣/٥ باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الامام في المزدلفة وابن ماجة ١٠٠٤/٢ باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمع اسناده صحيح وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم ٤٦٣/١ وقال وقد تابع عروة بن المضرس في رواية هذه السنة من الصحابة عبدالرحمن بن يعمر الديلي ونقول لكن فيها يوسف بن خالد السمتي وهو متروك واخر غير معروف.

(فَصلٌ فِي فَضلِ هَذا الجَامعِ)

صَحِيحُهُ بَعْدَ الْقُرَانِ أَفْضَلُ ... كُلِ كِتَابٍ وَبِهِ الْمُعَوَّلُ
كِتَابُ سَيِدِ الْوَرَى وَالذَّابُّ ... عَنْهُ بِمَا يَقُولُهُ الْكَذَّابُ
صَنَّفَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ... عِنْدَ مَكَانِ مَوْلِدِ الْكِرَامِ
وَأَحْسَنَ التَّرتِيبَ لِلأَبْوَابِ ... لَكِنَّهُ يَخْرُجُ بِالْكِتَابِ
إِلَى الْبِلاَدِ حَيْثُمَا قَدْ سَارَا ... قَبْلَ التَّمَامِ يُحِبُكَ الأَخْبَارَا
أَقَامَ فِي تَأْلِيفِهِ سِنِينَ ... أَيْ سِتَّ عَشْرَةٍ فَجَا مَصُوناً

الشرح: أقول وبالله تعالى التوفيق ـ ذهب الناظم رحمه الله تعالى الى ترجيح كتاب البخاري لأنه هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير كما قال الامام النووي في شرحه على صحيح الامام مسلم ونصه: اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري (أصحهما وأكثرهما) فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبدالله بن البيع. كتاب مسلم أصح ووافقه بعض شيوخ المغرب.

والصحيح الاول: وقد قرر الامام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلي رحمه الله تعالى في كتابه (المدخل ترجيح كتاب البخاري) وروينا عن الامام أبي عبدالرحمن النسائي رحمه الله تعالى انه قال ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري انتهى.

(وفي إرشاد الساري) وصرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقضه. وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري، لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم اذاً المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة أفعل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساوات. وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة بأنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب، ولم يفصح أحد بأن ذلك راجع الى الأصحية؛ ولو صرحوا به لرد عليهم شاهد الوجود. فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب مسلم أتم منها في كتاب البخاري وأشد، وشرطه فيها أقوى وأشد، أنظر بقية الكلام في إرشاد الساري أعزك الله تعالى بعزة الاسلام والدين. آمين. ص ٢٠.

قلت: وفي منهج ذوي النظر شرح ألفية الأثر للسيوطي قال: قال ابن الصلاح - وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك، وفي لفظ عنه ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك. - فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم. وقال المقرر لهذا الشرح: فإنما أطلق الشافعي رضي الله تعالى عنه على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كجامع

سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة، وغير ذلك. وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه. قال الحافظ ابن حجر.

قلت: وفي ذلك أيضاً قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في الفية الأثر المذكورة:

وَأَوَّلُ الْجَامِعِ بِاقْتِصَارِ ... عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطْ الْبُخَارِي
وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ وَالأَوَلُ ... عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ
وَمَنْ يُفَضِّلْ مُسْلِماً فَإِنَّمَا ... تَرْتِيبَهُ وَوَضْعَهُ قَدْ أَحْكَمَا
وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيرا ... فَكَمْ نَرَى نَحْوَهُمَا نَصِيراً
وَلَيْسَ فِي الْكُتُبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا ... بَعْدَ الْقُرَانِ وَلِهَذَا قُدِماَ
مَرْوِيُّ ذَيْنِ فَالْبُخَارِيُّ فَمَا ... لِمُسْلِمٍ فَمَا حَوَى شَرْطَهُمَا

وقال بعضهم أيضاً في ذلك:

تَنَازَعَ قَوْمٌ فِي الْبُخَارِي وَمُسْلِمٍ
لأَيُهمَا فِي الْفَضْلِ كَانَ التَقَدُّمُ
فَقُلْتُ فَقَدْ فَاقَ الْبُخَارِيُّ صِحَّةً
كَمَا فَاقَ فِي حُسْنِ الصَّنَاعَةِ مُسْلِمُ

إنتهى من شرح منهج ذوي النظر « والحمد لله تعالى وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الناظم - وبه المعول - أي بصحيحه المعتمد فالضمير في به راجع الى قوله صحيحه أي صحيح البخاري والله تعالى أعلم. (قوله رحمه الله تعالى كتاب سيد الورى والذاب عنه.. الخ) يعني أن الامام الحجة أبا عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، الذي هو أول الجامع للأحاديث الصحيحة فقط بمعنى أنه اقتصر بجمع الأحاديث الصحيحة فقط من غير التفاتة إلى ما

ليس بالصحيح، أي لم يختلط في كتابه بما لم يصح من الأحاديث مع ما صح منها: فلم يأت في كتابه إلا بالحديث الصحيح فقط ـ فذلك الكتاب الصحيح أفضل ـ كل كتاب بعد القرآن العظيم. وبه المعوّل والمعتمد وهو كتاب سيد الورى والذاب بمعنى الدافع والحامي عنه بما يقوله الكذّاب، وذلك الكتاب أيضاً هو الذي شاع ذكره بين الأنام ويستسقى بقراءته الغمام. والسبب في ذلك كما قاله في المنهج قوله أي البخاري كنا عند إسحاق بن راهويه فقال لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. وقوله أيضاً رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذبّ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذبّ عنه الكذب. فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح والفّته في بضع عشرة سنة.

وأحترز الناظم بقيد الاقتصار في الاعتراض بأنّ مالكاً أول من صنّف الصحيح، ثم ابن حنبل، ثم الدرامي لأن صحة ما في كتاب مالك لا على الشرط الذي سبق التعريف به. أنظر المنهج تزدد علماً إن شاء الله تعالى والحمد لله تعالى.

قلت: وقال العراقي في الفيته:

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ ... مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيحِ

ومُسْلِمٌ بَعْدُ وَبَعْضُ الْغرب[1] مَعْ ... أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذا لَوْ نَفَعْ

وأما أول من صنّف مطلقاً، لا يقيد الصحيح فقد بينه الامام السيوطي بقوله:

---

(١) اي اهل المغرب: محمد المنتقى. انظر فتح المغيث للسخاوى على الغية العراقي ص ٢٧.

أَوَّلُ جَامِعِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرْ ... اِبْنُ شِهَابٍ آمِرٌ لَهُ عُمَر
وَأَوَّلُ الْجَامِعِ لِلْأَبْوَابِ ... جَمَاعَةٌ فِي الْعُمْرِ ذُو اقْتِرَابِ
كَابْنِ جُرَيْجٍ وَهُشَيْمٍ مَالِكِ ... وَمَعْمَرٍ وَوَلَدِ الْمُبَارَكِ

ثم قال وأول الجامع باقتصار الخ كما قدم.

قلت: وقد قال الناظم في تقريراته لهذه المنظومة إنه قال أبو زيد المروزي. كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المنام فقال لي يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي وما تدرس كتابي.. الخ.

قلت: وحاصله كما في الارشاد، وأما فضيلة الجامع الصحيح فهو كما سبق أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمتلقى بالقبول من العلماء في كل أوان قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخص بمزايا من بين دواوين الاسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام، والأفاضل الكرام، ففوائده أكثر من أن تحصى، وأعزّ من أن تستقصى، وقد أنبأني غير واحد عن المُسْنِدَةِ الكبيرةِ عائشة بنت محمد بن عبدالهادي أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم عن عبدالله بن عمر بن علي، أن أبا الوقت أخبرهم عنه سماعاً قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن اسماعيل الهروي شيخ الاسلام، سمعت خالد بن عبدالله المروزي، يقول: كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المنام فقال لي يا أبَا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي، وما تدرس كتابي فقلت يا رسول الله وما كتابك، قال جامع محمد بن اسماعيل. وقال الذهبي في تاريخ الاسلام، وأما جامع البخاري الصحيح فأجَل كتب الاسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: وهو أعلى في وقتنا

هذا إسناداً للناس ومنذ ثلاثين سنة وهم يفرحون بعلو سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته. اهـ.

وهذا قاله الذهبي رحمه الله تعالى في سنة ثلاث عشرة وسبعمائة، واذا تقرر ذلك فليقابل هذا التفضيل بجهة أخرى من وجوه التفضيل غير ما يرجع الى نفس الصحيح، وهي ما ذكره الإمام القدوة أبو محمد بن أبي جمرة في إختصاره للبخاري قال: قال لي من لقيته من العارفين عمن لقي من السادة المقر لهم بالفضل، إن صحيح البخاري ما قرىء في شدة الا فرّجت، ولا ركب به في مركب فغرق. قال وكان مجابَ الدعوة، وقد دعا لقارئه رحمه الله تعالى وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وإنما بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها: وهو ما رواه أبو أحمد بن عديّ عن عبدالقدوس بن همام قال شهدت عدّة مشايخ يقولون حول البخاري تراجم جامعة - يعني بيضها بين قبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

ولنشرع الآن في الكلام عليها ونبيّن ما خفي على بعض من لم يمعن النظر فاعترض عليه إعتراض شاب غِر على شيخ مجرب أو مكتهل، وأوردها إيراد سعد وسعد مشتمل (ما هكذا تورد يا سعد الابل) وأول شرع وقع الكلام معه فيه من هذه المادة أول حديث بدأ به كنا به واستفتح به خطابه فرد كثير من هؤلاء نحوه سهام اللوم وانتصر بعض وبعض لزم من التعليم طريق القوم. ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما

يورد في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة إحتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك، بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان ألتأويل أن ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً، المراد بهذا الحديث العام الخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشهاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى، أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد، نظير ما ذكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول بعض الفضلاء، فقه البخاري في تراجمه، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به، ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره، واستخراج خبيئه، وكثيراً ما يفعل ذلك أي هذا الأخير، حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر، متقدماً، أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه ويومىء بالرمز والاشارة اليه، وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام، كقوله «باب هل يكون كذا أو من قال كذا» ونحو ذلك. وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم ومراده ما يتفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين أظهرا

وغرضه أن يبقى للنظر مجالاً، وينبه على أن هناك إحتمالاً أو تعرضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالا، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به، وكثيراً ما يترجم بأمره ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله (باب قول الرجل ما صلينا) فانه أشار به إلى الرد على من ذكره ذلك. ومنه قوله «باب قول الرجل فأتتنا الصلاة» وأشار بذلك الى الرد على من كره اطلاق هذا اللفظ، وكثيراً ما يترجم بأمره مختص ببعض الوقائع، لا يظهر في بادىء الرأي كقوله «باب استياك الإمام بحضرة رعيته» فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم إن إخفاءه أولى مراعات للمرؤة، فلما وقع في الحديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إستاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر. نبه على ذلك ابن دقيق العيد وكثيراً ما يترجم بلفظ يومىء إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله (باب الامراء من قريش) وهذا لفظ حديث يروى عن علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاري ووارد في حديث (لا يزال وال من قريش) ومنها قوله باب اثنان فما فوقهما جماعة، وهذا حديث يروى عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري وأورد فيه «فأذنا وأقيما وليؤمكما أحدكما» وربما أكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية كأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ومن تأمل ظفر ومن جد وجد.

وقد جمع العلامة ناصرالدين احمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكلم عليها، ولخصها القاضي بدرالدين بن جماعة وزاد عليها،

أشياء وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة وسماه (فك اغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة) وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين علي بن المنبري اخو العلامة ناصرالدين في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم، لأبي عبدالله بن رشيد السبتي، يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الافادة، وأنه لكثير الفائدة، مع نقصه والله تعالى الموفق.

وروي بالاسناد الثابت عن البخاري أنه قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذبّ بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذبّ عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح. انتهى. وقد سبق مثله.

قوله رحمه الله تعالى: صنفه في المسجد الحرام.. الخ يعني أن البخاري صنف كتابه في المسجد الحرام بمكة الذي هو مولده الكريم.

وفي الارشاد قال قال البخاري: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى والجمع بين هذا وبين ما روي أنه كان يصنفه في البلاد، أنه ابتدأ تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فانه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها. (وقد روى) ابن عديّ عن جماعة من المشائخ أن البخاري حول تراجم جامعة بين قبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، ولا ينافي هذا ايضاً ما تقدم، لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة وهنا

حوله من المسودة الى المبيضة. الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

قوله رحمه الله تعالى ـ عند مكان مولد الكرام ـ الخ. فيه استخدام مكان مولد الكرام، يحتمل أن يكون المراد الموضع الذي ولد فيه الذي هو شعب بني هاشم المعروف اليوم بمكتبة مكة، ويحتمل أن يكون المراد مكة المكرمة وهو الأنسب. فاستخدم المعنيين به فدل على أنه اراد مكة حيث قال من قبل، صنفه في المسجد الحرام.. انتهى.

والاستخدام: هو أن تكون الكلمة لها معنيان فيحتاج إليهما فيذكرها وحدها، فيستخدم المعنيين كما قال الله تبارك وتعالى ﴿لا تقربو الصلاة وأنتم سكارى﴾ والصلاة هاهنا يحتمل أن تكون فعل الصلاة، أو موضع الصلاة، فاستخدم الصلاة بلفظ واحد، لأنه قال سبحانه ﴿إلا عابري سبيل﴾ فدل على أنه أراد موضع الصلاة. وقال تعالى ﴿حتى تعلموا ما تقولون﴾ فدل على أنه أراد فعل الصلاة. وأنشدوا للبحتري:

فسَقَى الْغَضَا والسَاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ
شَبِهُوهُ بَيْنَ جَوَانِح وَقُلُوبِ

الغضا ـ يحتمل أن يكون الموضع، ويحتمل أن يكون الشجر، فاستخدم المعنيين به. والساكنيه ـ أراد المكان والشجر بقوله، وان هم شبهوه، ومن ذلك لبعض العرب:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ وَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَاباً

والسماء ـ يحتمل معنيين المطر والنبات فاستخدم المعنيين بقوله ـ اذا نزل ـ يعني المطر ـ وعيناه يعني النبات.. وكما قال الشيخ أبو العلاء:

وَفَقِيهٍ أَفْكَارُهُ شُدْنَ لِلنَّعْمَانِ مَا لَمْ يَشْدهُ شِعْرُ زِيَادِ

يحتمل معنيين أحدهما أن يكون النعمان بن المنذر الملك، والآخر أن يكون النعمان بن ثابت الفقيه، فاستخدم المعنيين بلفظ واحد فقال ـ شدن للنعمان، يعني أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه. وقال ـ شعر زياد يعني النعمان بن المنذر لأن زياداً هو النابغة مدح النعمان. وكما قال أبو تمام:

وَإِذَا مَشَتْ تَرَكَتْ بِصَدْرِكَ ضِعْفَ مَا
بِحُلِيهَا مِن شِدَّةِ الْوَسْوَاسِ

لأن ـ الوسواس يحتمل معنيين وهو بلابل الصدور وصوت الحلى فاستخدم المعنيين بقوله ـ تركت بصدرك ـ يعني البلابل وبقوله ـ يضعف ما يحليها ـ يعني صوت الحلى ـ ومنه:

إِسْمُ مَنْ مَلَنِي وَمَنْ صَدَّ عَنِّي وَجَفَانِي لِغَيْرِ ذَنْبٍ وَجُرْمِ
وَالَّذِي ضَنَّ بِالْوِصَالِ عَلَيْنَا مِثْلَ مَا ضَنَّ بِالْهَوَى قَلْبُ نَعَمْ

هذا استخدام في الاعراب لأن ـ قلب ـ مرفوع بالخبر وفاعل ضن، وهو أيضاً استخدام في المعنى، لأنها بمعنى قلب من المقلوب، لأن الاسم ـ ممن ـ فهو معكوس ـ نعم فاعرفه ومنه في الكتاب العزيز كثير. من ذلك قوله تعالى ﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصباً﴾ يحتمل أن يكون أراد ـ وراءهم ـ أي في طلبهم ويحتمل أن يكون أراد أمامهم. ومن ذلك قوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ ـ والقرء الحيض والقرء أيضاً الطهر واللفظ يحتمل المعنيين فاعرفه.

وقوله رحمه الله تعالى ـ وأحسن الترتيب ـ الخ. هو الذي تقدم بيانه آنفاً، من أنه ابتدأ تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده، وغيرها، أي الى بلده وغيرها أي بعد أن ابتدأ تصنيفه وبوّب في المسجد الحرام يخرج الأحاديث الى البلاد أي إلى بلده وغير بلده حيثما قد سار قبل التمام.

ـ يحبك الاخبار ـ أي ينسج الأحاديث في الأبواب فالأبواب مثل السُّدى والأحاديث مثل اللحمة لأنه: أولا وضع الأبواب ثم جعل يخرّج الأحاديث ويضعها في الأبواب على حسبها. انتهى.

هكذا في الطرر المنسوبة للمؤلف أعني في مسألة يحبك الأخبار. في نسخة الأخبارا بألف الاطلاق للنظم. اهـ.

قلت: وفي الصحاح: الحباك والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحباك حُبُك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى ﴿والسماء ذات الحبك﴾ قالوا طرائق النجوم. وقال الفراء الحبك تكسر كلّ شيء كالرمل اذا مرت به الريح الساكنة، والماء القائم اذا مرت به الريح، ودرع الحديد لها حبك أيضاً، والشعرة الجعدة تكسرها حبك، وفي حديث الدجال «أن شعره حبك» وحبك الثوب أجاد نسجه وبابه ضرب. وقال ابن الأعرابي كلّ شيء أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته. وفي الحديث «أن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تحتبك تحت الدرع في الصلاة أي تشد الازار وتحكمه.

قلت: وهذا أيضاً يطابق ما في النظم حيث قال ـ يحبك الأخبارا ـ أي يحسن عمل الحديث ويحكمه ويرتبه ترتيباً مناسباً. والله تعالى أعلم.

وقال البخاري: كما في الارشاد ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين. وقال خرجته من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى. وقال ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول، وقال: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته، كما تقدم فليتأمل أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء. قلت ولعله هو مراد المصنف رحمه

الله تعالى لقوله ـ والنبي سألا ـ (البيت) كما سيأتي إن شاء الله تعالى. قال عبدالوهاب الشعراني في كتابه تنبيه المغتربين: ومن القوم طائفة إذا لم يجدوا لذلك العمل دليلا من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابتة في كتب الشريعة، يتوجهون بقلوبهم إليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاذا حضروا بين يديه سألوه عن ذلك وعملوا بما قال لهم، الا أن مثل ذلك خاص بأكابر الرجال، فان قيل فهل لصاحب هذا المقام أن يأمر الناس بما أمره به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم لا؟ فالجواب لا ينبغي له ذلك لأنه أمر زائد على السنة الصحيحة الثابتة من طريق النقل، ومن أمر الناس بشيء زائد على ما ثبت من طريق النقل فقد كلف الناس شططاً، اللّهم إلا أن يختار أحد ذلك فلا حرج كما هو شأن مقلدي المذاهب المستنبطة من الكتاب والسنة. والله تعالى أعلم.

وقد كان السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم يحثون الناس لا سيما أصحابهم على التقيد بالكتاب والسنة، واجتناب البدع، ويشدون في ذلك، حتى إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ربما كان يهمّ بالأمر ويعزم عليه، فيقول له بعض الناس إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك ولم يأمر به، فيرجع عما كان عزم عليه، قال وهمّ مرة أن يأمر الناس بنزع ثياب كانوا يلبسونها حين بلغه أنها تصبغ ببول العجائز فقال له شخص إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد لبس منها ولبس الناس في عصره، فاستغفر الله تعالى ورجع، وقال في نفسه لو كان عدم لبسها من الورع لما لبسها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. وقد بلغنا أن الامام زين العابدين رضي الله تعالى عنه قال لولده اتخذ لي ثوباً ألبسه عند قضاء الحاجة، وأنزعه وقت شروعي في الصلاة، فإني رأيت الذباب يجلس على النجاسة ثم يقع على ثوبي، فقال له ولده إنه لم يكن لرسول

الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا ثوب واحد لصلاته وخلائه، فرجع الإمام عما كان عزم على فعله.

ربِّ توفني مسلماً وألحقني بالصالحين آمين.. الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بَيَّضَهُ فِي طَيْبَةِ الْمُنَوَّرَة يُحَوِّلُ التَّرَاجُمَ الْمُصَوَّرَة
مَا بَيْنَ قَبرِ الْمُصْطَفَى ومِنْبَره يَلْقَاهُ فِي المَنَامِ مَعْ تَطَهُّره
مَا كَتَبَ الحَدِيثَ إلاَّ اغْتَسَلاَ قَبْلُ وَصَلَّى وَالنَّبِيَّ سَأَلاَ

الشرح: قال في الارشاد وقد روي عن جماعة من المشائخ أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم، لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوله من المسودة الى المبيضة. هذا مراد الناظم بقوله ـ بيضه في طيبة المنورة ـ الابيات الثلاثة ـ فالمعنى إذاً: ما كتب الحديث أي ما بيضه الا اغتسل قبل كتابته أي تبيضه، وصلى وسأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، بمعنى الاستخارة، والله تعالى أعلم بحقيقة المراد. أو في المنام من الرؤية كما في النظم.

(قال الفربري) قال لي محمد بن اسماعيل ما وضعت في الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين، وأرجو أن يبارك الله تعالى في هذه المصنفات والحمد لله رب العالمين اللّهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم.

فَهْوَ أَصَحُّ مِن كِتَابِ مُسْلِمِ إِذْ شَرْطُهُ فِي الإِتِّصَالِ فَاعْلَمِ
أَن يَثْبُتَ اللِّقَا وَفِي العَدَالَةِ رِجَالُهُ فَاقَتْ بِهَا رِجَالاَ
إِذِ الكَلاَمُ فِي رِجَالِ مُسْلِمِ أَكْثَرُ مِن رِجَالِ ذَا المُقَدَّمِ
وَهَكَذَا فِي عَدَمِ الإِعْلاَلِ وَعَدَمِ الشُّذُوذِ فِي الرِّجَالِ
مَا انْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا لاَ يَقْدَحُ إِذْ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ يُصَرَّحُ

وَأَنَّ الإِجْمَاعَ عَلَـــى تَلَقِّـــي مَـا صَحَّحَـاهُ بِـالقَبُـول الحَقّ
وقُـدِّمَـا أَيْضـاً عَلَـى غَيرِهِمَـا فِـي صِحَّـةِ وَعِلَّـةِ عِلْمِهِمَـا
قَالَ الفِرَبْـرِي عَنْـهُ مَـا أَدْخَلْـتُ فِيهِ سِوَى الصَّحِيـحِ وَاسْتَخَـرْتُ
وَقَـالَ مَكِّـيٌّ يَقُـولُ مُسْلِـمُ مَـا فِيـهِ إِلاَّ مَـا الثِّقَـاتُ سَلَّمُـوا

وحاصل معنى الأبيات كما أشار إلى ذلك في إرشاد الساري أنه أجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الاسلام، فلله درّه من تأليف رفع علم علمه بمعارف معرفته وتسلسل حديثه بهذا الجامع فأكْرِمْ بسنده العالي ورفعتِهِ، انتصب لرفع بيوت اذن الله ان ترفع فياله من تصنيف تسجد له جباه التصانيف اذا تليت آياته وتركع، هَتَك بأنـواع مصـابيحـه المشرفـة مـن المشكلات كـل مظلم، واستمدت جداول العلماء من ينابيع أحاديثه التي ما شك في صحتها مسلم، فهو قطب سماء الجوامع، ومطالع الأنوار اللوامع، فالله تعالى يبوىء مؤلفه في الجنان منازل مرفوعة، ويكرمه بصلاة عائدة غير مقطوعة، ولا ممنوعة، آمين.

وتقدم شيء من ذلك، وأنه مراد الناظم ولا تكرار هنا في قوله أصح الخ. لأنه توطئة وتمهيد لقوله: إذ شرطه في الاتصال الخ. شروع منه رحمه الله تعالى إلى ذكر بعض دلائـل أصحية الجامع البخاري على صحيح مسلم. (القسطلاني) فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب مسلم أتم منها في كتاب البخاري وأشد، وشرطه فيها أقوى وأشد.

أما رجحانه من حيث الاتصال فأشار إليه الناظم بقوله: ـ اذ شرطه في الاتصال فاعلم ـ. أن يثبت اللقا يعني فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة، والزم البخاري بأنه يحتاج أن لا يقبل المعنعن أصلا، وما ألزمه به ليس بلازم، لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال أن لا يكون سمع، لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلسه والمسألة مفروضة في غير المدلس.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط، المشار بهما في النظم بقوله رحمه الله تعالى: ـ في العدالة رجاله فاقت بها رجاله ـ إذ الكلام في رجال مسلم أكثر من رجال ذا المقدم ـ . الخ أي فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا ريب أن المحدث أعرف بحديث شيوخه، ممن تقدم عنهم، هكذا ذكره في الارشاد.

وأما رجحانه من حيث عدم الاعلال، وعدم الشذوذ في قول الناظم ـ وهكذا في عدم الاعلال وعدم الشذوذ في الرجال ـ الخ. فهو كما في الارشاد أيضاً، واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلأن ما انتقدوا على البخاري من الأحاديث، أقل عدداً مما انتقد على مسلم، وأما الجواب عما انتقد عليه فاعلم أنه لا يقدح في الشيخين كونهما أخرجا لمن طعن فيه، لأن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، لا سيما وقد انضاف الى ذلك إطباق الامة على تسميتهما بالصحيحين، وهذا اذا خرج له الأصول فان خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فتفاوت درجات من أخرج له في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، فاذا وجدناه مطعوناً فيه، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام، قلا يقبل التجريح الا مفسراً بقادح يقدح فيه، أو في ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه بخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح.

وأما الأحاديث التي انتقدت عليهما فأكثرها لا يقدح في أصل موضوع الصحيح، فان جميعها واردة من جهة أخرى. قلت: هذا مراد الناظم بقوله

ـ ما انتقدوا عليهما لا يقدح ـ اذ من طريق غيره يصرح، وقال في الطرر فإن جميع الأحاديث الواردة المنتقدة عليهما واردة من جهة أخرى. الخ والله تعالى أعلم.

وقد علم أن الاجماع واقع على تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا ما انتقد عليهما فيه، والجواب عن ذلك على سبيل المثال الإجمال أنه لا ريب في تقديم الشيخين على أئمة عصرهما ومن بعدهما في معرفة الصحيح والمعلل، وقد روى الفربري عن البخاري كما تقدم: أنه قال: ما ادخلت في الصحيح حديثاً الا بعد ان استخرت الله تعالى وثبتت صحته. انتهى.

وأشار في النظم بما قدمنا من البيان الى هنا في قوله ـ وان الاجماع على تلقى ـ.. الخ. وأما قوله وقال مكي الخ. فأقول كما في الارشاد، وقال مكي بن عبد: إن كان مسلم يقول عرضت كتابي على ابن زرعة فكل ما أشار إلى أن له علة تركته فاذا علم هذا وتقرر انهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة الا أنها غير مؤثرة، وعلى تقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون كلامه معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم الى ستة أقسام اولها: ما تختلف الرواية فيه بالزيادة والنقص من رجال الاسناد، فان أخرج صاحب الحديث الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود، لأن الراوي إن كان سمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح، وإن خرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان مدلسا من طريق اخرى، فان وجد ذلك اندفع الاعتراض به، وان لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً، فحصل الجواب عن صاحب الصحيح انه انما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، وما

خفته قرينة في الجملة تقوية، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع، وفي البخاري ومسلم من ذلك حديث الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في قصة القبرين وان احدهما كان لا يستبرىء من بوله قال الدارقطني خالف منصوراً فقال عن مجاهد عن ابن عباس. وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاووسا.. انتهى.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن ابي شيبة، عن جرير. وفي الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به. ورواه من طرق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقي الأئمة الستة من حديث الأعمش ايضاً. وأخرجه أبو داود ايضاً والنسائي وابن خزيمة في صحيحه، من حديث منصور ايضاً، وقال الترمذي بعد أن أخرجه رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصح يعني المتضمن للزيادة قال الحافظ ابن حجر: وهذا في التحقيق ليس بعلة لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار على ثقة، والاسناد كيفما دار كان متصلا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن رَاوِيه مدلسا. وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده. انظر الارشاد بطوله.

فالمعنى من قول الناظم ـ وهكذا في عدم الاعلال ـ الخ اي ان الكلام في رجال مسلم ـ اكثر عدداً من رجال ذا المقدّم اي البخاري، وهكذا ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم في عدم الاعلال وعدم الشذوذ في الرجال، وان الاجماع واقع على تلقي ما صححاه إلا ما انتقد عليهما. قلت: وتقدم مثل هذا كله قوله وقدما أي البخاري ومسلم على غيرهما من أئمة عصرهما، ومن بعدهما معرفة الصحيح ومعرفة علة وقوله علمهما بدل اشتمال مما قبله.. انتهى.

والحمد لله تعالى.

تنبيهات: الاول: قال الأمام النووي رحمه الله تعالى: الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة. فهذه سبعة أقسام.

قال العلامة قاسم قطلوبوغا في حواشيه على شرح النخبة لشيخه ابن حجر: الذي يقتضيه النظر ان ما كان على شرطهما وليس له علة يقدم على ما أخرجه مسلم وحده لأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر الى كونه في كتاب كذا. انتهى.

الثاني: معنى قولهم أصح شيء في الباب كذا قال الامام النووي رحمه الله تعالى لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون هذا اصح بما جاء في الباب وان كان ضعيفاً. انتهى. مرادهم ارجحه او أقله ضعفاً.

الثالث: أول من دوّن الصحيح قال الامام النووي رحمه الله تعالى في التقريب: اول من صنف في الصحيح المجرد البخاري واحترز بالمجرد عن الموطأ للأمام مالك فانه وان كان أول مصنف في الصحيح لكن لم يجرد فيه الصحيح بل ادخل المرسل والمنقطع والبلاغات وذلك حجة عنده. وأما البخاري فانه وان ادخل التعاليق ونحوها لكنه أوردها استئناساً واستشهاداً بذكرها فيه لا يخرجه عن كونه جرد الصحيح كذا فرق ابن حجر وتعقبه الجلال السيوطي بأن ما في الموطأ من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا لأن المرسل حجة عندنا اذا اعتضد وما من مرسل في الموطأ الا وله عاضد او عواضد وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل.. انتهى. وعليه فأول من صنّف في الصحيح الامام مالك رضي الله تعالى عنه. وممن

قال ذلك القاضي ابو بكر بن العربي وغيره. ا هـ قُلْتُ وعليه نميل إن شاء الله تعالى.

الرابع: قال العلامة الأمير في شرح غرامي صحيح: لم يستوعب الصحيح في مصنف اصلا لقول البخاري أحفظ مائة الف حديث من الصحيح ومئتي الف من غيره، ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الستة هذا العدد وهذا القدر من الصحيح. وقال الامام النووي رحمه الله تعالى: ان البخاري ومسلماً رضي الله تعالى عنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وانما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله الخ. اهـ.

ومن قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للشيخ محمد جمال الدين القادسي رحمه الله تعالى وايانا آمين.

قلت: وانما اتيت بهذه الفوائد وان تقدم الكلام عليها لما رأيت من أهميتها، والله يجازينا واياكم أحسن الجزاء في الدنيا والآخرة. آمين. والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد أشرف المرسلين. آمين. انتهى.

قلت: وممن أكد ان الامام مالك هو أول من صنف في الصحيح الحافظ القاضي ابو بكر بن العربي في القبس. انتهى.

فصل في موضوعه فيه

مَوْضُوعُهُ أَنْ يُورِدَ الصَّحَاحَ ... أَلْمُسْنَدَاتِ مُخْرِجاً مَا لَاحَ
لَهُ مِنَ الفَوَائِدِ الفِقْهِيَّة ... وَغَيْرِهَا مِن نُكَتٍ حِكْمِيَّة
فَاسْتَخْرَجَ المَعَانِيَ الكَثِيرَة ... مِنَ المُتُونِ ثَاقِبَ البَصِيرَة
فَرَّقَهَا بِحَسَبِ المُنَاسَبَة ... فِي أَبْوابِهِ عَلَى مَا رَتَّبَه
وَيُورِدُ الآيَاتِ لِلأَحْكَامِ ... دِلَالَةً بِهَا عَلَى المَرَامِ
وَفِي الإِشَارَاتِ إِلَى التَّفْسِيرِ ... يَسْلُكُ فَجّاً وَاسِعَ المَسِيرِ
مِن ثَمَّ اخْلَى بَعْضَ ذِي الأَبْوابِ ... مِنْ ذِكْرِ إِسْنَادِ الحَدِيثِ البَابِ
مُقْتَصِراً فِيهِ عَلَى فُلَانِ ... عَنِ النَّبِيِّ تَارِكُ[1] البَيَانِ

شرح: قوله رحمه الله تعالى موضوع الابيات فكما قال في الارشاد، وأما بيان موضوعه وتفرده وتراجمه البديعة المثال، المنيعة المنال، فاعلم أنه رحمه الله تعالى، قد التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون، معانى كثيرة، هذا هو مراد الناظم بقوله ـ ثاقب البصيرة ـ اي ببصيرته الثاقبة، وبفهمه الثاقب، وفرقها في ابوابه بحسب المناسبة، ومقتضى الحال، ويورد الآيات.. الخ. قال في الارشاد: أي واعتنى بآيات الاحكام، وانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الاشارات الى تفسيرها السبل الوسيعة من ثم أخلى أي ومن ثم اخلى كثيراً من الأبواب عن ذكره اسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله فلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ونحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد. يعني من أجل ما تقدم اخلى بعض ذي الأبواب اي كثيراً منها من ذكر اسناد مقتصراً فيه على قوله فلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونحوه، وهو تارك البيان لاسناده لعدم تعلق غرضه بذلك الاسناد في ذلك المحل. هذا إن حمل

---

(١) قوله تارك البيان. اي الاسناد لعدم تعلق غرضه بذلك الاسناد في المحل اهـ من طرر الناظم رحمه الله تعالى وايانا والمؤمنين آمين اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته أجمعين.

على قراءة تارك بضم الكاف خبر المبتدأ، تقديره وهو تارك البيان، كما تقدم آنفاً، ويمكن قراءته بالنصب على الحال، أي حال كونه تارك البيان والله تعالى أعلم اللهم صلي على سيدنا محمد وسلم.

وَرُبَّمَا يُورِدُهُ[1] مُعَلَّقاً ... لِكَوْنِهِ مَعْلُوماً أَوْ قَدْ سَبَقا
قَصْدُ احْتِجَاجِهِ لِمَا تَرْجَمَ لَه ... جَمَّ أَحَادِيثُ بِبَابٍ شَمِلَه
لِبَعْضِ الأَبْوَابِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ ... وَآيَةٌ فَقَطْ بِبَعْضٍ تَرِدُ
وَبَعْضُهَا لَا شَيْءَ فِيهِ وَيُضَم ... بَابٌ خَلَا إِلَى حَدِيثِ مَا انْعَدَمْ

شرح: قوله وربما يورده... الخ أي ربما يورد الاسناد أو الحديث، معلقاً بعدم ذكر شيخه فصاعداً، لكونه معلوماً أو قد سبق قريباً لقصد احتجاجه لما ترجم له وهو كما في الارشاد، وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج لما ترجم له، وأشار للحديث لكونه معلوماً او سبق قريباً، ويقع كثير من أبوابه أحاديث كثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من القرآن فقط، وبعضها لا شيء فيه البتة. وقد وقع في بعض نسخ الكتاب ضمّ باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب فاستشكله بعضهم لكن أزال الاشكال الحافظ أبو ذر الهرويّ بما رواه عن الحافظ أبي اسحاق المستملي، مما ذكره أبو الوليد الباجي بالموحدة والجيم في كتابه: أسماء رجال البخاري قال: استنسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفربري فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، وأحاديث لم يترجم لها فاضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال الباجي: ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المستملي والسرخسي والكشميهني وأبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم استنسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد منهم فيما كان في طرة، او رقعة مضافة أنه من موضع ما ـ فاضافه اليه. ويبيّن ذلك أنك تجد ترجمين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث. قال الحافظ ابن حجر

---

(١) الضمير للحديث او الاسناد حال كونه معلقاً لعدم ذكر شيخه اهـ.

وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة. انتهى.

وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر، من حيث أن الكتاب قرىء على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً، مبوباً، فالعبرة بالرواية، لا بالمسودة التي ذكر صفتها. ثم إن التراجم الواقعة فيه تكون ظاهرة وخفية. فالظاهرة أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورده في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة. كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو ببعضه، أو بمعناه، وقد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة له او ببعضه او بمعناه، وقد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين الاحتمالين بما يذكره تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه عكس ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه، مثلا المراد بهذا الحديث العام الخصوص او بهذا الحديث الخاص العموم اشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو ان ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى او الأدنى. ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكر في العام والخاص، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتأويل الظاهـر وتفصيل المجمل. وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم البخاري. ولذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه.. انتهى. من القسطلاني والحمد لله وحده وصلواته وسلامه على سيدنا محمد رسوله.

(فصل ـ في تراجمه)

فِقْـهُ البُخَـارِي لَاحَ فِـي التَّـرَاجُـمِ
مُنَـاسِبَـاتِ الوَضْـعِ كَـالْبَـرَاجِـمِ
ظَـاهِـرَةً تَكُـونُ أَوْ خَفِيَّـةْ
تُـدْرِكُهَـا القَـرَائِـحُ الذَّكِيَّـةْ[1]
ظُهُـورُهَـا تَـدُلُّ بِـالمُطَـابَقَـةْ
لِمَـا أَتَـى فِـي ضِمْنِهَـا مُـوَافِقَـةْ
تَعْـرِيـفُ مَـا يُـورِدُ فِـي البَـابِ بِلاَ
عِبْـرَةِ مِقْـدَارِ مُفَـادٍ حَصَّلاَ
وَقَـدْ تَجِـي بِلَفْـظِ مَـا تُـرْجَـمَ لَـه
أَوْ بَعْضِـهِ كَـذَا بِمَعْنَـىً شَمَلَـه
يَحْتَمِـلُ اللَّفْـظُ لِمَعْنَيَيْـنِ[2]
يُعَيِّـنُ الحَدِيـثَ احْـدُ ذَيْـنِ

---

(١) وفي نسخة: الزكية.

(٢) وفي نسخة: بمعنيين.

وَقَـدْ يَجِيءُ عَكْسُـهُ فَـالتَّـرْجَمَـه[1]
إِذْ ذَاكَ تَـأْوِيـلُ الحَدِيـثِ فَـافْهَمَـه
نَـائِبَـةً مَنَـابَ قَـولِ المُجْتَهِـد
مُـرَادُ ذَا العَـامِ الخُصُـوصُ إِذْ تَـرِد[2]
مُـرَادُ ذَا الخَاصِّ العُمُـومُ مُشْعِـرَاً
بِـالعِلّـةِ القِيَـاسُ فِيـهِ ظَـاهِـراً
أَوْ ذَلِـكَ الخَاصُّ بِـهِ المُرَادُ مَـا
مِـن مَـدْلُـولِـه أَعَـمُّ إِذْ نَمَـا
بِـالأَوْلَـوِيِّ دَلَّ أَو بِـالأَدْوَنِ
وَفِـي مُقَيَّـدٍ وَمُطْلَـقٍ عُنِـى
تَفْسِيرِ غَـامِـضٍ وَشَـرْحِ المُشْكِـلِ
تَـأْوِيـلِ ظَـاهِـرٍ بَيَـانِ المُجْمَـلِ

شرح: قوله رحمه الله تعالى: فقه البخاري لاح الخ. تقدم بعض بيان ذلك بما في الارشاد آنفاً عند قوله وربما يورده معلقاً.. الخ وذلك البيان منوط بهذه الأبيات فراجعه إن شئت لسهولة الفهم. فاعلم أرشدنا الله تعالى أن هذا الباب كما في الارشاد هو معظم ما يشكل من تراجم البخاري. قال القسطلاني وهذا الموضع هو ما يشكل من تراجم البخاري ولذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه.

---

(١) خ والترجمة.

(٢) وفي نسخة:
نائبة مناب قول المجتهد ـ مراد ذا الخاص العموم اذ يرد مراد ذا العام الخصوص مؤثراً ـ بالعلة القياس فيه ظاهراً.

قلت: كما أشار الناظم إليه بقوله ـ فقهُ البخاري لاح في التراجم ـ وأكثر ما يفعل ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي يترجم به، ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره، واستخراج خبيئه، وكثيراً ما يفعل ذلك أي هذا الأخير، حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخراً. فكأنه يحيل عليه ويوميء بالرمز والإشارة إليه، وكثيراً ما يترجم بلفظ الإستفهام كقوله باب هل يكون كذا؟ أو من قال كذا؟ ونحو ذلك، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت، فيترجم على الحكم، ومراده ما يفسره بعد من إثباته أو نفيه، أو أنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر، وغرضه أن يبقى للناظر مجالا وينبه على أن هناك إحتمالا أو تعارضا يوجب التوقف، حيث يعتقد أن فيه إجمالا، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به، وكثيرا ما يترجم باب قول الرجل: ما صلينا فانه أشار به إلى الرد على من كره ذلك، وكثيرا ما يترجم بأمر يختص ببعض الوقائع لا يظهر في باديء الرأي كقوله: باب استياك الامام بحضرة رعيته، فإنه لما كان الإستياك قد يظن أنه من باب أفعال المهنة فلعل أن يظن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إستاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد قال الحافظ بن حجر: ولم أر هذا في البخاري فكأنه ذكر على سبيل المثال، وكثيرا ما يترجم بلفظ يومىء إلى معنى حديث لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي ـ معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي. من ذلك قوله: باب الأمراء من قريش وهذا لفظ حديث يروي عن علي وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث لا يزال وال من قريش. وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظة حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا

وآية. فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطه وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض وبالجملة فتراجمه حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار. ولقد أجاد القائل:

اعيـا فحـول العلم حـلّ رمـوزهـا
ابـداه في الأبـواب مـن أسرار

وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة لما روى أنه بيضها بين قبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنبره. كما تقدم، وأنه يصلي لكل ترجمة ركعتين. إنتهى. من القسطلاني فالله يجازينا وإياه الجزاء الأوفى. آمين. اللّهم صلي على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قلت: هذا حاصل شرح الأبيات المذكورة من قوله ـ فقه البخاري لاح ـ الخ. مع ما يأتي من الأبيات من قوله ومن هنا قد حيرت إلى قوله وغفلة عن هذه المقاصد تفيت علم هذه الفوائد، لأنه مرتبط بعضه ببعض فلذلك قدمت الشرح والبيان لأنها كشرع واحد، والأبيات الآتية هي قوله:

وَمِـنْ هُنَـا قَـدْ حَيَّـرَتْ أَفْكَـارَا
فُحُـولِهِـم وَأَدْهَشَـتْ أَبْصَـارَا
غَـالِـبُ ذَا إِذَا حَـدِيثـاً لَـم يَجِـدْ
بِشَرْطِـهِ فِـي البَـابِ وَفْـقَ مَـا قَصَـدْ
وَتَـارَةً لِلشَّخْـذِ بِـالأَذْهَـانِ
فِـي إِسْتِخْـرَاجِ غُيَّـبِ المَعَـانِـي
غَـالِبُـهُ حَيْـثُ حَـدِيثـاً يَـذْكُـرُ
مِـنْ قَبـلُ أَوْ بَعْـدُ لِـذَا يُفَسِّـرُ

كَـــأَنَّـــهُ يُحِيـــلُ ذَا عَلَيْـــهِ
بِـــالـــرَّمْـــزِ مَـــعَ إِشَـــارَةٍ إِلَيْـــهِ
كَـــمْ تَـــرْجَـــمَ البَـــابَ بِـــالاسْتِفْهَـــامِ
كَهَـــلْ كَـــذَا فِـــي عـــدم إِنْجـــزَامِ
أَحَـد إِحْتِمَـالَيْـنِ لَـدَيْـهِ كَـيْ يُـرى
أَنَّ هُنَـــا تَعَـــارُضـــاً لِنَـــاظِـــرِي
وَرُبَّمَـــا تَـــرْجَـــمَ مَـــا فِـــي الظَّـــاهِـــرِ
قَلِيـــلُ جَـــدْوَى عِنْـــدَ غَيْـــرِ النَّـــاظِـــرِ
كَبَـــابِ قَـــوْلِ الرَّجُـــلِ مَـــا صَلَّيْنَـــا
لِـــرَدِّ مَـــن يَكْـــرَهُ ذَاكَ عَنَّـــا
وَرُبَّمَـــا بِلَفْظَـــةٍ يُتَـــرْجِـــمُ
تُـــومِـــيءُ مَعْنًـــى لِحَـــدِيـــثٍ يُعلِـــمُ
مَـــا صَـــحَّ أَيْ بِشَـــرْطِـــهِ وَرُبَّمَـــا
أَتَـــى بِلَفْظَـــةٍ إِذَا مَـــا تَـــرْجَمَـــا
يُـــورِدُ فِـــي البَـــابِ حَـــدِيثـــاً يُفْهِـــمُ
مَعْنَـــاهُ بِـــالظَّـــاهِـــرِ أَوْ مَـــا يُبْهِـــمُ
وَذَا كَبَـــابٍ مِـــن قُـــرَيْشِ الْأُمَـــرَا
فَهْـــوَ حَـــدِيـــثٌ عَـــنْ عَلِـــيٍّ يُـــدْرَى
ثُـــمَّ أَتَـــى حَـــدِيـــثَ لاَ يَـــزَالُ
وَالٍ مِّـــنَ الْـقُـــرَيْشِ ذَا مِثَـــالُ
وَرُبَّمَـــا اكْتَفَـــى بِلَفْـــظِ التَّـــرْجَمَـــة
مَـــعَ أَثَـــرٍ أَوْ مَـــعَ أَيٍ مُحْكَمَـــة

كَـــأَنَّـــهُ يَقُـــولُ لَـــمْ يَصِـــحَّ أَيْ
عَلَى شُرُوطِي عِنـدَ هَـذَا البَـاب شَـيْءْ
وَغَفْلَـــةٌ عَـــنْ هَـــذِهِ المَقَـــاصِـــدِ
تُفِيـــتُ عِلْـــمَ هَـــذِهِ الفَـــوَائِـــدِ

شرح: قد تقدم شرح هذه الأبيات كلها كما سبق ذكر ذلك فراجعه أن شئت. إنتهى والحمد لله رب العالمين.

فائدة: أعلم أن الفربري المتقدم ذكره هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري راوية صحيح البخاري عنه. رحل إليه الناس وسمعوا منه هذا الكتاب وكانت ولادته في سنة إحدى وثلاثين ومائتين وتوفي في ثالث شوال سنة عشرين **وثلاثمائة رحمه الله تعالى آمين.**

ونسبته إلى فربر بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وفي آخرها راء ثانية وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى وهو آخر من روى الجامع الصحيح عن البخاري. انتهى. من وفيات الأعيان لابن خلكان.

قلت: وضبطه بعضهم في تقريره على الوفيات بقوله قال ياقوت فربر بكسر أوله وقد فتحه بعضهم وثانية مفتوح ثم باء موحدة ساكنة وراء بليدة بين جيحون وبخارى، وبينها وبين جيحون نحو الفرسخ. وكان يعرف برباط طاهر ابن علي وقد خرج منها جماعة من العلماء والرواة منهم محمد بن يونس الفربري راوية صحيح محمد بن اسماعيل البخاري يقال سمع الجامع من البخاري سبعون ألف لم يبق أحد منهم سوى الفربري. وروى أيضاً عن علي بن المروزي وروى عنه أبو زيد القاشاني وأبو محمد بن عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي وغيرهما انتهى.

فائدة أخرى: وفي تقريرات فتح المغيث عند قوله وخص بالترجيح أي

رجح البخاري على مسلم وذلك من جهات متعددة أولا لأن البخاري يشترط أن يلتقى الراوي والمروي عنه بخلاف مسلم. **ثانياً**: أن الأحاديث التي أنتقدت عليهما بلغت عشرة ومائتين أختص البخاري منها بأقل من ثمانين ومسلم بالباقي، ثالثا: عدة رجالها الذين تكلم فيهم أربعون ومائتان اختص البخاري يطول بها الكلام. راجع مقدمة فتح الباري.

قلت: هذا قد تقدم ذكره ولكن جئت به هنا الحاقاً ولمزيد الفائدة والله سبحانه وتعالى يهدينا إلى طريق الهدى والرشاد. آمين. وصلى الله تعالى على سيدنا محمد النبي الأمي العظيم أشرف المرسلين.

قلت: وحاصل ما قاله الحافظ في المقدمة: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، لقد تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا. هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسننه وأيامه) ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة، قال الشيخ محي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الإقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الإستنباط منها، والإستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب من إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: فيه فلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقا، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبا، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة، وقد

أدعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدا، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيهِ حديث الى حديث لم يَذكر فيه باب فاشكل فهمه على الناظر فيه، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال: أخبرني الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي. قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض، قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي المروزي مختلفة بالتقدم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث. قال الباجي: وإنما أوردت هذا هنا لما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ انتهى.

قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدا ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار فإن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضع كتابة وهي (حدثنا) وما قام مقام ذلك (والعنعنة) بشرطها عنده. وإن لم يجد فيه إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق كما سيأتي في فصل حكم التعليق. وإن لم يجد

فيه حديثا لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة (باب) ثم أورد في ذلك آية من كتاب الله تشهد له أو حديثا يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر، وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحا إن شاء الله تعالى. ولنشرع الآن في تحقيق شرطه فيه، وتقرير كونه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فيما قرأت على الثقة أبي الفرج بن حماد أن يونس بن إبراهيم بن عبد القوي أخبره عن أبي الحسن بن المقبري عن أبي المعمر المبارك بن أحمد عنه.

شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى. قال: وما ادعاه الحاكم أبو عبدالله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان إلى آخر كلامه فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد. انتهى.

والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط، وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله تعالى: هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يُمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جعله من الكتاب ناقضة دعواه، ثم قال ما حاصله: إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطاً، متحفظاً،

سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشائخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت، وبعضهم حديثه مدخول.

قال: وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم. فلنوضح ذلك بمثال وهو: أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم، ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الايليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة. والثانية بالاوزاعي والليث بن سعد وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب، قال: والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان، وسفيان ابن حسين، وإسحاق بن يحيى الكلبي. والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح والخامسة نحو عبدالقدوس بن حبيب والحكم بن عبدالله الأيلي ومحمد بن سعيد المطلوب، فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الإستيعاب، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما.

قلت: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً ايضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب

قتادة وغيرهم

فأما غير المكثرين فإنما الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحي بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر، وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه في علوم الحديث فيما أخبرنا به أبو الحسن بن الجوزي عن محمد بن يوسف الشافعي عنه سماعا قال: اول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبدالله محمد بن اسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباً هما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك: قال: ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ يعني بلفظ أصح من الموطأ فانما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم، ثم أن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد، واما ما رويناه عن أبي على الحافظ النيسابوري استاذ الحاكم أبي عبدالله الحافظ من أنه قال ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله والله تعالى أعلم. انتهى كلامه.

وفيه أشياء تحتاج إلى أدلة وبيان فقد استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبيت، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة. والجواب عن ذلك محمول على أصح اشتراط، فمالك رضي الله تعالى عنه لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم، ولا شك أن المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به فالمتصل أقوى منه إذا اشترك كل من رواتهما في العدالة والحفظ فبان بذلك شفوف كتاب البخاري، وعلم أن الشافعي إنما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه، كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغير ذلك، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه. وأقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم إلا ما حكاه عن أبي علي النيسابوري من قوله المتقدم.

وعن بعض شيوخ المغاربة أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري من غير تعرض للصحة، فنقول: روينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبدالرحمن النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري أنه قال ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل. والنسائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبيته في نقد الرجال قبل وجود وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح. وقال الاسماعيلي في المداخل[1] له: أما

(١) لعله ـ المدخل. والله تعالى أعلم.

بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبدالله البخاري فرأيته جامعاً: كما سمى لكثير من السنن الصحيحة ودالا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها، وعلما بالفقه واللغة وتمكنا منها كلها: وتبحرا فيها وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك فبرع الغاية فجاز السبق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه الله ونفع به، قال: وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحاواني لكنه أقتصر على السنن ومنهم أبو داود السجستاني وكان في عصر أبي عبدالله البخاري فسلك فيما سماه سننا ذكر ما روى في الشيء وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره. ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فرام مرامه وكان يأخذ عنه أو عن كتبه إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبدالله وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبدالله الرواية عنهم، وكل قصد الخير غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبدالله، ولا تسبب إلى استنباط المعاني وإستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له وصلة بالحديث المروي فيه تسببه، ولله الفضل يختص به من يشاء.

وقال الحاكم أبو احمد النيسابوري وهو عصري أبي علي النيسابوري، ومقدم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو يعلي الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: رحم الله محمد بن اسماعيل فإنه ألف الأصول يعني - أصول الأحكام - من الأحاديث وبين للناس وكل من عمل بعده فأنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج. وقال الدارقطني لما ذكر عنه الصحيحان لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء، وقال مرة أخرى وأيّ شيء صنع مسلم؟ إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيادات. وهذا الذي حكيناه عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي في أول كتابه المفهم في شرح صحيح مسلم والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير ويكفي منه

اتفاقهم على أنه كان أعلم بهذا الفن من مسلم، وأن مسلما كان يشهد له بالتقدم في ذلك والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك من عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيي الذهلي في قصة مشهورة سنذكرها مبسوطة إن شاء الله تعالى في ترجمة البخاري.

فهذا من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالا وأشد اتصالاً وبيان ذلك من أوجه أحدها: إن الذين إنفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين إنفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً.

ثانياً: إن الذين إنفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر عن تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

ثالثها: أن الذين إنفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم من عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم.

رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم

يخرجها أصولا كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازمي فهذه الأوجه الأربعة تتعلق باتقان الرواة.

وبقي ما يتعلق بالاتصال وهو (الوجه الخامس) وذلك أن مسلما كان مذهبه على ما صرح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الرد على من خالفه، أن الاسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وان لم يثبت اجتماعهما إلا إن كان المعنعن مدلسا. والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه: وأكثر منه حتى إنه ربما خرج الحديث له لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعنا وسترى ذلك واضحاً في اماكنه إن شاء الله تعالى، وهذا مما ترجح به كتابه لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفي أن شرط البخاري أوضح في الاتصال والله تعالى أعلم.

وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو (الوجه السادس) فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي وعشرة أحاديث كما سيأتي ذكر ذلك مفصلا في فصل مفرد اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر والله تعالى أعلم.

وأما قول أبي علي النيسابوري فلم نقف قط على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاري أيضاً حيث يقول: أتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم أصح. انتهى.

ومقتضي كلام أبي علي نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه. أما إثباتها له فلا، لأن إطلاقه يحتمل أن يحترز في الألفاظ ويتحرى في السياق

ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد وأقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندور تبعاً لا مقصوداً، فلهذا قال أبو علي ما قال مع أني رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي ما رأى صحيح البخاري وعندي في ذلك بعد والأقرب ما ذكرته. وأبو علي لو صرح بما نسب إليه لكان محجوجاً بما قدمناه مجملا ومفصلاً والله تعالى الموفق.

وأما بعض شيوخه المغاربة فلا يحفظ عن أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية بل أطلق بعضهم الأفضلية وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض في الألماع عن ابن مروان الطبني بضم الطاء المهملة ثم إسكان الباء الموحدة بعدها نون، قال كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري. انتهى.

وقد وجدت تفسير هذا التفضيل عن بعض المغاربة فقرأت في فهرسة أبي محمد القاسم بن القاسم التجيبي قال: كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.. انتهى.

وعندي أن ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطبني الذي أبهمه القاضي عياض ويجوز أن يكون غيره ومحل تفضيلهما واحد. ومن ذلك قول مسلم بن قاسم القرطبي وهو من أقران الدارقطني لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم قال لم يضع أحد مثله فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب وقد رأيت كثيراً من المغاربة ممن صنف في الأحكام بحذف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون وسياقها دون البخاري لوجودها عند مسلم تامة وتقطيع البخاري لها. فهذه جهة أخرى من التفضيل لا ترجع إلى ما يتعلق بنفس الصحيح والله تعالى أعلم.

فصل - في تقطيع الحديث واختصاره وتكراره

كَمْ كَرَّرَ الحَدِيثَ فِي الأَبْوَابِ
مُخْتَلِفَ الإِسْنَادِ فِي الكِتَابِ
يَسْتَخْرِجُ المَعنَى الَّذِي يَرَاهُ
فِي كُلِّ بَابٍ مِنْهُ مَا اقْتَضَاهُ
فَيُخْرِجَ الحَدِيثَ عَن صَحَابِي
وَعَنْ صَحَابِيٍّ سِوَى الصَّحَابِي
لِيُخْرِجَ الحَدِيثَ مِن غَرَابَه
كُلَّ طَبَاقَةٍ بِذِي الْمَثَابَه
مِن قَيْدِهِ تَصحِيحُهُ الأَخبَارَا
وَفِي الرُّوَاةِ مَن رَوَى اخْتِصَارَا
أَخْبَارَهُ وَالبَعْضُ فِيهَا تَمَّمَا
يَرْوِي عَنِ الكُلِّ بِمَا لَهُ انْتَمَا
يَخْتَلِفُونَ فِي عِبَارَةٍ وَكَمْ
يُفِيدُ مَعْنَى مَن رَوَى بَعْضَ كَلِمْ
فَيُفْرِدُ البَابَ لِكُلِّ لَفْظِ
أَرَادَ فِقْهَهُ بِهِ لِلْحِفْظِ

شرح: أقول وبالله تعالى التوفيق: قوله في تقطيع الحديث - الخ وهو كما صرح به الارشاد بقوله وأما تقطيعه للحديث واختصاره وإعادته له في الأبواب وتكراره فقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جواب المتعنت: إعلم أن البخاري رحمه الله تعالى كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب باسناد آخر ويستخرج منه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضوعين بإسناد واحد، ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان يذكرها، فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث من حد الغرابة، وكذا يفعل في أهل الطبقة الثانية. والثالثة وهلم جرّاء إلى مشائخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة. ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول. ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة وبعضهم مختصرة فيرويها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها، ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة باباً مفرداً. انتهى.

هذا حاصل ما في هذه الأبيات والله تعالى أعلم الحمد لله العليّ الكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المرسلين آمين.

الفصل الثالث

في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه (جواب المتعنت): إعلم أن البخاري رحمه الله تعالى كان يذكر الحديث في كتابه ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد كما تقدم. وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله تعالى أعلم بمراده منها.

فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرّا الى مشائخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة. ومنها أنه صح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معانٍ متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول.

ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها

كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها. ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكل لفظة باباً منفرداً.

ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فأعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك، ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجين،

ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في إشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن، فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر، وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة وإقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض، وقد أشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثه وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج اليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه فهذا كله في التقطيع، وقد حكى

بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبة بعرفة باب تعجيل الوقوف، قال أبو عبدالله يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ولكني لا أريد أن أدخل فيه معاداً انتهى.

وهو يقتضي أنه لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً سأنبه على مواضعه من الشرح حين أصل إليها إن شاء الله تعالى. وأما إقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: إن أهل الاسلام لا يسيبون وأن أهل الجاهلية كانوا يسيبون، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله: جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً فقال لعبدالله إن أهل الاسلام لا يسيبون وأن أهل الجاهلية كانوا يسيبون فأنت وليه فلك ميراثه فإن تأثمت وتحرجت في شيء فنحن نقبله منه ونجعله في بيت المال، فأقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله: إن أهل الاسلام لا يسيبون لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، وأختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس وإن تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لاعادته فائدة من جهة الاسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لاعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لئلا يعد مكرراً بلا فائدة كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية وهي إخراجه للاسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك على ما سبق تفصيله وهذا بين لمن استقرأ كتابه

وأنصف من نفسه والله الموفق لا إله غيره.

وَمِنْـــهُ فِـــي تَعَـــارُضِ الْإِرْسَـــالِ
وَالوَصْـلِ تَـرجِيـحُ لِـذِي إِتّصَـالِ
إِذْ يُـــورِدُ الإِرْسَـــالَ تَنْبِيهـــاً عَلَـــى
فُقْـــدَانِـــهِ التَّـــأثِيرَ فِيمَـــا وَصَلاَ
كَـــالـــرَّفْـــعِ وَالوَقْـــفِ وَبَعْـــضٌ زَادَا
مَـــا بَعْضُهُـــم يَنْقُصُـــهُ إِسْنَـــادَا
فَيُـــورِدُ الحَدِيـــثَ بِـــالـــوَجْهَيْـــنِ
يُعْلِـــمُ أَنَّ رَوَاهُ عَـــن رَجُلَيْـــنِ
وَالبَعْـــضُ فِـــي حَـــدِيثِـــهِ يُعَنْعِـــنُ
وَبِـــالسَّمَـــاعِ بَعْضُهُـــم يُبَيِّـــنُ
يَـــأتِيهِمَـــا لِيُثْبِـــتَ اللِّقَـــاءَ
مِـــنَ المُعَنْعَنِينَ مِمَّـــا جَـــاءَ
وَالمَتْـــنُ المُرْتَبِـــطُ القَصِيرُ
وَفِيـــهِ حُكْمَـــانِ أَوِ الكَثِيرُ
يُعِيـــدُهُ بِقَـــدْرِ ذَاكَ رَاعِيـــاً
تَبَـــدُّلَ الشُّيُـــوخِ فِيـــهِ ثَـــانِيَـــاً
وَرُبَمَـــا ضَـــاقَ عَلَيْـــهِ حَيْـــثُ لاَ
لَـــهُ طَـــرِيـــقَ غَيرِهِ فَـــأَعْمَلاَ
فِـي مَـوْضِـعٍ إِخْـرَاجَـهُ مَـوْصُـولاَ
وَتَـــارَةً مُعَلَّقَـــاً ذُيُـــولاَ

وَتَـــارَةً تَـــامًّـــاً وَأُخْـــرَى يَقْتَصِـــرُ
عَلَـــى الَّذي احْتَـــاجَ لَـــهُ فَيَخْتَصِـــر
وَإِن يَكُـــن مُشْتَمِلاً عَلَـــى جُمَـــل
تَعَـــدَّدَت بِلاَ تَعَلُّـــقٍ حَصَـــل
فَـــإِنَّـــهُ يُخْـــرِجُ كُـــلَّ جُملَـــة
مِنهَـــا بِبَـــابٍ ذَا إِتّقَـــاءٍ طُـــولَـــه
فَـــرُبَّمَـــا نَـــالَ نَشَـــاطـــاً سَهَّلاَ
سِيَـــاقَـــهُ جَمِيعَـــهُ فَـــأَكْمَلاَ
وَرُبَّمَـــا قَـــد تَـــرَكَ المَحْـــذُوفَـــا
وَلَـــمْ يُعِـــدْهُ إِن يَكُـــنْ مَـــوْقُـــوفَـــا
وَلاَ يُعِيـــدُ المَتْـــنَ قَصْـــداً مِنْـــهُ
مَـــع إِسْنَـــادِهِ لَكِنَّـــهُ سَهـــواً وَقَـــع

شرح: قوله ومنه في تعارض إلى قوله سهواً وقع: يعني ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير عنده في الوصول

ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدث به عن آخر ثم لقي آخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين. ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقه في اشتراط ثبوت اللقاء من المعنعن (وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة وإقتصاره على بعضه أخرى) فلأنه إن كان المتن قصيراً

ومرتبطاً بعضه ببعض وقد إشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً عدم إخلائه من فائدة حديثيه، وهي إيراده له من شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فيستفاد بذلك كثرة الطرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحد فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي آخر معلقاً، وتارة تاماً وأخرى مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لأحداها بالأخرى، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه، وقدْ ذكر أنه وقع في بعض نسخ البخاري في أثناء الحج بعد باب قصر الخطبة بعرفة باب التعجيل الى الموقف، قال أبو عبدالله يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معاداً، وهذا كما قال في مقدمة الفتح يقتضي أنه لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء، فعن غير قصد وهو قليل جداً إنتهى.

وهكذا ذكره في الإرشاد والله تعالى الموفق للصواب والحمد لله تعالى الغني الحميد.

القَسْطَلاَنِي بَعْضُهُم قَدْ أَحْضَرَا
لِي وَرَقَةً قد خَطَّهَا ابْنُ حَجَرَا
فِيهَا الأَحَادِيثُ الَّتِي كَرَّرَهَا
بِالْمَتْنِ وَالإِسْنَادِ مَن حَرَّرَهَا
وَهْيَ حَدِيثُ بْنِ مُغَفَّلٍ رَمَى
فِي خُمُسٍ وَفِي ذَبَائِحٍ نَمَى

كَـرَّرَ بَعْـضَ مَتْـنِ نَحْـرِ الْبُـدُنِ
عَـنِ ابْـنِ بَكَّـارٍ بِحَـجِّ فافطنِ
أصِيـبَ حَـارِثَـةُ ذُو إتِّفَـاقِ
عَـنْ أَنَسٍ فِـي الْبَـدْرِ وَالرِّقَـاقِ
حَـدِيثُـهُ أَيْضَـاً لَـدَى رَجُلَيْـنِ
قَـدْ خَـرَجَـا بِمِثْـلِ مِصْبَـاحَيْـنِ
كُـرِرَ فِـي بَـابِ انْشِقَـاقِ القَمَـرِ
وَقَبْـلُ فِـي بَـابِ مَسَـاجِـدٍ دُرِي
وَعَنْـهُ أَيْضَـاً أن عُمَـراً استسقـا
بِـالْعِلْـمِ فِـي مَنَـاقِـبِ واستسقـا
إنْهَـزَمَ النَّـاسُ بِـأَحْـدٍ فِـي الجِهَـادِ
وَفِـي المَنَـاقِـبِ وفِـي أحـدٍ يُعَـاد

شرح: أقول وبالله تعالى التوفيق ـ قوله القسطلاني الى آخره ـ .. الأبيات يعني كما في الإرشاد قال شهاب الدين أحمد بن الخطيب القسطلاني وقد رأيت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقاً أحضرها إلى صاحبنا الشيخ العلامة المحدث البدر المشهدي نصها: نبذة من الأحاديث التي ذكرها البخاري في موضعين سنداً ومتناً: حديث عبدالله بن معقل رمى إنسان بجراب فيه شحم في آخر الخمس وفي الصيْد والذبائح حديث في نحر البُدن فِي الحج عن سهل بن بكار عن وهب ذكره في موضعين متقاربين كحديث أنس: أصيب حارثة فقالت أمه في غزوة بدر وفي الرقاق حديث أن رجلين خرجا ومعهما مثل المصباحين في باب المساجد وفي باب انشقاق القمر ـ حديث أنس أن عمراً استسقى بالعباس في الاستسقاء ومناقب العباس وهكذا عن أنس حديث انهزم الناس يوم أحد في غزوة أحد، وفي

الجهاد أي باب الجهاد ومناقب طلحة.. انتهى.

قلت: ولعل الناظم رحمه الله تعالى قدم هذا البيت هنا ليرتب ما روي عن أنس، وإلا فالمناسب التأخير كما جاء في الإرشاد مرتباً، والحال أن الناظم قد صرح بأنه نقله من القسطلاني، ويحتمل أن الناظم فعله بالقصد، أي اعتباطاً بلا علة أو لضرورة النظم وسهولته والله سبحانه وتعالى أعلم:

وَعَـــنْ نُفَيْعِهِـــمُ إذا الْتَقَـــى أتِ
كِتَـــابَ الإيمَانِ وَفِـــي الدِّيَـــاتِ
وَعَـــنْ أَبِـــي جُحَيْفَـــةٍ قَـــدْ سَـــأَلاَ
هَـــلْ عِنْـــدَكُـــم شَـــيْءٌ عَلِيّـــاً بَـــابَ لاَ
يُقَتَـــلُ مِسْلِـــمٌ بِكَـــافِـــرٍ وَفِـــي
بَـــابِ المُقَـــاتَلاَتِ قَبْلَـــهُ يَفِـــي
وَعَـــنْ حُـــذَيْفَـــةَ حَـــدِيثَيْـــنِ النَّبِـــي
حَـــدَّثَنَـــا لَـــدَى الرِقَـــاقِ وَحُبِـــي
بَـــابٌ إذَا حُثَـــالَـــةٌ قَـــدْ بَقِيَـــا
وَعَـــنْ أَبِـــي هُـــرَيْـــرَةٍ قَـــدْ رُوِيَـــا
حَـــدِيـــثُ لَسْنَـــا مِـــن صَحَـــابِ زَرْعِ
فِـــي الحَرْثِ والتَّـــوحِيْـــدِ عَنْـــهُ مَـــرْعِ
حَـــدِيـــثُ بَيْنَـــا عِنـــدَ الأَنبِيَـــاءِ
كَـــذَاكَ فِـــي التَّـــوْحِيـــدِ عَنْـــهُ جَـــاءِ
وَكَلَنِـــي الزَّكَـــاةَ فِـــي الْوَكَـــالَـــةِ
وَفِـــي فَضَـــائِـــلِ القُـــرْآنِ قَـــالَـــه

وَعَنْهُ فِي الْجِهَادِ مَا لاَ يُقْسِمِ
وَرَتَّبِي وَفِي الخَمِيسِ يُعْلَمُ
عَنْ عُمَرٍ فِي المَالِ لِلنَّضِيرِ
فِي مِحَنِ الجِهَادِ وَالتَّفْسِيرِ
عَنِ إبْنِ عَمْرٍو فِي الدِّيَاتِ مَنْ قَتَلْ
مُعَاهَداً وَقَبْلُ فِي الحَرْبِ نَزَلْ
فِي وَصْفِ إبْلِيسَ وَفِي الصَّلاَةِ
حَدِيثُ سِتْرَةٍ لِسَعْدٍ يَأْتِي
مَتْنُ عَدِيٍ جَاءَ رَجُلاَنِ لَدَى
نُبُوَّةٍ فِي الصَّدَقَاتِ قَدْ بَدَا
وَعَنْ أَبِي مُوسَى لَدَى النُّبُوَّةِ
وَالْغَزْوِ وَالتَّفْسِيرِ رُؤْيَا الهِجْرَةِ
وَعَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ بِأُحدٍ وَبَدْرِ
حَدِيثُ هَذَا جَبْرَئِيلُ يَسْتَقِرْ
عَنْ جَابِرٍ فِي الحَجِّ وَالغَزْوِ أَمَرْ
عَلِيّاً أَن يُقِيمَ مُحْرِماً يُقَرْ
حَدِيثُ عَائِشَةَ كَانَ يُوضَعُ
طَهَارَةٌ وفِي اعْتِصَامٍ يَقَعُ
هَذَا وَزَادَ القَسْطَلاَنِي عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةٍ قَدْ كَانَ أَهْلُ الكُتُبِ
فِي الإعْتِصَامِ ثُمَّ فِي التَّوْحِيدِ
كَذَاكَ فِي التَّفْسِيرِ ذُو تَرَدِيدِ

فَهَـــذِهِ اثْنَـــانِ مَـــعَ عِشْـــرِيـــنَ
فِـــي بَعْضِهَـــا نَصِيـــبُ نَـــاقِـــدِيـــنَ

ش: قوله رحمه الله تعالى - وعن نفيعهم إلى آخر الأبيات - يعني كما في الإرشاد حكاية عن القسطلاني بما في الورقة المذكورة قال: حديث أبي بكرة إذا التقى المسلمان في باب وإن طائفتان وفي كتاب الإيمان، وفي كتاب الديات حديث أبي جحيفة سألت علياً هل عندكم شيء في باب المقاتلة، وفي باب لا يقتل مسلم بكافر، حديث أبي حذيفة حدثنا حديثين أحدهما في باب رفع الأمانة من الرقاق، وفي باب إذا بقي حثالة من الفتن، حديث أبي هريرة في قول رجل من أهل البادية لسنا أصحاب زرع في كتاب الحرث، وفي التوحيد في كلام الرب مع الملائكة، حديث عمر كانت أموال بني النضير في باب المجن عن الجهاد، وفي التفسير حديث أبي هريرة بينا أيوب يغتسل عريانا في أحاديث الأنبياء، وفي التوحيد حديث لا تقسم ورثتي في الخمس وقبله في الجهاد حديث عبدالله بن عمرو، ومن قتل معاهدا في الجزية، وباب من قتل معاهدا في الديات، باب من قتل ذميا، وحديث أبي سعيد إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره في الصلاة، وفي صفة إبليس حديث أبي هريرة وكلني بحفظ زكاة رمضان في الوكالة، وفي فضائل القرآن حديث عدى بن حاتم، جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة في الصدقة قبل الرد، وفي علامات النبوة حديث أنس. انهزم الناس يوم أحد في غزوة أحد، وفي الجهاد ومناقب طلحة قلت: وتقدم شرح هذا عند قول الناظم: - انهزم الناس البيت جمعا - لحديث انس.. انتهى.

ثم قال حديث أبي موسى: رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض ذات نخل - الحديث في علامات النبوة وفي المغازي، وفي التفسير حديث ابن عباس هذا جبريل في غزوة بدر، وفي غزوة أحد، حديث جابر أمر علياً أن

يقيم على إحرامه في الحج وفي بعث علي من المغازي، حديث عائشة كان يوضع إلى الركن في الطهارة وفي الاعتصام قال القسطلاني: وهذا آخر ما وجدته بخط الحافظ ابن حجر من ذلك. ورأيت في البخاري أيضاً حديث أبي هريرة: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام في باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء من كتاب الاعتصام وفي تفسيره سورة البقرة وفي باب ما يجوز من تفسير التوراة في كتاب التوحيد.

وأما اقتصاره أي البخاري على بعض المتن من غير أن يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يُحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: إن أهل الإسلام لا يسيبون، وأن أهل الجاهلية كانوا يسيبون هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبدالله إن أهل الإسلام لا يسيبون وأن أهل الجاهلية يسيبون لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع، لذلك الحكم واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس، فقد اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم يظهر لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجبا لئلا يعد تكراراً بلا فائدة، كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسناديه - ، وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك. انتهى من الارشاد بحروفه جزاه الله تعالى عن المسلمين خيرا آمين. والحمد لله تعالى وصلى الله تعالى على محمد وسلم تسليما كثيرا.

(فَصْلٌ فِي مُعَلَّقَاتِهِ)

مَـرْفُـوعَـةً تَكُـونُ أَوْ مَـوْقُـوفَـة
صِحَّـةَ مَجْـزُومٍ بِهَـا مَعْـرُوفَـة
لاَ غَيْـرِهِ الْـمَـرْفُـوعِ إِمَّـا مُـوصَـلٌ
فِـي مَـوْضِـعٍ آخَـرَ أَوْلاَ الْأَوَّلُ
شَـامِـلُ أَحْكَـامٍ وَقَـدْ تَضَيَّقَـا
مَخْـرَجُـهُ لِلْإِخْتِصَـارِ عَلَّقَـا
وَالثَّـانِ ذُو الْـجَـزْمِ صَحِيـحٌ مُلْحَـقُ
بِشَـرْطِـهِ وَمِنْـهُ مَـا لاَ يُلْحَـقُ
يُعَلِّـقُ الْأَوَّلَ أَنْ أَخْـرَجَ مَـا
قَـامَ مَقَـامَـهُ اخْتِصَـاراً عُلِمَـا
أَوْ فَقْـدِ سَمْعِـهِ بِشَيْـخٍ عَـاصَـرَهُ
أَوْ سَمْعَـه مِنْـهُ لَـدَى الْمُـذَاكَـرَه
ثَـانِيهِمَـا بِشَـرْطِ غَيْـرِهِ يَصِـحُّ
وَمِنْـهُ ذُو حُسْـنٍ وَضُعْـفٍ يَتَّضِـحُ
بِنَـوعِ قَطْـعٍ فِـي الْإِسْنَـادِ
لاَ قَـدْحَ فِـي رِجَـالِـه الزُهَّـادِ

وَغَيْرُ مَجْزُومٍ بِهِ يُصَحَّحُ
بِشَرْطِهِ بِقِلَّةٍ إِذْ يُوضِحُ
مَعْنَى حَدِيثٍ لَفْظِهِ فِي مَوْضِعِ
يُعْلِمُ أَنَّ هَذَا لَفْظَهُ لَمْ يُرْفَعِ
وَغَيْرُ مُورَدٍ بِمَوْضِعٍ يَصِحُّ
بِغَيْرِ شَرْطِهِ وَحُسْنِهِ يَصِحُّ
وَضَعفُهُ لَكِنْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
يُجْبِرُهُ وَغَيْرُهُ يُقَلَّلُ
مَوْقُوفُهَا مَا صَحَّ مِنْهُ يَجْزَمُ
وَلَوْ أَخَلَّ الشَّرْطَ أَوْ مَا يُعلَمُ
مَجِيئُهُ مِنْ وَجْهٍ مُنْجَبِرَه
أَوْ شَاعَ عَنْ مَا قَالَهُ مُشْتَهِرَه
إِيرَادَهُ الْمَوقُوفَ مِنْ فَتَاوَى
صَحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ يَأْوَى
لِلْأُنسِ مَعْ تَقْوِيَةٍ لِمَا اعْتَمَى
فِيمَا الْخِلَافُ فِيهِ عِنْدَ الْعُلَمَا
كَذَاكَ فِي التَّفْسِيرِ لِلْأَصْحَابِ
وَغَيْرِهِمْ فَمَا بِذَا الْكِتَابِ
مُتَرْجَمٌ لَهُ وَمَا تُرْجِمَ بِهِ
فَالْأَوَّلُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ انْتَمَه
وَهُوَ الْأَحَادِيثُ الصَحِيحَةُ الَّتِي
أَسْنَدَهَا وَالثَّانِ مِثْلُ الْفَضْلَه

وَذَاكَ أَثَـــــارٌ مُعَلَّقَـــــاتُ
أَوْ وُقِفَـــتْ وَمِثْلُهَـــا الْآيَـــاتُ
أَتَـــى بِهَـــا مُسْتَـــأْنِسـاً مُسْتَشْهِـــداً
لَكِنَّمَـا مَـوْضُـــوعُـــهُ مَـــا أَسْنَـــدَا

شرح: وأما إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة فيوردها تارة في موضع منه موصولا وتارة في موضع آخر معلقاً.

معلقاً فالأول: وهو الموصول إنما يورده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث، إذ أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام واحتاج إلى تكراره يتصرف في الإسناد بالإختصار خوف التطويل.

والثاني وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا فأما أن يذكره بصيغه الجزم فيستفاد منه الصحة عن المضاف إلى من علق عنه وجوبا لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث فمنه ما يلحق بشرطه ومنه ما لا يلحق فأما الأول فالسبب في كونه لم يوصل إسناده لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراده مستوفيا ولم يهمله بل معلقا اختصارا أو لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه أو سمعه مذاكرة فلم يسقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشائخه فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال وكلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بزكاة رمضان ـ الحديث... بطوله. وأورده في مواضع آخر منها في فضائل القرآن، وفي ذكر إبليس ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان، فالظاهر أنه لم يسمعه من مشائخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ويأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها فقال في التاريخ قال إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثا ثم قال

حدثوني بهذا عن إبراهيم ولكن ليس ذلك مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم، فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الإحتمال..

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط غيره، كقوله في الطهارة، وقالت عائشة: كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه فإنه حديث صحيح على شرط مسلم. أخرجه في صحيحه، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة كقوله فيها «وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ـ أللهُ أحق أن يستحيي منه من الناس فإنه حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، كقوله في كتاب الزكاة: وقال طاووس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن ائتوني بعض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن إسناده إلى طاووس صحيح أنّ طاوسا لم يسمع من معاذ.

وأما ذكره بصيغة التمريض فلا يستفاد منه الصحة عن المضاف إليه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

فالأول لم يوجد فيه ما هو على شرطه إلا في مواضع يسيرة جداً ولا يذكرها إلا حيث يذكر ذلك الحديث المعلق بالمعنى، ولم يجزم بذلك كقوله في الطب ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيدالله بن الأخنس عن ابن مليكة عن ابن عباس «إن نفرا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم مروا بحيّ فيه لديغ فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب » وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أخبروه بذلك أن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله. فهذا لما أورده بالمعنى لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

أما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه كقوله في الصلاة: ويذكر عن عبدالله بن السائب قال « قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: سورة المؤمنون في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع » وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه.

ومنه ما هو حسن كقوله في البيوع ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: « إذا بعت فاكتل »..
وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبيدالله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان وتابعه عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومنه ما هو ضعيف فردا لا أن العمل على موافقته كقوله في الوصايا ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « إنه قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي اسحاق السبيعي عن الحارث الأَعْوَرْ عن علي والحديث ضعيف وقد استغربه الترمذي ثم حكى إجماع أهل المدينة على القول به.

ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، وهو في البخاري قليل جدّا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله. ومن أمثلته قوله في كتاب الصلاة ويذكر عن أبي هريرة رفعه « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم

يصح وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة. وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فهذا حكم جميع ما في البخاري من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض.

وأما الموقوفات فإنه يجزم فيها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا. إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الإستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورده فيه إما أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له، فالمقصود في هذا التأليف بالذات هو الأحاديث الصحيحة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالفرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة. نعم والآيات المكرمة فجميع ذلك مترجم به إلا أنه إذا اعتبر بعضها مع بعض واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومفسر ويكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصل فقط ظهر أن موضوعه إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند، ولذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث والمعلقات لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وإنما ذكرت استئناسا واستشهادا انتهى. من مقدمة فتح الباري بحروفه وبالله تعالى التوفيق والمستعان. هكذا قاله القسطلاني في الإرشاد والحمد لله تعالى وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما..

قلت: وأما الحافظ فقد أوضح الأمر كل الإيضاح في المقدمة وهاك خلاصته وبالله تعالى التوفيق.

قال رحمه الله تعالي في هدى الساري صفحة (١٧ ـ ٢٠):

الفصل الرابع

في بيان السبب في ايراده للأحاديث المعلقة: مرفوعة وموقوفة، وشرح أحكام ذلك.

والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ «قال»: وتارة لا يجزم به كـ «يذكر» فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين، أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا، وثانيهما: مالا يوجد فيه إلا معلقا، فالأول قد بينا السبب فيه في الفصل الذي قبل هذا، وأنه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدته فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام فاحتاج الى تكريره فانه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل. والثاني ـ وهو مالا يوجد فيه إلا معلقا ـ فانه على صورتين إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمريض، فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من عاق عنه لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه مالا يلتحق، أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفي السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه أو سمعه من شيخه مذاكرة فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن

مشايخه فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة قال عثمان بن الهيثم حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى منها في فضائل القرآن وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها، فقال في التاريخ: قال ابراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثا، ثم قال حدثوني بهذا عن ابراهيم، ولكن ليس ذلك مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ «قال» لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال والله تعالى أعلم، وأما مالا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط غيره، وقد يكون حسنا صالحا للحجة، وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، قال الاسماعيلي قد يصنع البخاري ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على جهة التحديث به عنه. قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه وهو حديث صحيح على شرط مسلم وقد أخرجه في صحيحه كما سيأتي بيانه، ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: الله أحق أن يستحيا منه من الناس، وهو حديث

حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن كما سيأتي. ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ، فإسناده إلى طاوس صحيح إلا أن طاوسا لم يسمع من معاذ، فاما ما اعترض به بعض المتأخرين بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم وأنها لا تفيد الصحة الى من علق عنه بأن المصنف أخرج حديثا قال فيه قال عبدالله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لا تفاضلوا بين الأنبياء الحديث، فان أبا مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس بصحيح لأن عبدالله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة لا عن أبي سلمة، ثم قوى ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولا فقال عن عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهى، فهذا اعتراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي، وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبدالله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبدالله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبدالله بن الفضل فيه شيخين وسنزيد ذلك بيانا في موضعه إن شاء الله تعالى، والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبينه، فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جدا ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب، فانه أسنده في موضع آخر من طريق عبيدالله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي فيهم لديغ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه

قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله، فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، فمثال الأول: أنه قال في الصلاة ويذكر عن عبدالله بن السائب قال قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة ابن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبي ﷺ إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين الحديث، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافا كثيرا في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل، وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبدالله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك، ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل قوله في الوصايا ويذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي اسحق السبيعي عن

الحارث الأعور عن علي والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذي، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به. ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له وهو في الكتاب قليل جدا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه، فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووى اتفاق محققى المحدثين وغيرهم على اعتبارهما وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح، قال وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد انكار البيهقي على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جداً من فاعله، اذ يقول في الصحيح «يذكر ويروي» وفي الضعيف «قال وروى» وهذا قلب المعاني وحيد عن الصواب، قال وقد اعتنى البخاري رحمه الله باعتبار هاتين الصيغتين وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه بجزم مراعيا ما ذكرنا، وهذا مشعر بتحرية وورعه وعلى هذا فيحمل قوله ما أدخلت في الجامع إلا ما صح أي مما سقت إسناده والله تعالى أعلم اهـ كلامه، وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات فانه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من

فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومنها مفسر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا فانه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل والله الموفق، وهذا حين الشروع في سياق تعاليقه المرفوعة، والإشارة إلى من وصلها وأضفت إلى ذلك المتابعات لالتحاقها بها في الحكم وقد بسطت ذلك جميعه في تصنيف كبير سميته «تغليق التعليق» ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة، وذكرت من وصلها بأسانيدي إلى المكان المعلق، فجاء كتابا حافلا وجامعا كاملا لم يفرده أحد بالتصنيف، وقد صرح بذلك الحافظ أبو عبدالله بن رشيد في كتاب ترجمان التراجم له فقال: وهو - أي التعليق - مفتقر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه، تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها من الصحة والحسن، أو غير ذلك من الدرجات، وما علمت أحداً تعرض لتصنيف في ذلك وإنه لمهم لا سيما لمن له عناية بكتاب البخاري.

فصل في عَدَدِ أَحَادِيثِ البُخَارِي

عَـدُّ أَحَـادِيـثَ الصَحِيـحِ الْجَـامِـعِ
مُشْتَهِـرٌ عَلَـى خِلاَفٍ شَـائِـعِ
فَـابْـنُ الصَّلاَحِ سَبْعَـةٌ آلاَفُ
مَـعَ مَـائَتَيْـنِ خَمْسَـةٌ تُضَـافُ
مَـعَ سَبْعِينَ وَسِـوى مَـا كَـرَّرَا
أَرْبَعَـةُ ألآلاَفِ وَابْـنُ حَجَـرَا
سَبْعَـةُ آلافٍ يَلِـي مِئُـونَ
ثَلاَثَـةٌ مَـعْ سَبْعَـةٍ تِسْعُـونَ
وَغَيْـرُ مَـا كَـرَّرَهُ الْفَـانِ
سِـتَّ مِئِينِ بَعْـدَهُـا إِثْنَـانِ
مُتُـونُـهُ الْمَـرْفُـوعَـةُ الْمُعَلَّقَـةُ
وَلَـم تَصِـلْ فِـي مـوْضِـعٍ مُحَقَّقَـةُ
فِـي مِئَـةٍ مَـعْ تِسْعَـةٍ خَمْسُـونَ
فَجُمْلَـةُ الْخَـالِـصِ قُـلْ سِتُّـونَ
وَوَاحِـدٌ وَسَبْعَـةٌ مِئُـونَ
وَقَبْلَهَـا الْفَـانِ لَـوْ تَعُـونَ

عَلَّـــــقَ وَاحِـــــداً وَأَرْبَعِينَ
وَالأَلْـــفَ مَـــعْ ثَلاثَـــةٍ مِئِينَ
لِجُلِّهَـــا قَـــدْ أَخْـــرَجَ الْمُتُـــونَ
وَغَيْـــرَهُ مَـــعْ مِـــائَـــةٍ سِتُّـــونَ
مُتَـــابَعَـــاتُـــهُ مَـــعَ التَنْبِيـــهِ
عَلَـــى اخْتِلافٍ لِلـــرُّوَاةِ فِيـــهِ
أَرْبَعَـــةٌ يَلِيـــهِ أَرْبَعُـــونَ
وَبَعْـــدَهُ ثَلاَثَـــةٌ مِئُـــونَ
فَفِـــي الْكِتَـــابِ تِسْعَـــةُ أَلاَلآفِ
وَمَـــعْ ثَمَـــانِينَ حَـــدِيـــثَ الصَّـــافِـــي
بِلاَ اعْتِبَـــارِنَـــا لِمـــوقُـــوفَـــاتٍ
صَحَـــابَـــةٍ وَعَـــدٌّ مَقْطُـــوعَـــاتِ
ثُـــمَّ لَـــهُ إِثْنَـــانِ مَـــعْ عِشْـــرِيـــنَ
مِـــنَ الثَّلاَثِيَّـــاتِ لِلـــرَّاوِيـــنَ

شرح: وأما عدد أحاديث الجامع البخاري فهو كما في الارشاد قال ابن الصلاح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بتأخير الموحدة عن السين فيهما بالاحاديث المكررة وتبعه النووي وذكره مفصلة وساقها ناقلا لها من كتاب جواب المتعنت لأبي الفضل بن طاهر وتعقب ذلك الحافظ أبو الفضل ابن حجر رحمه الله تعالى باباً محرراً ذلك. وحاصله أنه قال جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته واتقنته سبعة آلاف بالموحدة بعد السين وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً، فقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنين وعشرين حديثاً،

والخالص من ذلك بلا تكرار ألفا حديث وستمائة وحديثان، وإذا ضم له المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهي مائة وتسعة وخمسون صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائة وإحدى وستين حديثاً، وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكررة مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وأربعون حديثاً، فجملة ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، خارجاً عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات على التابعين فمن بعدهم، هذا آخر ما بينه القسطلاني في هذا الباب والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين. لا اله الا الله محمد رسول الله.

وأما عدد كتبه وأبوابه فاشار بقوله رحمه الله تعالى بقوله:

فَصْلٌ - فِي عَدَدِ كُتُبِهِ وَأَبْوابِهِ

تَـزِيـدُ شَيْئـاً كُتُبُـهُ عَلَـى الْمائَـة
وَالأَبْـوابُ عَـدُّهَـا عِنْـدَ الْفِئَـة
ثَلاثَـةُ الآلافِ[1] مَـعْ مِئِينَ
أَرْبَعَـةٍ بِـالْخُلْـفِ مَـعْ خَمْسِينَ

شرح: وهو كما في الإرشاد حيث قال: وأما عدد كتبه فقال في الكواكب: إنها مائة وشيء وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون باباً مع اختلاف قليل في نسخ الأصول قلت: والمراد بالكتب هنا هو قوله كتاب كذا وكتاب في كذا والمراد بالباب هو قوله باب كذا أو باب في كذا، وقوله عند الفئة أي: الجماعة والأئمة بمعنى أئمة الحديث والله تعالى أعلم. الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله ولا اله الا الله محمد رسول الله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. انتهى.

فائدة: قوله في عدد كتبه... الخ والكتب جمع كتاب ـ وهو الجمع والضم ـ ومن ثم استعمل جامعاً للأبواب والفصول والجامعة للمسائل، والضم فيه بالنسبة إلى الحروف المكتوبة حقيقة، وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز فمراد الناظم رحمه الله تعالى بيان أن عدد قول البخاري في صحيحه كتاب كذا كتاب كذا كما بدأ به في الجامع بقوله كتاب الإيمان فإنه مائة وشيء وأما باب كذا باب كذا فثلاثة آلاف مع مئين.

فَصْلٌ - فِي أَلْقَابِهِ

أَلْقَـــابُـــه الْأَزْرَقُ أَيْ إِسْحَـــاقُ
وَذُو الْيَـــدَيْـــنِ إِسْمُـــهُ الخِرْبَـــاقُ
كَمَـــا الأَغَـــرُّ إِسْمُـــهُ سَلْمَـــانُ
سَعِيـــدُهُـــمْ حَيْـــثُ أَتَـــى سَعْـــدَانُ
كَـــذَلِـــكَ الْأَحْـــوَلُ فَهُـــوَ عَـــامِـــرُ
مُحَمَّـــدٌ نَجـــلُ عَلِـــيٍّ بَـــاقِـــرُ
وَأَعْـــرَجٌ فِـــي عَـــابِـــدِ الرَّحْمَـــنِ
كَـــذَا دُحَيْـــمٌ عَبْـــدة مِثْلَانِ
وَالْبَحْـــرُ عَبْـــدُالله ضَـــوءُ الْفَضْـــلِ
وَعَـــارِمُ مُحَمَّـــدُ بْـــنِ الفَضْـــلِ
فُلَيْـــحُ مَـــعْ مُسَـــدَّدٍ عَبْـــدُ الْمَلِـــكْ
ذَاتُ النِّطَـــاقَيْـــنِ لأَسْمَاءَ تَلَـــكَ
سُنَيْـــدُ إِسْمُـــهُ هُـــوَ الْحُسَيْـــنُ
مُسْلِـــمُ عِمْـــرَانُ هُـــوَ الْبَطِينُ
نَبِيـــلُ الضَّحَّـــاكُ نَجْـــلُ مُخَلِـــدِ
حِـــذَاؤُه جَـــا لَقَبـــاً لِخَـــالِـــدِ
قُتَيْبَـــةُ يَحْيَـــى عُبَيْـــدُالله
عُبَيْـــدُ عَبْـــدَانُ لِعَبْـــدِ اللهِ
كَـــذَا أَبُـــو الزَّنَـــادِ والسَّلْمُـــوَيَـــه
بِـــاسْـــمِ سُلَيْمَـــانَ لَهُـــمْ مَعْنِـــيهْ
وَزَادُ اِسْـــمُ كَـــاتِـــبِ الْمُغِيْـــرَة
رِشْـــكُ يَـــزِيـــدُ قَـــدْراً قَـــطُّ ذِكْـــرَه

وَفِـــي سُلَيْمَـــانَ وَلَـــدْ مِهْـــرَانَ
أَعْمَشُ وَالأَسْـــــودُ في شَـــــاذَانَ
بَهَـــــاءُ عَبْـــــدُاللهِ والْبُنْـــــدَارُ
مُحَمَّـــــدٌ أَبُـــوهُمَـــا بَشَّـــارُ
عُـــوَيْمِـــرُ لِعَـــامِـــرٍ فِـــي غُنْـــدَرِ
حَيْـــثُ أَتَـــى مُحَمَّـــدُ بْـــنِ جَعْفَـــرِ

شرح: اختار الناظم أيضاً هنا تقديم ذكر الألقاب بعد ذكر عدد كتبه وأبوابه خلافاً لما في الارشاد، فإنه ذكر عدد الشيوخ بعد ذكر عدد كتبه وأتى بالألقاب في محل آخر قبل هذا المحل أي في الفصل الثالث في نبذة لطيفة جامعة لفرائد موائد مصطلح الحديث.

قال القسطلاني: والألقاب نوع مهم قد تأتي في سياق الأسانيد مجردة عن الأسماء فيظن أنها أسماء فيجعل ما ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع آخر شخصين والذي في البخاري منه الأحول عامر بن سليمان الأزرق، اسحاق بن يوسف الأعرج، عبدالرحمن بن هرمز الأعمش، سليمان بن مهران الأغر، أبو عبدالله سلمان الباقر، محمد بن علي بن حسين، أبو جعفر الحبر، عبدالله بن عباس البطين، مسلم بن عمران، بندار محمد بن بشار، البهي عبدالله بن بشار الحذاء خالد بن مهران ختن المغربي بكر بن دحيم عبدالرحمن بن ابراهيم ذو البطين أسامة بن زيد ذو اليدين الخرباق الرشك يزيد الضبعي سعدان اللخمي سعيد بن يحيي بن صالح سلمويه سليمان بن صالح المروزي سيد مصغراً اسمه الحسين شاذان الأسود ابن عامر عارم محمد بن الفضل السدوسي عبدان عبدالله بن عثمان عبده بن سليمان اسمه عبدالرحمن عبيد بن إسماعيل هو عبيدالله عويمر الدرداء إسمه عامر غندر محمد بن جعفر فليح بن سليمان قيل اسمه عبد الملك قتيبة بن سعيد قيل اسمه يحي كاتب المغيرة اسمه وراد الماجشون أبو سلمة مسدد اسمه عبدالملك النبيل أبو عاصم الضحاك ابن

مخلد أبو الزناد لقب وكنيته أبو عبدالرحمن ذات النطاقين أسماء بنت ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما انتهى بيان الألقاب فيه والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

فَصْلٌ - في أنسَابِهِ

وَفِيهِ الأَنْسَابُ فَمُلاَئِيٌّ
أَبُو نُعَيْمٍ حُفَّرَ الأَوْسِيٌّ
عَبْدُ الْعَزِيزِ ثُمَّ الأَنْصَارِي
مُحَمَّدٌ كَذَاكَ فِي الْبَدْرِي
عُقْبَ سُلَيْمَانُ لَدَا التَّيْمِيِّ
وَعَابِدُ الْوَهَّابِ فِي الثَّقَفِيِّ
كَذَا سُلَيْمَانُ لَدَى الشَّيْبَانِي
مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَانِي
وَالشَّعْبِيَّ عَامِرُ وَالزُّهْرِي
مُحَمَّدُ بْنِ مُسْلِمٍ وَالْمَقْبُرِي
كَيْسَانُ وَابْنُهُ سَعِيدُ الْمَعْمَرِي
مُحَمَّدُ نُعَيْمُ فِي الْمُجَمِّرِي
ثُمَّ عُبَيْدُ اللهِ فَهُوَ العُمَرِي
يَعْقُوبُ الْقُمِّي وَسَعْدُ الخُدْرِي
عَمْرُو بْنُ عَبْدِالله فِي السَّعِيدِ
مُحَمَّدُ الْوَلِيدِ فِي الزَّبِيدِي

وَعَـابِـدُ المَلِـكِ هُـوَ العُقْـدِيُّ
وَعَـابِـدُ الرَحْمَـانِ مَسْعُـودِيُّ
عَمْـرُو بْـنُ يَحْيَـى فَهُـوَ السُّبَيْعِـي
كَـذَا عُبَيْـدُاللهِ فَهُـوَ الْأَشْجَعِـي
وَالْفَـرْوِي اِسْحَـاقُ وَالصَّنَـابِـحُ
فِـي عَـابِـدِ الرَّحْمَـنِ عَبْـدٌ صَـالِـحٌ

شرح: قال القسطلاني في الارشاد: والأنساب معرفتها مهمة فكثيراً ما يكون نسبة لقبيلة أو بطن أو جد أو بلد أو صناعة أو مذهب أو غير ذلك مما أكثره مجهول عند العامة معلوم عند الخاصة فربما يقع في كثير منه التصحيف ويكثر الغلط والتحريف والذي في البخاري منها الأشجعي عبيدالله بن عبدالرحمن الأويسي عبدالعزيز بن عبدالله الأنصاري شيخ البخاري محمد بن عبدالله بن المثنى البدري أبو مسعود عقبة بن عمرو البراء ابو العالية نسب إلى بري السهام التيمي سليمان الثقفي عبدالوهاب بن محمد بن عبدالمجيد الزبيدي محمد بن الوليد الزبيري أبو أحمد محمد بن عبدالله الأسدي الزهري محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب السبيعي عمرو بن عبدالله أبو إسحاق العيدي عمرو بن يحيى بن سعيد الشعبي عامر بن شراحيل الشيباني أبو إسحاق سليمان ابن أبي سليمان الصنابحي عبدالرحمن بن عيلة العدني عبدالله بن الوليد العقدي عبدالملك بن عمرو أبو عامر العمري عبيدالله بن عمر بن حفص الفروي إسحاق بن محمد الفريابي محمد بن يوسف الفزاري أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الدمشقي القمي هو يعقوب بن عبدالله له موضع واحد في الطب المجمر نعيم بن عبدالله المحاربي عبدالله بن محمد المسعودي اسمه عبدالرحمن بن عبدالله المعمري أبو سفيان محمد بن حميد المقبري. أبو سعيد كيسان وابنه سعيد المقدمي محمد بن أبي بكر المقبري ابو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد الملائي ابو نعيم الفضل بن دكين.

(ومن الرواة من نسب إلى غير أبيه) كيعلى بن منبه نسب إلى جدته واسم أبيه أمية ومعاذ ومعوذ وعوذ بنوا عفراء هي أمهم وأبوهم الحارث بن رفاعة

وعبدالله بن بحينة هي أمه وأبوه مالك وعبدالله بن أبي ابن سلوك هي أم أبي ومنهم من نسب الى زوج أمه كالمقداد بن الاسود وقد ينسب الراوي إلى نسبه يكون الصواب خلاف ظاهرها كأبي معود عقبة بن عمرو البدري إذ أنه لم ينسب لشهوده بدراً في قول الجمهور وأن عده البخاري فيمن شهدها بل كان ساكناً بها أو كسليمان بن طرخان التيمي ليس من تيم بل نزل بها. انتهى.

قلت: هذا من زيادتي على ما في النظم والحمد لله تعالى.

وأما المبهمات في الحديث وتكون في الإسناد والمتن من الرجال والنساء ويتوصل لمعرفتها بجمع طرق الحديث غالباً، مثاله في السند إبراهيم بن أبي عبلة عن رجل عن وائلة فالرجل هو الغريق بفتح الغين المعجمة وفي المتن حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بحيّ فلم يضيفوهم فلدغ سيدهم فرقاه رجل منهم. والراقي هو أبو سعيد الراوي المذكور وما في البخاري من هذا النوع يأتي مفسراً في مواضعه، من ارشاد الساري المقتبس منه شرحي هذا وذكرته هنا من زيادتي فالله سبحانه وتعالى يجازينا وإياه الجزاء الأوفى والحمد لله رب العالمين اللهم فصلِ على محمد وعلى آله.

تنبيه مهم: إعلم رحمك الله أني رأيت من الأمر المهم أن أذكر نسب البخاري نفسه وإن لم يذكر ذلك في النظم لشهرته ولقصده ذلك وذكره هنا من زيادتي على الأصل فأقول وبالله تعالى التوفيق. قال في إرشاد الساري: فصل في ذكر نسب البخاري ونسبته ومولده وبدء أمره ونشأته وطلبه للعلم وذكر بعض شيوخه ومن أخذ عنه ورحلته وسعة حفظه إلى غير ذلك.

هو الامام حافظ الاسلام خاتمة الجهابذة النقاد الأعلام شيخ الحديث وطبيب علله في القديم والحديث إمام الأئمة عَجماً وعرباً ذو الفضائل التي سارت السراة بها شرقاً وغرباً الحافظ الذي لا تغيب عنه شاردة والضابط الذي استوت لديه الطارفة والتالدة، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة بضم الميم وكسر المعجمة ابن برد زبه بفتح الموحدة وسكون الراء

بعدها دال مهملة مكسورة فزاي ساكنة فموحدة مفتوحة فهاء على المشهورة في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا وهو بالفارسية الزراع الجُعفي بضم الجيم وسكون العين المهملة بعدها فاء وكان بردزبه فارسياً على دين قومه ثم أسلم والده المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخارا فنسب إليه نسبه ولاء عملا بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له ولذا قيل للبخاري الجعفي ويمان هذا هو جد المحدث عبدالله بن محمد بن جعفر بن يمان السندي قال الحافظ ابن حجر: وأما ابراهيم بن المغيرة فلم يقف على شيء من أخباره وأما والد البخاري محمد فقد ذكرت له ترجمة في كتاب الثقات لابن حبان فقال في الطبقة الرابعة إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري يروي عن حماد بن زيد ومالك. روى عنه العراقيون وذكره ولده في التاريخ الكبير فقال: إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، سمع من مالك وحماد بن زيد، وصحب ابن المبارك وقال الذهبي في تاريخ الإسلام وكان أبو البخاري من العلماء البارعين وحدث عن أبي معاوية وجماعة. وروى عنه أحمد بن جعفر ونصر بن الحسين قال أحمد بن حفص دخلت على أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم عند موته فقال: لا أعلم في جميع مالي درهما من شبهة فقال أحمد فتصاغرت إليَّ نفسي عند ذلك، وكان مولد أبي عبدالله البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال، وقال ابن كثير ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارا وهي بضم الموحدة وفتح الخاء المعجمة وبعد الألف راء وهي من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند ثمانية أيام.

وتوفي أبو إسماعيل وهو صغير فنشا يتيماً في حجر والدته وكان أبو عبدالله البخاري نحيفاً ليس بالطويل ولا بالقصير، وقال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري، قلت للبخاري: كيف كان بدأ أمرك؟ قال ألهمت الحديث في المكتب ولي عشر سنين أو أقل ثم خرجت من المكتب بعد العشر فجعلت أختلف على الداخلي وغيره عجباً من شأنه.. انتهى.

فَصْلٌ - فِي عَدَدِ شُيُوخِهِ فِيهِ

شُيُوخُهُ فِيهِ ثَمَانُونَ يَلِي
تِسْعَتُهُمْ مَعْ مِائَتَيْنِ فَاشْمِلِ
مُنْفَرِداً عَنْ مُسْلِمٍ بِأَرْبَعَة
مِنْ مِائَةٍ بَعْدَ ثَلاَثِينَ فِئَة
أَمَّا شُيُوخُهُ عَلَى الإِطْلاَقِ
فَحَصْرُهُمْ فِي خَمْسَةِ الطِّبَاقِ
أَعْلاَهُمُ عَنْ تَابِعِيٍّ بِسَنَدِ
فَعَنْ حَمِيدَ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ
مَكِّيٍّ والنَّبِيلِ عَنْ يَزِيدِ
التَّابِعِيِّ ابْنُ أَبِي عَبِيدِ
كَذَا عُبَيْدُ اللَّهِ نَجْلُ مُوسَى
عَنْ إِسْمَاعِيلَ كَمَا عَنْ عِيسَى
خَلاَّدُهُم كَمَا أَبُو نَعِيمِ
عَنْ أَعْمَشٍ وَدُونَهُم كَآدَمِ
إِبْنُ أَبِي إِيَاسٍ أَوْ مِثْلَ أَبِي
مُسْهِرٍ أَوْ سَعِيدٍ أَوْ أَيُّوبِ

لَمْ يَرْوِ فِي صَحِيحِهِ عَنْ شَافِعِي
خَوْفَ النُّزُولِ مَعْ عُلُوٍ رَافِعِ
وَدُونَ مَنْ لَمْ يَلْقَ بِالأَتْبَاعِ
بَلْ عَنْ كِبَارِ تُبَّعِ الأَتْبَاعِ
مِثْلَ سُلَيْمَانَ قُتَيْبَةَ عَلِي
وَابْنِ مَعِينٍ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلِ
إِسْحَاقُ مَعْ عُثْمَانَ مَعْ نَعِيمِ
وَعَنْ أُولَاءِ اشْتِرَاكُ مُسْلِم
ودُونَهُمْ فِي طَلَبِ رُفَقَاءُ
لَهُ وَقَبْلَ سَبْعَ أَدَبَاء
كَابْنِ أَبِي حَاتَمِ الرَّازِيِّ
وَشَيْخِهِ مُحَمَّدِ الذِّهْلِيِّ
صَاعِقَةُ وَأَحْمَدُ بْنِ النَّضْرِ
كَذَاكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَادِرِ
وَدُونَهُمْ مَنْ كَانَ فِي عِدَادِ
طُلَّابِهِ فِي الْمَتْنِ والإِسْنَادِ
مِثْلُ إِبْنِ حَمَّادٍ هُوَ الأَيْلِيّ
وَابْنُ أَبِي العَاصِ الخَوَارِزِي
إِذْ لاَ يَكُونُ عَالِياً إِلاَّ اللَّذَا
عَنْ مَنْ عَلاهُ أَوْ دَنَاهُ أَخَذَا

شرح: وعدد مشائخه كما في الارشاد اللذين صرح منهم فيه مائتان وتسعة وثمانون، وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعة وثلاثون،

وتفرد أيضاً بمشائخ لم تقع الرواية عنهم لبقية أصحاب الكتب الخمسة. إلا بواسطة ووقع له أثنان وعشرون حديثاً ثلاثيات الأسناد والله سبحانه وتعالى الموفق والمعين.

وأما رحلته لطلب الحديث فقال الحافظ بن حجر: أول رحلته بمكة سنة عشر ومائتين قال ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركه أقر انه من طبقة عالية ما أدركها وإن كان أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون وأبي داود الطيالسي، وقد أدرك عبدالرزاق وأراد أن يرحل إليه وكان يمكنه ذلك فقيل له إنه مات فتأخر عن التوجه إلى اليمن ثم تبين أن عبدالرزاق كان حياً، فصار يروي عنه بواسطة ثم إرتحل بعد أن رجع من مكة إلى سائر مشائخ الحديث في البلدان التي أمكنته الرحلة إليها، وقال الذهبي وغيره: وكان أول سماعه سنة خمس ومائتين ورحل سنة عشرة ومائتين بعد أن سمع الكثير ببلده من سادة وقته محمد بن سلام البيكندي وعبدالله بن محمد المسندي ومحمد بن عرعره وهارون بن الأشعث وطائفة وسمع ببلخ من مكي بن إبراهيم ويحيى بن بشر الزاهد وقتيبة وجماعة وكان مكي أحد من حدثه عن ثقات التابعين، وسمع بمرو من علي بن شقيق وعبدان ومعاذ بن أسد وصدقة بن الفضل وجماعة وسمع بنيسابور من يحيى بن يحيى وبشر بن الحكم وإسحاق وعدة وبالري من إبراهيم بن موسى الحافظ وغيره، وببغداد من محمد بن عيسى بن الطباع وشريح بن النعمان وطائفة، وقال دخلت على معلى بن منصور ببغداد سنة عشر ومائتين وسمع بالبصرة من أبي عاصم النبيل وبدل بن المحبر ومحمد بن عبدالله الأنصاري وعبدالرحمن بن محمد بن حماد، وعمر بن عاصم الكلابي وعبدالله بن رجاء الغداني وطبقتهم. وبالكوفة من عبيدالله بن موسى وابن نعيم وطَلْق ابن غنام والحسن ابن عطية وهما أقدم شيوخه موتاً وخلاد بن يحيى وخالد بن مخلد وفروة بن أبي المفراء وقبيصة وطبقتهم.

وبمكة من أبي عبدالرحمن المقري والحميد وأحمد بن محمد الأزرقي وجماعة

وبالمدينة من عبدالعزيز الأويسي ومطرف بن عبدالله وأبي ثابت محمد عبدالله وطائفة، وبواسط من عمرو بن محمد بن عون وغيره وبمصر من سعيد بن أبي مريم وعبدالله بن صالح الكاتب وسعيد بن تليد وعمرو بن الربيع ابن طارق وطبقتهم، وبدمشق من أبي مسهر شيئاً يسيراً، ومن أبي النضر الفراديسي وجماعة، وبقيسارية من محمد بن يوسف الفريابي وبعسقلان من آدم بن أبي إياس وبحمص من أبي المغيرة وأبي اليمان وعلي بن عياش وأحمد بن خالد الوهبي ويحيى الوحاظي. انتهى.

(وعن محمد بن أبي حاتم) عنه أنه قال كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث، وقال أيضاً: لم أكتب إلا عمن قال إن الإيمان قول وعمل وقد حصرهم الحافظ ابن حجر في خمس طبقات.

الأولى: من حديث عن التابعين مثل محمد بن عبدالله الأنصاري حدثه محمد حميد، ومثل مكي بن إبراهيم، حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثل أبي عاصم النبيل حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضاً. ومثل عبيدالله بن موسى، حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد ومثل أبي نعيم حدثه عن الأعمش، ومثل خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى طهمان، ومثل علي بن عياش وعصام بن خالد حدثاه عن جرير بن عثمان وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثالثة: وهي الوسطى من مشائخه وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الاتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وأمثال هؤلاء. وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الدهلي وأبي حاتم الرازي ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وأحمد

بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشائخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السنن والاسناد سمع منهم للفائدة كعبدالله بن حماد الأملي وعبدالله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال لا يكون الرجل عالما حتى يحدث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه.. انتهى.

وقال التاج السبكي وذكره يعني البخاري أبو عاصم في طبقات أصحابنا الشافعية وقال: إنه سمع من الزعفراني وأبي ثور والكرابيسي قال ولم يرو عن الشافعي في الصحيح لأنه أدرك أقرانه والشافعي مات مكتهلا فلا يرويه نازلاً.

وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي وما برح رحمه الله تعالى يدأب ويجتهد حتى صار أظهر أهل زمانه، وفارس ميدانه، والمقدم على أقرانه، وأمتدت إليه الأعين وأنتشر صيته في البلدان ورحل إليه من كل مكان.. انتهى.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

فَصْلٌ - في عَدَد رُوَاتِهِ

تِسْعُونَ أَلْفاً قَدْ رَوَى الْبُخَارِي
عَنِ الَّذِي أَلَّفَهُ لِلْبَارِي
آخِرُهُمْ تَحْدِيثُهُ الْفَرْبَرِي
وَالْبَزْدَوِيُّ قَالَهُ إِبْنُ حَجَرِ

حَـــدَّثَ بِـــالحِجَـــازِ وَالْعِـــرَاقِ
وَمَـــا وَرَاءَ النَهْـــرِ بِـــاتِفَـــاقِ
فَقَـدْ رَوَى عَنْـهُ مِـنْ أَصْحَـابِ السُنَـنْ
الْتِـرْمِـذِيُّ لاَ النَسـائِـي فَـاعْـرِفَـنْ
وَمُسْلِـمٌ فِـي غَيْـرِ ذَا الصَّحِيـحِ قَـرْ
وَصَـالِـحٌ والْمَـرْوَزِيُّ ابْـنُ نَصرِ
وَابْـنُ أَبِـي عَـاصِـمٍ أَيْ أَبُـو بَكَـرْ
يَحْيَـى مُحَمـدُ بْـنِ جُمْعَـةِ الأَبَـر
كَـــذَاكَ إِبْـــرَاهِيمُ وَالْبَطِيـــنُ
صُهَيْـبُ أَوْ حَمَّـادُ وَالْحُسَيْـنُ
مَـعَ حَسَـنٍ أَحْمَـدَ وَابْـنِ عَنْبَـرِ
وَسَهْلِهِـمْ مُحَمَّـدِ بْـن جَعْفَـرِ
وَالْبَـزْدَوِي مَنْصُـورُ وَالْفِـرْبَـرِي
سِـرَاجُ عَبْـدُالله هُـمْ فِـي زُمَـرِ
وَاتَّصَلَـتْ لَنَـا إِلَـى الْفَصِيـحِ
مُحَمَّـدٍ رِوَايَـةُ الصَحِيـحِ
أَعْنِي بِـهِ إِبْـنَ يُـوسُـفِ الفِـرْبَـرِي
سُيُـولَـهُ فِـي كُـلِّ رَوْضٍ تَجْـرِي

شرح: القسطلاني ـ تنبيه ارشاد ـ

روينا عن الفربري أنه قال سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه عنه غيري، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: أطلق ذلك على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة بقاف ونون بوزن كبيرة البزدوي بفتح الموحدة وسكون الزاى وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث

عن البخاري بصحيح كما جزم به أبو نصر بن ماكولا وغيره.

قلت: وهو المراد في النظم بقوله آخرهم تحديث الفربري والبزدوي قاله ابن حجر. انتهى القسطلاني أيضاً.

وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً[1].

ومن رواة الجامع الصحيح أيضاً ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم ابن معقل النسفي الحافظ وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة وتوفي سنة أربعين ومائتين وكذلك حماد بن شاكر النسوي بالنون والمهملة وأظنه توفي في حدود التسعين وله فيه فوت أيضاً. واتصلت لنا روايته من طريق المستملي والسرخسي والكشميهني وأبي علي بن السكن الأخسيكن وأبي زيد المروزي وأبي علي بن شبويه وأبي أحمد الجرجاني والكشاني وهو آخر من حدث عن الفربري بالصحيح (أي فكل منهم أي من المستملي إلى الكشاني) الذي هو آخر من أخذ عن الفربري كلهم حدثوا عن الفربري إلا أن الكشاني هو آخرهم أخذا عنه رحمهم الله جميعاً.

فأما المستملي فرواه عنه الحافظ أبو ذر وعبدالرحمن الهمداني، وأما السرخسي فأبو ذر أيضاً وأبو الحسن الداودي، وأما الكشميهني فأبو ذر أيضاً وأبو سهل الحفص وكريمة، وأما أبو علي بن السكن فإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار.

---

(١) قوله (غلطا فاحشاً) كذا قال الحافظ وتبعه القسطلاني في مقدمة شرحه. ويقصد به العلامة الكرماني اذ ذكر الكرماني سنده الى ابي محمد عبد الله بن عبيد الله يحي ابن زكريا المؤدب قال: ويعرف بابن البيع بفتح الموحدة وكسر التحتانية الشديدة قال اخبرنا القارى الفقيه ابو عبدالله الحسين بن اسماعيل الظبي المحامدي وكان احد اجداده يتبع المحمل الذي يركب عليه. انظر مقدمة لامع الدراري ص - ٢٠٤.

وأما أبو زيد المروزي فأبو نعيم الحافظ وأبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي وأبو الحسن علي بن محمد القابسي، وأما ابن شبويه فسعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني أيضاً، وأما الجرجاني فأبو نعيم والقابسي أيضاً وأما الكشاني فأبو العباس جعفر بن محمد المستغفري فمشائخ أبي ذر ثلاثة، المستملي والكشميهني والسرخسي. ومشائخ أبي نعيم هما الجرجاني وأبو زيد المروزي. وأما الأصيلي والقابسي فكلاهما عن أبي زيد المروزي وأما العيار فابن شبّويه وأما الداودي فالسرخسي، وأما الحفص وكريمة فالكشميهني، وأما المستغفري فالكشاني وكلهم عن الفربري، وقد بلغ بعضهم يعني ابن اليونيني كما في الارشاد، في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات من ذكرناه راقما عليه ما يدل على مراده فعلامة أبي ذر الهروي (٥) والأصيلي (ص) وابن عساكر الدمشقي (ش) وأبي الوقت (٨) ولمشائخ أبي ذر الثلاثة الحموي (ح) والمستملي (س ت) والكشميهني (هـ) فما كان من ذلك بالحمرة فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبدالغني المقدسي على الحافظ أبي عبدالله الأتاجي بحق إجازته من أبي الحسين الفراء الموصلي عن كريمة عن الكشميهني وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني وقف جامع عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه بمصر وله رُقوم أخرى لم أجد ما يدل عليها وهي (عط ق ج وضع) ولعل الجيم للجرجاني والعين لابن السمعاني والقاف لأبي الوقت فان اجتمع ابن حمويه والكشميهني فمرقمهما هكذا (حهـ) أو المستملي والحموي فمرقمهما (حسـ) هكذا وإن إتفق الأربعة الرواة عنهم رقم لهم (هـ ص ش ظ) (وفي نسخة مصر شرط) وما سقط عند الأربعة زاد معها (لا) وما سقط عند البعض اسقط رقمه من غير (لا) مثاله أنه وقع في أصل سماعه في حديث بدء الوحي جمعه لك في صدرك (جمعه لك صدرك) باسقاط في (في نسخة ٥ ص ش ط) هذا إن وقع الاتفاق على سقوطها، فان كانت عند أحدهم وليست عند الباقين كتب عليها (لا) ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه وما صح عنده سماعه (أي اليونيني فالضمير هنا له بدليل قوله في نسخة أخرى الخطية وما صح عند

اليونيني سماعه وخالف مشائخ أبي ذر الثلاثة رقم عليه (ة) وفوقها صح وإن وافق أحد مشائخه فوقه فالله تعالى يثيبه على قصده ويجزل له من المكرمات جوائز رفده أبدع فيما رقم وأتقن فيما حرر وأحكم ولقد عول الناس عليه في روايات لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة وكثرة ممارسته له حتى إن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد كان الجمال بن مالك لما حضر المقابلة المذكورة إذا مر من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني هل الرواية فيه كذلك فان أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه. اهـ والحمد لله تعالى.

(القسطلاني أيضاً) وعلامات ما وافقت اباذر (٥) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب لتعلم الرموز. كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفى الله تعالى عنه آمين. اللهم صل على سيدنا محمد وسلم سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم.

الرُّوَاةُ عَنِ الْفِرَبْرِيّ وَهُمُ الْأُصُولُ

عَنِ الفِرَبِرِيِّ رَوَى إِبْنُ السَّكَنِ
سَعِيدُ مَعْ مُحَمَّدِ الْكَشْمَيْهَنِي
كَذَاكَ مُسْتَمْلِيهِ إِبْرَاهِيمُ
وَالْمَرْوَزِي مُحَمَّدٌ الْعَلِيمُ
وَأَحْمَدُ الأَخْسِيكِتِيُّ[1] الْأَوْحَدُ
كَذَاكَ جُرْجَانِيهِمُ مُحَمَّدُ

(١) الاخسيكثي: بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية وبفتح الكاف فمثلثة نسبة الى أخسيكث بلدة من بلاد فرغانة اهـ. من الهامش لبعض الصالحين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اهـ. محمد المنتقي.

وَالسَّرْخَسِيُّ وَهُوَ عَبْدُاللهِ
مَعَ ابْنِ شَبُّوَيَهَ عَالِي الْجَاهِ
مُحَمَّدٍ كَذَاكَ إِسْمَاعِيلُ
وَهُوَ الْكَشَانِي الْآخِرُ النَّبِيلُ

شرح: أقول وبالله تعالى التوفيق: قوله رحمه الله تعالى الرواة عن الفربري وهم الأصول أي هؤلاء الذين ذكر اسماءهم في هذا الفصل هم الرواة عن الفربري بلا واسطة أي الذين رووا الجامع الصحيح عن الفربري بأنفسهم بمعنى أنهم تتلمذوا عنده، فهم الأصول إذاً بالنسبة لمن أتى بعدهم وأخذوا أي رووا الجامع عنهم أي تلامذتهم لأنهم أي هؤلاء الذين أتوا بعده تلامذة الفربري كالفروع لأخذهم الجامع البخاري عن الفربري بالواسطة وسيأتي ذكر أسماء الرواة عن تلامذة الفربري، في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى، فهم الفروع في الرواية عن الفربري لأخذهم الجامع عن الذين رووه عن الفربري، وتقدم شرح هذا مع ما يأتي من الرواة عن الفربري الذين هم الفروع على سبيل الإجمال، وذلك عند قولنا حكاية عن القسطلاني (واتصلت لنا روايته من طريق) المستملي والسرخسي والكشميهني وأبي علي بن السكن الأخسيكثي وأبي زيد المروزي وأبي علي بن شبويه وأبي أحمد الجرجاني والكشاني وهو آخر من حدث عن الفربري بالصحيح.

قلت: وهذا هو مراد الناظم بقوله وهو الكشاني الآخر النبيل. انتهى. فهؤلاء المذكورون هم الأصول لأنهم الرواة عن الفربري من غير واسطة فهم من تلامذته وكل واحد منهم تلميذ له وقد سبق بيان ذلك مجملا حتى أتينا بضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات من ذكرناه راقماً عليه ما يدل على مراده فراجعه إن شئت وسآتيك إن شاء الله تعالى بمزيد البيان كالتكرار في الفصل الآتي والحمد لله تعالى.

الرُّواةُ - وهُمُ الْفُرُوعُ

رَوَى عَنِ الْحَافِظِ إِبْنِ السَكَنِ
ذُو الْحِفْظِ عَبْدُاللهِ وَهُوَ أَلْجُهَنِي
رَوَى أَبُو ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمَاهَنِي
كَذَا كَرِيمَةٌ وَحَفْصيٌّ عنِي

شرح: يعني أن الحافظ عبدالله الجهني روى عن ابن السكن.

قلت: وأما في الارشاد فقال وأما على بن السكن فاسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار.

وأما الكشميهني الذي هو أصل فقد روى عنه أبو ذر كذا كريمة وحفصة فهم ثلاثة وهم من الفروع وأصلهم الكشميهني. وهو عن الفربري كما تقدم بسطه على الإجمال، هذا حاصل البيتين ولله الحمد ولرسوله.

رَوَاهُ مُسْتَمْلِيهِمِ إِثْنَانِ هُمَا أَبُو ذَرٍّ مَعَ الْهَمَدَانِي

يعني أن المستملي الذي هو أصل لأنه روى عن الفربري له راويان هما أبو ذر والهمداني فهما فرعان نشئا عن الأصل الذي هو المستملي والله تعالى أعلم.

عَنِ السَّرَخْسِيِّ رَوَى الدَاوُدِي وَالْهَرَوِيُّ ذُو الْعُلاَ وَالْجِدِّ

أي وأما السرخسي الذي هو أصل لأنه روى عن الفربري له تلميذان أي

راويان فرعان عنه هما أبو الحسن الداودي وأبو ذر أيضاً، وهو المراد بالهروي والله تعالى أعلم بالصواب. اللهم صلي على سيدنا محمد وسلم.

رَوَى عَـــنِ الْأَخْسِيكَثِـــي الصَّفَّـــارُ
عَـــنْ إِبْـــنِ شَبُّـــوَيْـــهِ الْـعَيَّـــارُ

شرح: قوله روى عن الأخسيكني إلخ.. فهاك ما في الإرشاد من البيان حيث ذكر الصفار قال: وأما أبو علي بن السكن فاسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار بمعنى أن الصفار هذا فرع وأصله هو أبو علي بن السكن وابن السكن هذا هو المراد بالأخسيكثي[1].

ثم قال في الإرشاد: وأما ابن شبويه فسعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني أيضاً.

قلت: فالمعنى ان هؤلاء المذكورين هم الفروع عن ابن شبويه الذي هو أصل لأنه راوٍ عن الفربري فهم إذَنْ تلامذة له. انتهى.

قلت: انظره مع ما في البيت من قوله رحمه الله تعالى عن ابن شبويه العيار ـ انتهى. فتأمله وحرر المسألة والله يتولى هداك وسأرجع إليه إن شاء الله تعالى بعد أن لاح الأمر وانجلى الغبار عونك اللّهم بالفتح العام. آمين وصلى الله تعالى وسلامه على أشرف المخلوقين محمد وعلى آله وسلم.

قلت: بعد أن كتبت هذه المسألة بقدر دقيقة واحدة فطنت بأنها مطابقة لما في النظم فلا إشكال، وذلك فضل من الله تعالى قد أجاب لنا في أقل من دقيقة واحدة فالشكر له على ذلك وهو الهادي بمنه وكرمه جعلنا الله تعالى وإياكم من عباده الصالحين. آمين.

---

(١) في الارشاد ابو علي بن السكن الأخسيكني بالنون

قال الناظم رحمه الله:

مَعْ عَابِدُ الرَحْمَنِ الْهَمَدَاني
عَنْ مَروزِيٍّ وَعنِ الْجَرْجَانِي
أَلْقَابِسِّ مَعَ أَبِي نُعَيْمِ
لِلْمَروَزِيّ قَطْ أَصِيلِي يَنْمِي

شرح: قوله - مع عابد الرحمن الهمداني - متعلق بالبيت قبله فالمعنى كما تقدم أي العيار وعبدالرحمن الهمداني أيضاً رويا عن ابن شبويه، والله تعالى أعلم، ثم ترتيب الناظم على ما ظهر لي أن أبا زيد المروزي روى عنه أبو نعيم الحافظ وأبو محمد عبدالله ابن إبراهيم الأصيلي وأبو الحسن علي بن محمد القابسي. وأما الجرجاني فابو نعيم والقابس أيضاً. فمشائخ أبي نعيم هما الجرجاني وأبو زيد المروزي، وأما الأصيلي والقابس فكلاهما عن أبي زيد المروزي. قال الناظم: فقول القابسي الخ. فاعل روى المقدر قبل عن مروزي: اهـ.

ثُمَّ عَنِ الْكُشَّانِيَ الْمُسْتَاخِرِ
رِوَايَةً لِجَعْفَرِ الْمُسْتَغْفِرِي
فَهَؤُلَاءِ هُمْ رُوَاةُ الْجَامِعِ.
وَهُمْ أُصُولُهُ بِرَسْمٍ شَائِعِ

يعني أن الكشاني روى عنه المستغفري فالكشاني أصل لأنه روى عن الفربري والمستغفري فرع لانه روى عن الكشاني وكلاهما عن الفربري.

ثم صرح الناظم بأن هؤلاء الأئمة من الأصول والفروع منهم كلهم عن الجملة هم الأصول في الرواية أي رواية الجامع البخاري فجزاهم الله تعالى عن المسلمين خيراً وأن هذا القول ثابت شائع ظاهر مشتهرا. الحمد لله رب العالمين

رب توفني مسلما والحقني بالصالحين.

قلت: وقد تقدم بسط الكلام في هذا كله مفصلا عند قول صاحب الإرشاد واتصلت لنا روايته من طريق المستملي الخ.. وذلك في فصل عدد رواته وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق فراجعه إن شئت والله عليم حكيم. استغفر الله العظيم لا إله إلا الله محمد رسول الله.

إنْ نَقَصَ الْبَعْضُ حَدِيثاً كَمَلاَ
لِبَعْضِهِم[1] يُعَدُّ فَوْتاً حَصَلاَ
أوْ قَدَّمَ الْبَعْضُ عَلَى إنْقِلاَبِ
أوْرَاقِهِ يُحْمَلُ فِي الْكِتَابِ
أوْ خَالَفُوا فِي ضَبْطِ لَفْظٍ فَعَلَى
شَكِّ الْبُخَارِي أوْ رُوَاةٍ حُمِلاَ[1]
كَذَا اخْتِلاَفُهُم بِزَيْدِ كَلِمَةِ
أوْ جُمْلَةٍ وَكَوْنِهَا مُقَدَّمَة
قَدْ يُسْقِطُ النَّاسِخُ وَهْماً أوْ عَفَتْ
حَاشِيَةٌ بِمَا بِهَا فَانْخَزَمَتْ
وَإنْ فِي الإعْرَابِ لِذا الصَّوَابِ
لِغَيْرِهِ تَكَلُّفُ الإعْرَابِ
قَدِ اعْتَنَى الْحَافِظُ شَرَفُ الدِّينِ
ألْحَنْبَلِيُّ عَلِيّ اليُونِينِي
بِضَبْطِهِ رِوَايَةَ الصَحِيحِي
قَابَلَ أصْلَهُ لِذِي التَصْحِيحِي

أَرْبَعَةٌ مِنَ الْأُصُولِ مَا سُمِعْ
عَلَى الْأَصِيلِي وَأَبِي ذَرٍ تُبِعْ
وَابْنُ عَسَاكِرِ الدِّمَشْقِي وَأَبِي
الْوَقْتِ وَقْتَ السَّمَيْسَاطِي[1] يَجْتَبِي
صَ لِلْأَصِيلِي فِيهِ هَـ لِلْهَرَوِي
شَ لِلدِّمَشْقِي ظ أَبُو الْوَقْتِ نُوِي
بِلاَ لِسَقْطِهِمْ وجَ جُرْجَانِي
قَع أَبُوُ وَقْتٍ وَابْنُ السَّمْعَانِي
وَحَ لِحَمَوِي[1] وَلِمُسْتَمْلِي سِتّ
كُشْمِيهَنِي هِنِي وَجَمْعُهُمْ ثَبَتْ
مَا خَالَفَ الثَّلاثَةَ الغُرَّ وَصَح
لَدَيْهِ رَقْمٌ لاَ عَلَيْهِ تَحْتَ صَحّ
لَهُ فُرُوعٌ مِنْ أَجَلِّهَا الَّذي
لِلْعَالِمِ المِزِّيِّ بَحْرٍ ذِي آذِي
فَالْقَسْطَلاَنِي شَرْحُهُ عَلَيْهِ
بَنَاهُ رَاجِعاً بِهِ إِلَيْهِ

شرح: تقدم شرح هذه الأبيات كلها إجمالا وتفصيلا فراجعها إن شئت.

والحمد لله تعالى وحده.

فصل - في شراحه

قَـــدْ شَـــرَحَ الْجَـــامِـــعَ لِلْبُخَـــارِي
أَئِمَّـــةُ الْأُمَّـــةِ فِـــي الْأَقْطَـــارِ
كَحَمْـــــدِ الْخَطَّـــــابِ وَالتَّيْمِـــــيِّ
وَصَـــاحِـــبِ الْقَـــامُـــوسِ اللُّغَـــوِيّ
مُهَلِـــــبٌ تِلْمِيـــــذِهِ مُحَمَّـــــدٍ
أَبِـــي الزَّنَـــادِ وَالْفَقِيـــهِ أَحْمَـــدِ
مَـــعَ إِبْـــنِ بَطَّـــالٍ مَـــعَ الْكَـــرْمَـــانِـــي
وَمُغْلَطَـــائِـــيٍّ مَـــعَ التِّبْيَـــانِـــي
وَالشَّيْـــخ عَبْـــدالْوَاحِـــدِ بِـــنْ التِّينِ
وَابْـــنِ مُلَقِّـــنٍ وَبَـــدْرِ الدِّيـــنِ
وَابْـــنِ أَبِـــي جَمْـــرَةَ فِـــي مُخْتَصَـــرِه
لَـــهُ كَـــرَامَـــاتٌ أَتَـــتْ فِـــي ذِكْـــرِه
كَـــذَا أَبُـــو الْـــفَضْـــلِ بِفَتْـــحِ الْبَـــارِي
وَغَيْـــرِه مِصْبَـــاحَ كُـــلِّ قَـــارِي
مَـــعَ وَلَـــدِ الْكَـــرْمَـــانِ وَالْبُلْقَيْنِـــي
وَالْحَلَبِـــــيِّ وَهُـــــوَ ذُو تَبْيِينِ

وَالزيْـــنِ وَالْعَيْنِيِّ وَالْبَـــرْمَـــاوِي
مَـــعَ النَّـــوَيْـــرِيِّ كَـــذَا النَّـــوَاوِي
وَالزَّرْكَشِـــي وَالْبَـــدْرِ الدَّمَيْـــاطِـــي
وَالْقَسْطَلاَنَـــيِّ مَـــعَ السُّيُـــوطِـــي
وَهَكَـــذا عَبْـــدُ الرَحِيمِ الشَّـــافِعِـــي
وَغَيْـرِهِـمُ مِـنْ شَارِحِـي ذَا الْجَـامِـعِ
جَـــزَاهُـــمُ رِضْـــوانَـــهُ السَّلاَمُ
فِـــي جَنَّـــةِ السَّلاَمِ وَالسَّلاَمُ
هُنَـــا انْتَهَـــى بِـــرَحْمَـــةِ الْمَنَّـــانِ
عَـــامَ بَشِيرٍ مَنْصِـــفَ الشَّعْبَـــانِ
سِـــرَاجُ هَـــذَا الْجَـــامِـــعِ الْبُخَـــارِي
مُقْتَبِســاً مِـــنْ ضَـــوْءِ فَتْـــحِ الْبَـــارِي
وَالْحَمْـــدُ للهِ عَلَـــى الْإِتْمَـــامِ
ثَـــمَّ صَلاَتُـــه مَـــعَ السَّلاَمِ
عَلَـــى نَبِيِّـــهِ الْعَلِـــيِّ الْأَمْجَـــدِ
سَيِّـــدِنَـــا خَيْـــرِ الْوَرَى مُحَمَّـــدِ
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ الْأَعْلاَمِ
وَمَـــنْ تَلاَهُـــمُ عَلَـــى الْإِسْلاَمِ

شرح: قال القسطلاني في إرشاد الساري وقد اعتنى الأئمة بشرح هذا الجامع (فشرحه الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي بشرح لطيف فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة) واعتنى الإمام محمد التيمي بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التنبيه على أوهامه، وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد

الداودي وهو ممن ينقل عنه ابن التين الآتي. ومنهم المهلب بن أبي صفرة وهو ممن اختصر الصحيح، ومنهم أبو الزناد سراج واختصر شرح المهلب تلميذه أبو عبدالله محمد بن خلف بن المرابط وزاد عليه فوائد، وهو ممن نقل عنه ابن رشيد وشرحه أيضاً الإمام أبو الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطال وغالبه في فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالبا قال القسطلاني وقد طالعته وشرحه أيضاً الإمام أبو حفص عمر بن الحسن بن عمر الفوزني الأشبيلي وكذا أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر بن التيمي وهو واسع جدا.

والإمام عبدالواحد بن التين بفوقية بعدها تحتية ثم نون السفاقسي وقد طالعته والزين المنير في نحو عشر مجلدات، وأبو الأصبع عيسى ابن سهل بن عبدالله الأسدي والإمام قطب الدين عبدالكريم الحلبي الحنفي والإمام مغلطائي التركي قال صاحب الكواكب: وشرحه بتتميم الأطراف أشبه وبصحف تصحيح التعليقات أمثل وكأنه من إخلائه من مقاصد الكتاب على ضمان، ومن شرح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمان واختصره الجلال التباني وقد رأيته والعلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن محمد بن سعيد الكرماني فشرحه بشرح مفيد جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفوائد وسماه الكواكب الدراري لكن قال الحافظ بن حجر في الدرر الكامنة وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف. انتهى.

وكذا شرحه ولده التقي يحيي مستمدا من شرح أبيه وشرح ابن الملقن وضاف إليه من شرح الزركشي وغيره من الكتب وما سنح له من حواشي الدمياطي وفتح الباري والبدر العنتابي وسماه مجمع البحرين وجواهر الحبرين وقد رأيته وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه مسودة وكذا شرحه العلامة السراج الملقن وقد طالعت الكثير منه وكذا العلامة شمس الدين البرماوي في أربعة أجزاء أخذه من شرح الكرماني وغيره كما قال في أوله، ومن أصوله

أيضاً مقدمة فتح الباري وسماه اللامع الصبيح ولم يبيض إلا بعد موته وقد استوفيت مطالعته كالكرماني.

وكذا شرح الشيخ برهان الدين الحلبي وسماه التلقيح لفهم قاريء الصحيح وهو بخطه في مجلدين وبخط غيره في أربعة، وفيه فوائد حسنة وقد التقط منه الحافظ ابن حجر حيث كان بجلب ما ظن أنه ليس عنده لكونه لم يكن معه إلاكراريس يسيرة من الفتح وشرحه أيضاً شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل بن حجر وسماه فتح الباري وهو في عشرة أجزاء ومقدمته في جزء وشهرته وانفراده بما اشتمل عليه من الفوائد والحديثية والنكات الأدبية والفوائد الفقهية تغني عن وصفه لا سيما وقد امتاز كما نبه شيخنا بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الإحتمالات شرحا وإعراباً، وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري بذكره فيه ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه قال شيخنا: وكثيرا ما كان رحمه الله تعالى يقول أَوَدُّ لَوْ تَتَبَّعْتُ الحَوَالاَتِ التي تقع لي فيه فإن لم يكن المحال به مذكورا وذكر في مكان آخر غير المحال عليه يقع إصلاحه فما فعل ذلك فاعلمه. وكذا ربما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الإحتمالات أو الأقوال في موضع ثم يرجع في موضع آخر غيره إلى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه بل هذا أمر لا ينفك عنه كثير من الأئمة المعتمدين، أنظر بقية الكلام في إرشاد الساري.

وفيه أيضاً: وقد اختصر فتح الباري شيخ مشائخنا الشيخ أبو الفتح محمد بن الشيخ زين الدين الحسين المراغي وقد رأيته بمكة وكتبت كثيرا منه. وشرحه العلامة بدرالدين العيني الحنفي في عشرة أجزاء أو أزيد وسماه عمدة القاري وهو بخطه في أحد وعشرين جزءاً مجلدا بمدرسته التي أنشأها بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر، وكذا شرح مواضع من البخاري الشيخ

بدرالدين الزركشي في التنقيح وللحافظ ابن حجر نكت عليه لم تكمل، وكذا شرح الحافظ الجلال السيوطي فيما بلغني في تعليق لطيف قريب من تنقيح الزركشي سماه التوشيح على الجامع الصحيح، وكذا شرح منه شيخ الإسلام أبو زكريا يحيى النووي قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان، طالعتها وانتفعت ببركتها. وكذا الحافظ بن كثير قطعة من أوله والزين بن رجب الدمشقي ورأيت منه مجلدة والعلامة السراج البلقيني رأيت منه مجلدة أيضاً والبدر الزركشي في غير التنقيح مطولا رأيت منه قطعة بخطه والمجلد الشيرازي اللغوي مؤلف القاموس سماه منح الباري بالسيح الفسيح المجاري في شرح البخاري كمل ربع العبادات منه في عشرين مجلدا وقدر تمامه في أربعين مجلدا قال التقي الفاسي لكنه قد ملأه بغرائب المنقولات لا سيما لما اشتهر باليمن مقالة ابن عربي وغلب ذلك على علماء تلك البلاد وصار يدخل في شرحه من فتوحاته الكثير ما كان سببا لشين شرحه عند الطاعنين فيه وكذا بلغني أن الإمام أبا الفضل النويري خطيب مكة شرح مواضع من البخاري وكذا العلامة محمد بن أحمد بن مرزوق شارح بردة البوصيري وسماه المتجر الربيح والمسعى الرجيح في شرح الجامع الصحيح ولم يكمل أيضاً، وشرح العارف القدوة عبدالله بن أبي جمرة ما اختصر منه وسماه بهجة النفوس وقد طالعته. انتهى. قلت وأنا بحمد الله تعالى الآن في حالة كتابي لهذا الشرح انْتَفِعْ به فالله يجازيه الجزاء الأوفى، وكما طالعت إرشاد الساري ولا أزال انتفع به وأستفيد منه والذي هو الأصل والأم لهذا التعليق الذي أنا فيه فالحمد لله تعالى على إنعامه وفي إرشاد الساري أيضاً والبرهان النعماني إلى أثناء الصلاة ولم يف بما التزمه رحمه الله تعالى وإيانا.

وشيخ المذهب وفقيه شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري السنيكي والشمس الكوراني مؤدب السلطان المظفر أبي الفتح محمد بن عثمان فاتح القسطنطينية سماه الكوثر الجاري الى رياض صحيح البخاري - وهو مجلدتين

وللعلامة شيخ الاسلام جلال الدين البلقيني بيان ما فيه من الإبهام وهو في مجلدة واحدة وصاحبنا الشيخ أبو البقاء الأحمدي أعانه الله تعالى على الإكمال وشيخنا فقيه المذهب الجلال البكري وأظنه لم يكمل وكذا صاحبنا الشيخ شمس الدين الدلجي كتب منه قطعة لطيفة، ولأبن عبدالبر الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري سأله عنها المهلب بن أبي صفرة، وكذا لأبي محمد بن حزم عدة أجوبة عليه، ولابن المنير حواشٍ على ابن بطال وله أيضاً كلام على التراجم سماه المتواري. وكذا لأبي عبدالله بن رشيد ترجمان التراجم. وللعقبة أبي عبدالله محمد ابن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة وهي مائة ترجمة لشيخ الاسلام الحافظ بن حجر انتقاض الاعتراض يجيب فيه عما أعترضه عليه العيني في شرحه طالعته لكنه لم يجب عن أكثرها ولعله كان يكتب الاعتراضات ويبيض لها ليجيب عنها فأخترمته المنية.

وله أيضاً الاستنصار على الطاعن المعثار وهو صورة فتيا عما وقع في خطبة شرح البخاري للعلامة العيني، وله أيضاً أحوال الرجال المذكورين في البخاري، زيادة على ما في تهذيب الكمال وسماه الأعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام، وله أيضاً تعليق التعليق ذكر فيه تعاليق أحاديث الجامع المرفوعة وآثاره الموقوفة والمتابعات ومن أصلها بأسانيده إلى الموضع المعلق وهو كتاب حافل عظيم في بابه لم يسبقه اليه أحد فيما أعلم. قاله القسطلاني في الارشاد أي في إرشاد الساري شرح البخاري فلله دره.

والحمد لله تعالى وصلواته وسلامه على سيدنا محمد رسول الله.

تنبيه مهم يتعلق بحاصل ما جاء من رواة الصحيح الجامع

قال الامام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث (٧٧٣ - ٨٥٢) في ديباجة فتح الباري ج ١ ما يلي:

وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة، وأن أسوقها على نمط مخترع فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب فأقول وبالله تعالى التوفيق:

إتصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة، وكان سماعه للصحيح مرتين: مرة بفربر ستة ثمان وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين. ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، وكان من الحفاظ وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان فاتته من الجامع أوراق رواها بالاجازة عن البخاري نبه على ذلك أبو علي الجياني في تقييد المهمل. ومن طريق حماد بن شاكر النسوي وأظنه مات في حدود التسعين وله فيه فوت أيضاً. ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة - بقاف ونون بوزن يسيرة - البزدوي بفتح الموحدة وسكون الزاي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابن ماكولا وغيره، وقد عاش

بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن اسماعيل المحاملي ببغداد، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

فأما رواية (الفربري) فأتصلت إلينا عنه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي، والفقيه أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، وأبي علي محمد بن عمر بن شبويه، وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني وأبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسي، وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشميهني وأبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري. فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبدالله بن محمد بن أسد الجهني، وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبدالله بن أحمد الهروي وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني، وأما رواية الأخسيكثي فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد. وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي. وأما رواية أبي علي الشبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني أيضاً. وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً. وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداودي. وأما رواة الكشميهني فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكريمة بنت أحمد المروزية وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر ابن محمد المستغفري.

(فصل) فأما رواية الجهني عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو علي محمد بن

أحمد بن علي بن عبدالعزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبدالله بن عبدالرحمن الديباجي عن عبدالله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال:

حدثنا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجياني في كتاب تقييد المهمل له قال: أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء بقراءتي عليه وأبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر الحافظ إجازة قالا: حدثنا أبو محمد الجهني وكان ثقة ضابطاً بسنده. وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرىء على أبي محمد عبدالله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال: أنبأنا إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري، أنبأنا أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي حرمي المكي سماعاً عليه بجميعه سوى من قوله: باب (والي مدين أخاهم شعيباً) إلى قوله: باب مبعث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاجازة أنبأنا أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي، أنبأنا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ ابو ذر عبدالله بن أحمد الهروي أنبأنا أبي. وأما رواية عبدالرحمن الهمداني عن شيخه فأخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان بن العلامة أبي حيان اذناً مشافهة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحوص عن أبي القاسم بن بقى[1] عن شريح بن علي[2] بن أحمد بن سعيد عن عبدالرحمن. وأما رواية إسماعيل فبهذا السند الى أبي حيان، أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف الطحالي ويوسف بن إبراهيم بن أبي ريحانة المالقي إجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري بن الهيثم[3] أنبأنا القاضي

---

(١) ن. خ: ابن تقي.

(٢) ن. خ: شريخ بن محمد بن علي الخ.

(٣) ن. خ: بن اليتيم.

أبو سليمان داود بن الحسن[1] الخالدي عنه، وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان[2] بن حمزة بن أبي عمر عن محمد بن عبدالهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي[3] أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم.

وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالاسناد الماضي إلى أبي علي الجياني أنبأنا أبو شاكر عبدالواحد بن محمد بن وهب[4] وغيره عن الأصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي. وبالاسناد الماضي الى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال أنبأنا عبدالرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم وأما رواية سعيد العيار فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهتان[5] عن العلامة تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري أنبأنا منصور بن عبدالمنعم بن عبدالله بن محمد بن الفضل الرازي، أنبأنا محمد بن إسماعيل الفارسي سماعاً وجد أبي محمد بن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد. وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشائخ أبو محمد عبدالرحيم بن عبدالكريم بن عبدالوهاب الحموي وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبدالوهاب بن عبدالمؤمن التعلي[6] وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي

---

(١) ن. خ: داود بن محمد بن الحسن.

(٢) ن. خ: سليمان.

(٣) ن: المدني الخ.

(٤) ن. خ: بن موهب.

(٥) ابو الوقت هو عبد الأول كما في هدى الساري اهـ. محمد المنتقي ـ اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم.

(٦)

قال الأولان: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصالحي وست الوزراء وزيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية. وقال أبو إسحاق: أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة، وقال علي: قرىء على ست الوزراء وزيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية. وقال أبو إسحاق: أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة، وقال علي: قرىء على ست الوزراء وأنا أسمع، وكتب الى سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبدالرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبدالدائم قال الخمسة: أنبأنا أبو عبدالله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعاً وقالوا - سوى المرأة - كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي بن أبي بكر روزبه القلانسي، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعرانة[1] وثابت بن محمد الخجندي ومحمد بن عبدالواحد المديني قالوا: أنبأنا أبو الوقت عبدالأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه.

وأما رواية الحفص فبالاسناد الماضي إلى منصور أنبأنا أبو بكر وجيه بن طاهر وعبدالوهاب بن شاه الشاذياخي سماعاً وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي إجازة قالوا: أنبأنا الحفصي. وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي سماعاً عليه لبعضه وإجازة لسائره، أنبأنا أبو علي عبدالرحيم بن عبدالله الأنصاري أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسق الدمشقي وإسماعيل بن عبدالقوي بن عزون وعثمان بن عبدالرحمن بن رشيق سماعاً عليهم سوى من باب المسافر إذا جدبه السير في أواخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب الى باب الشروط في الكتابة ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى الاسلام منه فإجازة منهم ومن

---

(١) ن . خ : شعوانة.

الحافظ رشيدالدين أبي الحسين يحي بن علي العطار لجميعه قالوا: أخبرنا أبو القاسم هبةالله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبدالله محمد بن بركات النحوي السعدي عنها. وأما رواية المستغفري فبالاسناد الماضي إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه.

(فصل) وأما رواية (ابراهيم بن معقل) فبالاسناد إلى أبي علي الجياني أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي سماعاً لبعضه وإجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري عنه. وأما رواية حماد بن شاكر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبدالحميد في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن ابن السيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أحمد بن محمد بن رميح النسوي عنه. وأما رواية أبي طلحة البزدوي فبالسند إلى المستغفري أنبأنا أحمد بن عبدالعزيز عنه.

وقد انتهى الغرض الذي أردته، من التوصيل الذي أوردته، فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشائخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله تعالى التوفيق، وهو المسئول أن يعينني على السير في أقوم طريق.

فائدة - قوله الاخسيكتي الخ. فبالتاء والثاء عند بعضهم. وأما في معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف الياس سركيس فقال عند محمد... ص ٤٠٦ بما نصه

الاخسيكتي بالتاء - محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الاخسيكتي أبو الوفاء المعروف بابن أبي المناقب. كان شيخاً فاضلاً إماماً في الفروع والأصول له المختصر في أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحسامي. ونسبته إلى

تنبيه مهم

أعلم أن الفربري هو الذي عليه مدار الروايات في هذا الزمان، قال الحافظ في المقدمة: والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه العصور وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري وقال الكرماني: الفربري بفتح الفاء وكسرها وفتح الراء الأولى وإسكان الموحدة منسوباً إلى قرية من قرى بخاري سمع الصحيح من البخاري مرتين، مرة بفربر ومرة ببخاري، وقيل ثلاث مرات، وحامل لواء البخاري رواية، ولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين ومات سنة عشرين وثلاث مأة، وفي اليانع الجني: فربر بكسر الفاء قرية بينها وبين بخارى ثلاث مراحل، وقال النووي في مقدمة شرحه: الفربري منسوب إلى فربر قرية من قرى بخارى، وهي بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحدة، ويقال بفتح الفاء أيضاً وممن ذكر الوجهين في اللغة القاضي عياض وأبو إسحاق بن قرقول صاحب مطالع الأنوار وأبو بكر الحازمي، وقال الحازمي: الفتح أشهر، ولم يذكر ابن ماكولا غيره والوجهان في النسب لهما في القرية روينا عن الإمام أبي نصر الكلاباذي، قال كان سماع الفربري من البخاري يعني صحيحه مرتين، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومأتين، ثم مرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومأتين وتوفي الفربري لعشر بقيت من شوال سنة عشرين وثلاث مائة وقال السمعاني في أماليه: ولد الفربري سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

وقال النووي في مقدمة شرحه: اعلم أن صحيح البخاري متواتر عنه، وأشتهر عنه من رواية الفربري روينا عن الفربري أنه قال: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل: فما بقي أحد يرويه غيري، ورواه عن الفربري خلائق فهم أبو محمد الحموي، وأبو زيد المروزي وأبو إسحاق المستملي، وأبو سعيد أحمد بن محمد وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدالعزيز الجرجاني، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني، وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاطب الكشاني، ومحمد بن أحمد بن مت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق وآخرون، ثم رواه عن كل واحد من هؤلاء جماعات، واشتهر في بلادنا عن أبي [1] الوقت عن الداودي عن الحموي عن الفربري عن البخاري، وروياه عن جماعة من أصحاب أبي الوقت.

وقال الحافظ في الفتح: أما رواية الفربري فاتصلت الينا عنه من طريق الحافظ أبي علي سعيد ابن عثمان بن سعيد بن السكن، بفتح السين والكاف والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي المتوفي سنة ٣٧٦، وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة وسكون التحتية وفتح الكاف، ثم مثلثة، نسبة إلى أخسيكث مدينة على شاطىء نهر الشاس من بلاد فرغانة كما في اللب، كذا في نيل الأماني، وكذا ضبطه في معجم البلدان ثم قال: وبعضهم يقوله بالتاء المثناة أي بدل المثلثة في آخره، وهو الأولى، لأن المثلثة ليست من حروف العجم،ثم بسط في أحوالها والفقيه أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، وأبي علي محمد بن عمر بن شبويه بشين معجمة مفتوحة فموحدة مضمومة مشدودة فواو ساكنة فمثناة تحتية مفتوحة، وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني بضم الجيم الأولى، مدينة مشهورة بين طبرستان وخراستان، وأبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسي

---

(١) أبو الوقت هو عبدالأول كما في هدى الساري ا هـ.

محمد المنتقى ـ اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم.

بتشديد السين المهملة والراء المفتوحتين والخاء المعجمة الساكنة، ثم سين مهملة مكسورة نسبة إلى سرخس مدينة بخراسان.

وهذا الطريق هو الذي ذكروه بطريق الحموي كما تقدم في كلام النووي أيضاً، قال النووي: أما الحموي فهو بفتح الحاء المهملة وضم الميم المشددة هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حموية السرخسي وكان سماعه صحيح البخاري من الفربري بفربر ٣١٠ هـ وتوفي في ذي الحجة لليلتين بقيتا من ٣٨١ هـ، وفي اليانع الجني «الحموي بتشديد الميم المفتوحة نسبة إلى جده حموية بفتح المهملة وضم الميم المشددة وإسكان الواو وفتح المثناة التحتية، فعلم من هذا ان نسخة السرخسي والحموي واحدة، فما في مقدمة شيخ المشائخ مولانا الحاج أحمد علي المحدث السهارنفوري من جعلهما نسختين والوضع لكل منهما رمزاً مشكل، وأبي الهيثم بفتح الهاء وإسكان المثناة التحتية وفتح المثلثة محمد بن مكي بفتح الميم وتشديد الكاف ابن زراع بضم الزاى وخفة الراء وبالمهملة الأديب الكشماهني بكاف مضمونة وشين معجمة ساكنة وفتح الهاء قرية بمرو، وفي المعجم كشميهن بالضم ثم السكون وفتح ميم وسكون ياء وهاء مفتوحة ونون قرية عظيمة من قرى مرو.

وفي الأنساب للسمعاني توفي بقريته يوم عيد الأضحى من سنة ٢٨٩ كذا فيه، وتبعه غيره، ووقع فيه التحريف من الناسخ في عدد المائة والصواب سنة تسع وثمانين وثلاث مائة كما في لباب الأنساب وهو الصواب وفي هذه السنة ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن عابد إذ قال: وفيها مات راوية الصحيح أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني المروزي يوم عرفة، ومما يدل على غلط الأول أنه قرأ البخاري على شيخه الفربري ٣١٦ هـ كما في مشيخة صاحب الهداية على ما حكاه صاحب الجواهر المضيئة لكنه ذكره بلفظ محمد ابن بكر، وأيضاً وفاة الفربري ٣٢٠ هـ ووفاة تلميذه أبي ذر ٤٣٤ هـ،

وهذان يبعدان وفاته ٢٨٩ فتدبر.

وأبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني بالشين المعجمة المشددة بعد الكاف المضمومة نسبة إلى كشانية بلد بصقة وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري، فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبدالله بن محمد بن أسد الجهني، وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر، بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء عبدالله بن أحمد الهروي بفتح الهاء والراء المولود ٣٥٥ أو ٣٥٦ المتوفي ٤٣٤، وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني، وأما رواية الأخسيكتي فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد، وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي، وأما رواية أبي علي الشبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار بعين مهملة مفتوحة ومثناة تحتية مشددة آخره راء، وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني أيضاً وأما رواية أبي أحمد الجرجاني رواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً، وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر أيضاً، وأبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداؤدي، وأما رواية الكشميهني فرواها عنه أبو ذر أيضاً، وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي، وكريمة بنت أحمد المروزية وأما رواية الكشاني فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري، انتهى ما في الفتح بزيادة من ضبط الأسماء من القسطلاني وشرح مقدمته.

وعلم من ذلك أن الرواة عن الفربري على ما ذكره الحافظ تسعة وقد تقدم في كلام النووي ثمانية، الستة منها مذكورة في كلام الحافظ أيضاً، والأثنان وهما أبو سعيد أحمد بن محمد، ومحمد بن أحمد بن متزائدان، وفي «اليانع الجني» في أسانيد الشيخ عبدالغني رجل آخر وهو أحد الأبدال بسمرقند الشيخ أبو لقمان يحي بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني المعمر مائة وثلاثة وأربعين سنة، قال وقد سمع جميعه عن محمد بن يوسف الفربري، وذكر في

اليانع السند إليه من طريق المعمر بابا يوسف الهروي المعروف بسي صد ساله، فعلم من هذا أن الرواة عن الفربري أثنا عشر رجلا، تسعة في الفتح والأثنان في شرح النووي وواحد في اليانع الجني وهذا شكله.

ابو عبدالله محمد بن يوسف الفربري المولود ٢٣١ هـ المتوفي ٣٥٢ هـ.

١) (ابن السكن) أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن المتوفي ٣٥٢ هـ.

١ - روى عنه عبدالله بن محمد بن أسد الجهني.

٢) (المستملي) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المتوفي ٣٧٦ - كرماني قسطلاني -.

٢ - روى عنه أبو ذر عبدالله أحمد الهروي المالكي المتوفي ٤٣٤ - قسطلاني -.

٣ - روى عنه عبدالرحمن بن عبدالله الهمداني.

٣) (الأخسيكثي) بفتح الهمزة أو سكون الخاء آخره مثلثة أو مثناة فوقية أبو نصر أحمد بن محمد المتوفي ٣٧٦ هـ.

٤ - روى عنه إسماعيل بن إسحاق الصفار الزاهد.

٤) (أبو زيد) المروزي الفقيه محمد أحمد المتوفي ٣٧١ هـ.

٥ - روى عنه أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي المالكي المتوفي ٣٩٢ هـ.

٦ - وروى عنه أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله المتوفي ٤٣٠ هـ.

٧ - وروى عنه أبو الحسن علي بن محمد القابس المالكي المتوفي ٤٠٣ هـ.

٥) (الشبوي) ابن شبوية أبو علي محمد بن عمر بن شوية.

٨ - روى عنه سعيد بن أحمد الصيرفي العيار وعبدالرحمن الهمداني المذكور في رقم ٣ - .

٦) (الجرجاني) أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني المتوفي ٣٧٣ هـ أو بعدها بسنة، كذا في تاريخ جرجان ص ٣٨٤. روى عنه أبو نعيم المذكور في رقم ٦ - والقابسي المذكور في رقم ٧.

٧) (السرخسي الحموي) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حموية المولود ٢٩٣ - كرماني - وقرأ البخاري على الفربري ٣١٠ وتوفي ٣٨١ هـ. روى عنه أبو ذر المذكور في رقم ٢.

٩ - وأبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداؤدي المتوفي ٤٦٧ هـ بسط ترجمته الكرماني.

٨) (الكشميهني) أبو الهيثم محمد بن مكي ويقال الكشماهني المتوفي ٣٨٩. وقرأ البخاري على الفربري ٣١٦.

كما تقدم. روى عنه أبو ذر المذكور في رقم ٢.

١٠ - وروت عنه كريمة بنت أحمد المروزية المتوفاة ٤٦٥ هـ ولها مائة سنة كذا في دول الاسلام ص ٢١٢ ج ١.

١١ - وروى عنه أبو سهل محمد بن أحمد الحفص المتوفي ٤٦٦ (كذا في التذكرة).

٩) (الكشاني) بضم الكاف وتشديد الشين إسماعيل بن محمد المتوفي ٣٩١ هـ - تشكيل - وهو آخر من حدث عن الفربري على ما قاله الحافظ.

١٢ - روى عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري المتوفي ٤٣٢ هـ.

١٠) (أبو سعيد) أحمد بن محمد وهو أحد الرجلين اللذين زادهما النووي كما تقدم ولم يذكر النووي سنده.

١١) (محمد بن أحمد بن مت) بفتح الميم وتشديد التاء وهو الثاني من اللذين زادهما النووي ولم يذكر أيضاً سنده.

وهذان أي العاشر والحادي عشر ذكرهما النووي ولم يذكر السند إليهما ولم يذكرهما مولانا فارق أحمد شيخ الحديث في الجامعة العباسية ببهاولفور (باكستان) في تشكيله.

١٢) (أبو لقمان) يحيى بن عمار الختلاتي المعمر ١٤٣ سنة وهذا عمره ليس سن وفاته بسط الكلام على سنده في قطف الثمر، واليانع الجني وذكراه بعدة طرق، وقالا: هذا السند في غاية العلو، ولم يبلغ هذا الطريق ابن حجر ولا السيوطي، لأنهما كانا بمصر وكان أبو الفتوح بخراسان، وذكر هذا السند شيخ مشائخنا الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه المسلسلات في الحديث المسلسل بالمشارقة، فقال شافهني أبو طاهر الكردي المدني عن أبيه الشيخ إبراهيم الكردي عن المعمر الصوفي عبدالله بن ملا سعدالله اللاهوري، نزيل المدينة المنورة عن الشيخ قطب النهر والي عن والده علاء الدين النهر والي عن الحافظ نور الدين أبي الفتوح المذكور في السند، وقال في آخره: وأنا أروي صحيح البخاري كله بهذا السند وهو كما ترى في غاية العلو، بيني وبين البخاري عشرة. انتهى.

فلنختم كتابنا بهذا الحديث الشريف اعتناء واحتساباً كما في بهجة النفوس لابن أبي جمرة رحمه الله تعالى.

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، في كل يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه

ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك. انتهى. ذكره في بهجة النفوس شرح مختصر البخاري لابن أبي جمرة.

وأدعو أنا تبركا واقتداء بما دعا به ذلك الإمام الحافظ المحدث الورع أبو محمد عبدالله بن أبي جمرة الأزدي الاندلسي المتوفي سنة ٦٩٩ هـ. اللهم دعوتك وأنت الكريم كما مننت علينا بالاسباب المبلغة إلى هذا الخير العميم وعرفتنا بدايته ونهايته ورزقتنا التصديق بفضلك بما به أخبرتنا أن تتم بفضلك ما به من التصديق رزقتنا بأن تعيننا على ما فيه رضاك ودوامه في الدارين علينا بلا محنة، وأتوسل إليك بجاه من على رسلك اصطفيته والمقام المحمود وعدته أن تنعم علينا بما فيه رغبتنا وأن تنعم علينا بالشكر لما به نعماؤك خولتنا وأن تجعلها رحمة لنا ولوالدينا ولمعلمينا ولمن تعلم منا ولمن استمع لما له فتحت علينا ولمن اقتناه ابتغاء مرضاتك وتصديقاً لما به عن الصادق الكريم أخبرتنا وتعرفنا جميعاً في الدارين بركته وأن تحشرنا بحرمته في زمرة عبادك المتقين مع الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين وتجعل كلما فتح به هذا الكتاب وفي أصله على عبدك الفقير المضطر إلى نوالك وغفرانك وجودك واحسانك يا علي يا عظيم يا أرحم الراحمين خالصاً لوجهك الكريم مقبولا بفضلك العميم قبولا لا يعقبه خزي ولا تبديل وتجعل ذلك سنة فيمن قرأه أو سمعه أو عمل به وأقتناه إنك ولي حميد وصل الله تعالى على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم، وشرف وكرم، ورحم الله من سمعه أو قرأه فآمن وأخلص في التأمين. آمين.

يا رب العالمين

وصلى الله تعالى على محمد وآله وسلم ووالِي ورفع

تم بحمد الله تعالى

هذا الكتاب على يد جامعة وكاتبه محمد المنتقي بن محمد الثاني بن يعقوب الفلاني الكشناوي عفى الله تعالى عن الجميع آمين سنة ١٣٩١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وبدأ تأليفه في ليلة الأحد بعد صلاة المغرب ٢٢ من المحرم عام ١٣٩١ هجرية وفي مارس تسعة وعشرين ١٩٧١ م.

وختمه بحمد الله تعالى في يوم الجمعة أثني عشرة من شهر صفر عام ١٣٩١ هـ نفس السنة بعينها فكان البدأ والختام في هذا التأليف أثني عشر يوماً فقط.

والحمد لله تعالى على ذلك وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم.

وذلك في حصن كشنه أيام أميرها الفاضل الحاج عثمان نغفو بن الأمير محمد دكو. اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافىء مزيده. اهـ. والسلام....

الفهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة	٥
فصل في فضل هذا الجامع	٧
فصل في موضوعه فيه	٩
فصل في تراجمه	١١
فصل في تقطيع الحديث واختصاره وتكراره	١٤
فصل في معلقاته	٢٠
فصل في عدد أحاديث البخاري	٢٣
فصل في عدد كتبه وأبوابه	٢٥
فصل في القابه	٢٦
فصل في انسابه	٢٨
فصل في عدد شيوخه	٣٠
فصل في عدد رواته	٣٢
الرواة عن الفربري وهم الأصول	٣٤
الرواة وهم الفروع	٣٥
فصل في شراحه	٣٨

فهرس مفتاح القاريء

المقدمة	٤٣
فصل في شراحه فيه	٦٧

الموضوع	صفحة

فصل في فضل هذا الجامع ٧٣
فصل في موضوعه فيه ٩٣
فصل في تراجمه ٩٧
فصل في تقطيع الحديث واختصاره وتكراره ١١٣
فصل في بيان تقطيعه للحديث واختصاره ١١٥
فصل في معلقاته ١٢٦
فصل في بيان السبب ١٣٣
فصل في ايراده للأحاديث المعلقة مرفوعة ١٣٣
فصل في عدد احاديث البخاري ١٣٩
فصل في عدد كتبه وابوابه ١٤٢
فصل في القابه ١٤٤
فصل في انسابه ١٤٧
فصل في عدد شيوخه ١٥٢
فصل في عدد رواته ١٥٧
الرواة عن الفربري وهم الأصول ١٦٢
الرواة وهم الفروع ١٦٤
فصل في شراحه ١٦٩
تنبه مهم يتعلق بحاصل ما جاء من رواة الصحيح ١٧٥
تنبيه مهم ١٨٢
الفهرس ١٩١